



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم
قرارات ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر	تونس		الاشتراكات سنوي
		داخل الجزائر	المغرب موريتانيا	
	سنة	سنة	سنة	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	150 د.ج	100 د.ج	100 د.ج	
الهاتف : 15. 18. 65 الى 17 ح ج ب 50 - 3200	300 د.ج	200 د.ج		
	بما فيها نفقات الارسال			

نمن النسخة لاصية 250 د.ج نمن النسخة الاصلية وترجمتها 500 د.ج نمن العدد للسنين السابقة : حسب التسعيرة. وتسلم الفهارس مجاناً للمشتركين. المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم. الانلام بمطالبيهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 د.ج نمن النشر على اساس 20 د.ج للسطور .

أَمْلِيْنَا قُلُوبُنَا

فهرس

معضر اثبات نتائج الاستفتاء النهائية فى اثناء الميثاق
الوطنى.
ص 143

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 86 - 22 مؤرخ فى 30 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 9 فبراير
سنة 1986 يتعلق بنشر الميثاق الوطنى الموافق عليه فى استفتاء
16 يناير سنة 1986 فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية.
ص 145

محضر

إثبات نتائج الاستفتاء النهائية

في إقرار الميثاق الوطني

وقد أودعت الظروف المختومة المحتوية لمحاضر تركيز نتائج الاستفتاء مع ملاحظتها بالمكتب قصد اعلان النتائج. وقد تم بعد ذلك احصاؤها. وقد سجلت نتائج العملية في الجدول التالي :

وقد درست اللجنة بعد ذلك الملاحظات الواردة في محاضر تركيز النتائج المعدة من قبل اللجان الانتخابية للولايات وتأكدت من عدم وجود أية شكوى ثم أثبتت بعد ذلك اللجنة الانتخابية الوطنية نتائج الاستفتاء النهائية في إقرار الميثاق الوطني :

- عدد الناخبين المسجلين : 10.954.063

- عدد الناخبين : 10.502.524

- عدد الاصوات المعتبرة : 10.428.422

في سنة ألف وتسعمائة وستة وثمانين وفي اليوم السابع عشر من شهر يناير على الساعة التاسعة اجتمعت اللجنة الانتخابية الوطنية لدى المجلس الأعلى بمحضر :

السيد / محمد الصالح محمدي، رئيسا،

والسادة : - عبد القادر بونابل،

- عمار حمودة،

- بلحاج محي الدين،

- السعيد بن حديد.

وقد قامت اللجنة باحصاء الاصوات كما هي مبينة في محاضر جمع النتائج وتركيزها على مستوى الولايات والسفارات الجزائرية.

جدول وصفى عن نتائج الاستفتاء في إقرار الميثاق الوطني

الولايات	نعم	لا	الولايات	نعم	لا
- أدرار	90473 صوتا	20 صوتا	- تامنغست	38602 صوتا	236 صوتا
- الشلف	291363 صوتا	1154 صوتا	- تبسة	195151 صوتا	172 صوتا
- الاغواط	105155 صوتا	90 صوتا	- تلمسان	315184 صوتا	8208 صوتا
- أم البواقي	179737 صوتا	212 صوتا	- تيارت	263046 صوتا	1326 صوتا
- باتنة	313086 صوتا	2146 صوتا	- تيزي وزو	404120 صوتا	6961 صوتا
- بجاية	272311 صوتا	7588 صوتا	- الجزائر	736618 صوتا	65516 صوتا
- بسكرة	192091 صوتا	957 صوتا	- الجلفة	219831 صوتا	142 صوتا
- بشار	92836 صوتا	4137 صوتا	- جيجل	187525 صوتا	4172 صوتا
- البليدة	293706 صوتا	19167 صوتا	- سطيف	441094 صوتا	914 صوتا
- البويرة	233728 صوتا	1297 صوتا	- سعيدة	114263 صوتا	650 صوتا

الجدول (تابع)

لا	نعم	الولايات
20 صوتا	95186 صوتا	- تيسمسيلت
100 صوت	152816 صوتا	- الوادي
18 صوتا	118539 صوتا	- خنشلة
291 صوتا	151917 صوتا	- سوق أهراس
1583 صوتا	294239 صوتا	- تيبازة
613 صوتا	244367 صوتا	- ميلّة
127 صوتا	228867 صوتا	- عين الدفلى
80 صوتا	58388 صوتا	- النعامة
20 صوتا	134130 صوتا	- عين تموشنت
714 صوتا	106359 صوتا	- غرداية
495 صوتا	221889 صوتا	- غليزان

ان النتائج المحصل عليها بالنسبة لمجموع
التراب الوطنى كمايلي :

لا : 169.488	نعم : 10.258.934
--------------	------------------

الجدول (تابع)

لا	نعم	الولايات
9913 صوتا	247505 صوتا	- سكيكدة
1597 صوتا	194320 صوتا	- سيدى بلعباس
16 صوتا	226320 صوتا	- عنابة
104 صوتا	188645 صوتا	- قالمة
6674 صوتا	288876 صوتا	- قسنطينة
1965 صوتا	267087 صوتا	- المدينة
4799 صوتا	195313 صوتا	- مستغانم
238 صوتا	253345 صوتا	- المسيلة
647 صوتا	256115 صوتا	- معسكر
860 صوتا	133566 صوتا	- ورقلة
4997 صوتا	494301 صوتا	- وهران
23 صوتا	83979 صوتا	- البيض
375 صوتا	30885 صوتا	- ايليزي
01 صوت	197190 صوتا	- برج بوعريّيج
7839 صوتا	257925 صوتا	- بومرداس
00 صوت	120151 صوتا	- الطارف
314 صوتا	36794 صوتا	- تندوف

لا	نعم	السفارات
25 صوتا	874 صوتا	سفارات الجزائر بافريقيا
141 صوتا	11876 صوتا	سفارات الجزائر بالمغرب العربى
58 صوتا	2113 صوتا	سفارات الجزائر بالمشرق العربى
02 صوتان	160 صوتا	سفارات الجزائر بآسيا
56 صوتا	955 صوتا	سفارات الجزائر بأوروبا الشرقية
17 صوتا	409 صوتا	سفارات الجزائر فى أمريكا
292 صوتا	5486 صوتا	سفارات الجزائر بأوروبا الغربية
10984 صوتا	228056 صوتا	سفارة الجزائر بفرنسا
لا : 11.575	نعم : 249.929	ان النتائج المحصل عليها بالنسبة لمجموع السفارات الجزائرية كمايلي :

ان. نتائج استفتاء 16 يناير سنة 1986 لمجموع الاصوات (فى التراب الوطنى والخارج) كما يلى :

نعم : 10.508.863 صوتا | لا : 181.063 صوتا

ملاحظة

لاحظت اللجنة الانتخابية الوطنية مع دراسة المحاضر الولائية ومع عدم اشتغالها على أية شكوى : ومع نسبة مشاركة المواطنين المرتفعة ان عملية الاستفتاء تمت فى احسن الظروف. أعد هذا المحضر فى عشر نسخ، يحتفظ بواحدة منها بمقر المجلس الاعلى ويبعث بالآخرى

حرر بالجزائر فى 17 يناير سنة 1986

رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية

السيد/ محمد الصالح محمدى

اعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية :

السيد/ عبد القادر بونابل

السيد/ عمار حمودة

السيد/ بلعاج محي الدين

السيد/ السعيد بن حديد

مراسيم تنظيمية

سنة 1985 والمتضمن استدعاء مجموع الناخبين لاستفتاءهم فى اثناء الميثاق الوطنى،

- وبناء على محضر اللجنة الانتخابية الوطنية،

- وبناء على اعلان نتائج الاستفتاء،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطنى الموافق عليه فى استفتاء 16 يناير سنة 1986.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 30 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 9 فبراير سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 86 - 22 مؤرخ فى 30 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 9 فبراير سنة 1986 يتعلق بنشر الميثاق الوطنى الموافق عليه فى استفتاء 16 يناير سنة 1986، فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 5 و6 III منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 08 المؤرخ فى 16 ذى الحجة عام 1400 الموافق 25 أكتوبر سنة 1980، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الانتخابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 304 المؤرخ فى 2 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 14 ديسمبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِمْلِيْنَا فِي الْوَطَنِ

تمهيد

وفى هذا الصدد تمثل ثورة نوفمبر العظيمة لحظة رائعة من لحظات هذا التاريخ، ونبته كريمة تغذت بروح الاسلام وتطورت ضمن مفاهيمه للعدالة والتحرر والتقدم واستفادت من ابداعات العصر فى الوقت نفسه، ومن هنا كان لها ذلك الصدى الواسع الذى أحدثته فى العالم، وذلك النجاح الذى ما يزال ماثرا اعتزاز، ومضرب مثل، ونموذج تحرر.

ان تحرك الشعب الجزائرى عبر هذه الثورة قد حقق انتصارا من أعظم الانتصارات بفضل ما بذله من تضحيات جسام، وما أبداه من تصميم واستبسال، وما كان له من تنظيم محكم قائم على ايمان صادق ورؤية واضحة، ساعد على تأمينهما الاعداد السياسى والنفسى والفكرى الذى مهد لاول نوفمبر 1954 وجعل الشعب يتعد معنويا من خلال كفاحه واصراره على أن الاسلام دينه والعربية لغته والجزائر وطنه. تلك هى العوامل الاساسية التى جعلت استرجاع الاستقلال أمرا ممكنا.

لقد رأى الشعب بمجموعه فى نداء أول نوفمبر، الوسيلة الفعالة لوضع حد نهائى لمهدد الاحتلال والعبودية والقهر والاذلال، ووجد فيه

ان المبادئ التى نصت عليها مواثيق الثورة الجزائرية ونصوصها منذ أول نوفمبر الى المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطنى، لاسيما الميثاق الوطنى فى صياغة 1976، مستلهمة من تاريخ الجزائر وحضارتها ومن الكفاح العريق الذى خاضه الشعب الجزائرى عبر مراحل تطوره منذ فجر التاريخ.

ويشكل تاريخ الجزائر، منذ العهود القديمة حتى الآن، حلقات يتصل بعضها ببعض اتصالا يكشف عن عدد من الثوابت أصبحت هى المقومات الاساسية للشخصية الوطنية الجزائرية، وهى ثوابت تفسر مسار هذا التاريخ وتساعد على فهم اطواره.

لقد عرف الشعب الجزائرى فى تاريخه الطويل فترات مجد وازدهار واستقرار وانتاج فكرى وحضارى كما مر بظروف عصيبة خاض فيها حروبا ضارية وكفاحا مريرا ضد محاولات الغزو الاستعمارى والاحتلال الاجنبى والمد الصليبي. ومن خلال تلك المعارك أكد الشعب الجزائرى تعلقه الشديد بالحرية والاستقلال واستعداده للدفاع عن وطنه وسيادته، والذود عن كرامته.

لهذا عمدت القيادة السياسية المنبثقة من المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطنى الى تقديم التصحيحات المطلوبة فى اطار المبادئ التى أكدها الميثاق الوطنى.

وهكذا تمت، على امتداد سنوات سبع، دراسة أهم المشاكل التى نجمت عن تطبيق المبادئ التى تعددت والمشاريع التى خططت، أو تلك التى تولدت عن التفاوت بين ما أنجز من أهداف اقتصادية واجتماعية وما تحقق من أهداف ثقافية. فقد تم بحث الملف الثقافى وسياسات التعليم والتكوين، وقضايا الزراعة، والرى، والشباب، ومسائل التصنيع، والتمويل، وسياسة تنظيم الاسرة، والتهيئة العمرانية، وكل ما يتصل بالتنمية من قريب أو بعيد.

ولا شك ان أهمية النتائج التى ترتبت على دراسة كبريات القضايا والمشاريع، والتدابير التى اتخذت لتطبيقها، قد أصبحت تشكل تجربة عملية تصلح أن تستخرج منها خلاصة نظرية ينبغى أن تضاف الى الحصيلة التى تضمنها الميثاق الوطنى الذى تمت صياغته منذ عشر سنوات.

ومن هنا بدت ضرورة اثناء الميثاق الوطنى، باعتباره تنويجا لمجهودات، واستخلاصا للمبرة مما تحقق من منجزات، وبوصفه نتيجة للتعليل الموضوعى للواقع الوطنى الجديد، وللمحرص على تجسيد التطابق بين ما يطمح الشعب الى تحقيقه مع أهداف، وما يتوفر لديه من امكانيات.

فعملية اثناء الميثاق الوطنى تنطلق اذن من الحرص على تدارك جوانب النقص التى لوحظت فى صياغة 1976، كما تعتمد على ترسيخ المكاسب التى تحققت خلال العشرية الماضية، وعلى ضرورة مواجهة الاعراض المرضية التى نتجت عن جدلية التطور، من جهة، والتى ترتبط، من جهة أخرى، بمخلفات الاستلاب الثقافى والتغلف الفكرى.

كما تؤكد هذه العملية التمسك بالشوايت وتراجع المتغيرات. وقد تمت فى اطار الحرص على تأمين بعدين أساسيين لاهد منهما لكل

الاسلوب الناجع لتحرير الوطن وتحقيق الاهداف التى أجمع عليها فى مسيرته التاريخية الطويلة، فهب بكامله، والتف حول جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنى، وخاض معركة ضارية خرج منها فى نهاية المطاف منتصرا، وذلك بالرغم من الوسائل الجهنمية التى استخدمتها الدولة المستعمرة بمساعدة قوى الحلف الاطلسى.

كل ذلك جعل أول نوفمبر أكبر من تحرك مسلح، بل ثورة لتاريخ، وانبعاثا لشخصية، واحياء لثقافة، وتأكيدا لقيم الدين الاسلامى الحنيف.

ان مدى تحرك الشعب الجزائرى ومدلولاته فى اطار ثورة أول نوفمبر، هى التى تفسر عمق التحولات الاجتماعية التى تحققت على امتداد سبع سنوات ونصف وأفضت الى بلورة عدد من المبادئ والاهداف الاقتصادية والاجتماعية، أكدت ضرورة تجسيم عدالة اجتماعية حقيقية.

وهذا ما تحقق تدريجيا، رغم الكثير من الصعوبات. فقد توالى الخطوات العملية التى تستجيب لمطامح الجماهير، ابتداء من استرجاع الثروات المنجمية، وتأميم شركات التأمين والبنوك، والتحكم فى التجارة الخارجية، واسترجاع الثروات الطاقية، الى آخر التدابير التى استخلصتها ونظرتها صياغة 1976 للميثاق الوطنى.

على أن المنجزات العديدة التى تحققت فى اطار مسعى التحرر الكامل وتوزيع ثمار التنمية، اعتمادا على النهج الاشتراكى، لم تخل من نقص شأن كل عمل بشرى.

ولقد نص الميثاق الوطنى فى صياغة 1976 على «أن المؤتمر يستطيع تعميق مفاهيمه وتوجيهاته، كما يستطيع أن يدخل عليه التسويات والتصليحات الضرورية على ضوء ما يمليه تطور الثورة فى جميع الميادين».

ثوابتها التاريخية فتتبنى، عن بيئة من أمرها، تاريخها كله.

لهذا يتعين الاهتمام بمجموع هذا التاريخ منذ بدايته الأولى الى غاية هذا اليوم لتستطيع الأمة استجلاء مراحل تكون شخصيتها التي عرفت منذ القدم بالغيرة على الحرية ومناهضة محاولات الغزو الأجنبي والتوسع الإمبريالي. ولم يكن من محض الصدفة أن يطلق سكان البلاد على أنفسهم تسمية الامازيغ، أى الاحرار، منذ أن دخلت هذه المنطقة ضوء التاريخ.

ولقد تحدت الملامح الأساسية للجزائر تدريجيا متأثرة بمحيطها الجغرافي وبالمجال الفكرى الذى ساد افريقيا والمشرق وحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تفاعل سكان الجزائر منذ عصور ما قبل التاريخ، مع الاحداث فى هذه المناطق تأثرا وتأثيرا، كما تدل على ذلك رسوم التاسيلي، وبقايا الانماط المعيشية القديمة، ومختلف المعتقدات التى كانت سائدة فى المنطقة. وكانت هناك هجرات بشرية وروافد ثقافية من المشرق وبعض مناطق افريقيا الى بلدان الشمال الافريقى، ومن الشمال الافريقى الى المشرق وبعض المناطق الافريقية الاخرى.

ان توجه الثورة الجزائرية فى هذه المرحلة مع تطورها لاعداد حلول عقلانية لمشاكل الساعة وقضايا المستقبل وتمكين الاجيال القادمة من القدرة على مواجهتها يفرض العناية بالتاريخ الوطنى، القريب منه والبعيد.

ذلك ان الدراسة المتمعة لمجموع هذا التاريخ هى التى تمكن أجيال اليوم والغد من تبين مواطن العظمة والقوة وفهم عواملها، وتسمح لها فى الوقت نفسه بأن تلمس مواطن الضعف وعوامل الهزيمة وأسباب التقهقر.

وان تتبع الاطوار المختلفة التى مربها الشعب الجزائرى لضرورى لتبين ذلك التسلسل التاريخى المترابط الحلقات الذى أفضى الى ثورة نوفمبر 1954 وما تولد عنها من تحولات ايجابية جذرية.

حركة تريد أن تصل الى مداها دون انحراف ولا جمود، وهما بعد الاستمرارية وبعد التجديد والابداع.

وتلك هى السنة التى اعتمدتها الثورة الجزائرية منذ اندلاعها حتى الآن، كما يتبين ذلك مع استعراض نصوصها الاساسية، بدءا ببيان أول نوفمبر، الى ميثاق الصومام، الى برنامج طرابلس الى ميثاق الجزائر الى بيان 19 جوان 1965 الى الميثاق الوطنى فى صياغته الاولى.

ان استقرار تاريخ الجزائر قريبه وبعيدة، واستعراض المراحل التى قطعتها الثورة الجزائرية منذ اندلاعها حتى الآن، يجدان خيوط تواصل ينتظم فيها الشعب الجزائرى، ويبينان انسجاما فى العمق لا تستطيع العوارض السطحية والمشاكل الطارئة ان تحجبه عن الدارس المتمعن والمناضل المسؤول.

لكن الاستمرارية يهددها خطر الجمود والدوغماتية، ان هى لم تتعزز بالسهر على تأمين بعد التجديد والابداع. وهو النهج الذى اعتمدته القيادة السياسية فى عملية الاثراء، ايماننا منها بأن تحقيق الانسجام بين الاستمرارية والتجديد شرط ضرورى لكى تواصل الثورة الجزائرية رسالتها التاريخية، وتتمكن من مجابهة التحديات التى تطرحها السنوات القادمة.

الأسس التاريخية للمجتمع الجزائرى :

التاريخ أحد العناصر الاساسية للشخصية الوطنية وسجل وحدة الأمة.

وان أهمية التواصل التاريخى فى مسيرة الشعب الجزائرى عبر الازمنة لهي التى دفعت القاعدة الشعبية خلال مناقشات جماهيرية واسعة شملت كامل أرجاء الوطن الى المطالبة بالتركيز على الجانب التاريخى فى الصياغة الجديدة للميثاق الوطنى حتى تتمكن الاجيال القادمة من معرفة

1 - الدولة النوميديّة :

يمتد تاريخ الجزائر على حقب تضرب جذورها العريقة في أزمنة موعلة في القدم. وقد عرفت الجزائر عند بدايات دخولها في العصور التاريخية - مثل غيرها مع بلدان العالم - عدة أمارات استندت إلى التنظيم القبلي. لكن التعلق بالحرية، والدفاع عن الأرض، وما يتربط على ذلك مع مقاومة للسيطرة الأجنبية، كل ذلك ما لبث أن شكل مجموعة مثل دفعت في اتجاه توحيد القيادة، ومهدت الطريق لقيام دولة منظمة.

وكان ظهور دولة منظمة في نوميديا منذ عصر ماصينيصا وصيفاقس تنويجا لمحاولات سابقة ما فتئت تبحث عن السبيل الأمثل لتحرير الأرض، وتنظيم المجتمع، وبناء قوة ذاتية كفيلة برردع الاطماع الأجنبية، كما كانت استخلاصا جيدا لتجارب المواجهة الساخنة للاطماع الخارجية، مع جهة، والمعاناة المزمدة للأمراض السياسية والآفات الاجتماعية الداخلية، مع جهة أخرى.

وفعلا فقد خاضت نوميديا معركة بنائها كدولة على عدة واجهات، وخاصة في عهد ماصينيصا الذي سخر الوسائل السياسية، والعسكرية، والدبلوماسية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية، وبنى جيشا بربريا قويا وأسطولا بحريا للتمكن من صد محاولات الاحتلال وتأمين مسالك التجارة الخارجية، كما عمل في الوقت نفسه على حمل السكان الرحل على الاستقرار عن طريق تعليمهم وتعويدهم الزراعة وبنياتها، وعمد إلى تطوير شبكات الري، مما أدى إلى ازدهار اقتصادي كبير.

ولم يهمل ماصينيصا البعد الثقافي في بناء الدولة، بل سعى إلى الاستفادة من روافد الثقافتين البونيقية واليونانية من أجل توظيفها في تطوير حضارة وطنية لا تقتصر على نظم الإدارة ووسائل التسيير.

وما لبثت دولة نوميديا، نتيجة لذلك، أن أصبحت لها سمعة خارجية ذات شأن. فقد فرضت وجودها كقوة مهيبة في حوض البحر الأبيض

المتوسط، تخشاها قرطاجنة، وتخطب روما ودهاء، وتعتز بعض الامارات اليونانية بالتحالف معها، نظرا إلى مساهمتها في تأمين مسالك التجارة العالمية. وقد عبر ماصينيصا عن غيرته على استقلال الدولة النوميديّة وعزمه على تعبئة الشعب لمواجهة الاطماع الأجنبية من خلال الشعار الذي رفعه وهو «افريقيا للافارقة». فكان أول صوت يرتفع لإعلان حق الافارقة دون غيرهم في تسيير شؤونهم، وفي أن يكونوا أسيادا فوق أرضهم.

وهكذا كان قيام الدولة النوميديّة منذ ذلك العهد القديم دليلا ملموسا على ما يمكن أن يحققه الشعب من انتصارات على العدو الخارجي وعلى الذات، كلما صح العزم، واتضحت الرؤية، وتوحدت القيادة، وكان السلاح الاساسي قبل كل شيء وبعد كل شيء هو الاعتماد على النفس، وتسخير الامكانيات الذاتية وتهيئة طرق استثمارها.

وقد استمرت دولة نوميديا قائمة إلى عهد يوغرطا، لكن توسع الامبراطورية الرومانية واندحار قرطاجنة أغريا روما بأن تتسلط على نوميديا، يقينا منها بأن استمرار الدولة النوميديّة قوية مستقلة يعنى عرقلة خططها التوسعية في أراضي شمال افريقيا، التي كانت تريدها خزانا يؤمّن احتياجاتها الغذائية، ويشكل عمقا استراتيجيا لها.

2 - المقاومة المسلحة :

الا ان نقاط الضعف الداخلية، والتنافس على السلطة، وانعدام عقيدة موحدة، كل ذلك كان خير حليف للعدو الخارجي الذي استطاع، بعد فترات استقرار معتبرة، أن ينخر تدريجيا هذه الدولة بتجزئة الأرض، وتفتيت السيادة، تمهيدا للقضاء الكلي عليها.

وقد تصدى الشعب بقيادة يوغرطا لهذه المحاولة مدافعا عن تراث أسلافه، فسعى إلى صيانة وحدة الدولة، وحرص على رفع وصاية روما عن نوميديا، وتأمين استقلال دولتها.

ان استمرار تلك المقاومة سنوات طويلة في مواجهة أكبر دولة في ذلك العهد يدل على التفاف الشعب حول يوغرطا وعلى تجاوبه مع الاهداف التي أعلنها في اطار الحفاظ على مقومات الدولة وعلى استقلالية قرارها.

فقد تواصلت المعركة ضد الوجود الروماني حتى القرن الرابع الميلادي عبر عدد من الثورات الشعبية بقيادة تاقفاريناس ومن جاءوا بعده، وتحولت الجزائر، على امتداد الاحتلال الروماني، الى ميادين ملتهبة، مما يدل على ان قيم الصمود والنضال من أجل التحرر واستعمال الامكانيات المتاحة ضد المحتلين ظلت حية في ضمير الشعب على مر تلك الحقب.

3 - الصمود الثقافي والثورة الاجتماعية :

على أن المقاومة ضد الوجود الاجنبي لم تكن عسكرية فقط، بل اتخذت أيضا طابع صمود ثقافي ومواجهة عقائدية. ذلك أن نويميدا كانت قد تعاملت مع ثقافات الشرق الادنى وحوض البحر الابيض المتوسط وافريقيا. وعندما أراد الاستعمار الروماني أن يعتمد على قوة الكنيسة لتأييد سلطته، وظف النويميدون ثقافتهم في مقاومة الاستعمار الروماني على صعيد الفكر والمعتقد الى جانب المقاومة العسكرية. وهكذا ظهر المذهب الدوناتى الذى تقبله السكان لأنه كان يقاوم الكنيسة المسيحية التي كانت تخدم سلطان روما.

ولم يكد يحل القرن الرابع حتى عرفت الجزائر ثورة ذات بعد اجتماعى واضح قام بها العمال الزراعيون ضد المعمرين الرومان والاقطاعيين المحليين الذين ترومنوا.

وقد كان التحام المقاومة العسكرية بالثورة الاجتماعية والمقاومة العقائدية تعبيرا واضحا عن تجسيد دعوة التحرر مع مطلب مواجهة الاستغلال ومحاربة التسلط بقوة المال.

4 - ظهور الاسلام :

كان ظهور الاسلام ثورة شاملة، انسانية المسعى، عالمية المبادئ، عربية اللسان.

وقد وجد سكان «جزيرة المغرب» فى الاسلام دعوة دينية، وفكرية، وسياسية، واجتماعية تختلف عما عرفوه فى الماضى من دعوات، لذلك أقبلوا عليه اقبالا منقطع النظير، كما يدل على ذلك اختفاء كل المعتقدات الاخرى اختفاء كليا، فى أجل قصير.

وقد كان ذلك من بين العوامل الاساسية التى أدت الى تمازج العناصر الاسلامية وخاصة العربية منها مع سكان نويميدا تمازجا سهلا تقارب الانماط الاجتماعية، وتشابه التنظيمات القبلية، زيادة على تبادل التأثيرات والهجرات فى العصور السابقة للاسلام، والانتماء الى مجال حضارى مشترك.

وهكذا تضافر عاملان أساسيان : يسر التعاليم الاسلامية وجاذبيتها، من جهة، وتشابه الانماط الاجتماعية، من جهة أخرى، على تحقيق اندماج حضارى اذ تولدت عن ذلك كله تركيبة بشرية منسجمة، متماسكة دينيا، وثقافيا واجتماعيا، وسياسيا، تكتون وحدة كاملة.

فقد كان دخول الاسلام الى المنطقة واقبال أبنائها عليه، بالاضافة الى الترابط العضوى بين الاسلام واللغة العربية بصفتها لغة القرآن، بداية عهد جديد أدخل تغييرا حاسما على المنطقة، وصهر بنياتها الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، فى بوتقة الحضارة العربية الاسلامية.

وبذلك أصبح مجموع سكان الجزائر يشكلون مجتمعا جديدا اكتملت مقومات شخصيته فى ظل حضارة الاسلام، واستأنفت الجزائر، ضمن المغرب العربى الاسلامى، مسيرتها الحضارية التى كانت قد توقفت بسبب التسلط الرومانى.

وما لبث الاسلام، مع الثقافة العربية ومفاهيم الحضارة الجديدة، أن أصبح هو المرجع والاساس لظهور القيم الجديدة التى يقوم عليها اذكاء المشاعر والتأثير فى الجماهير، وصنع البطولات.

ومن هنا أصبح عقبة بن نافع، وموسى بن نصير، وطارق بن زياد، أبطالاً يعتز بهم المجتمع الجديد، ويردد ذكرهم، ضمن قائمة الابطال الذين تولوا نشر الاسلام فى هذه الديار.

وإذا كانت الجزائر قد عرفت محاولات لاقامة حكم محلي كان ايذانا بانتهاء عهد الحكم المركزي، الذي كانت بلدان المغرب العربي تابعة بمقتضاه لعاصمة الخلافة الاسلامية بالمشرق، حكما وادارة وتوجيها، فهي لم تشذ في ذلك عن غيرها من البلاد الاسلامية، لاسيما أن كل تلك المحاولات، سواء كانت بالمشرق أو المغرب أو الاندلس، قد تمت في اطار التمسك بمبادئ الاسلام وتعاليمه واحكامه، ولم تكن انتفاضة عليه أو انحرافا عن عقيدته.

ذلك أن الجزائر أصبحت، بحكم النظام العالمي الجديد الذي أحدثته ثورة الاسلام، جزءا لا يتجزأ من العالم الاسلامي المتراعى الاطراف. ولذلك ما لبثت أن دخلت حلبة الصراعات التي كانت قائمة بين المذاهب الاسلامية.

5 - الدولة الرستمية :

كانت الدولة الرستمية أول دولة في العهد الاسلامي بالجزائر سجلت قيام حكم وطني منفصل اداريا عن الحكم المركزي الاسلامي.

وما لبثت عاصمتها تيهرت أن عرفت ازدهارا اقتصاديا معتبرا تجاوزت أهميته حدود الدولة. وكانت سيطرة تيهرت على ما سمي بطريق الذهب الوارد من افريقيا في اتجاه البحر الابيض المتوسط عاملا أساسيا في تحقيق ذلك الازدهار بأبعاده الثقافية والعمرانية، كما كان تسامح الدولة الرستمية في تعاملها مع المذاهب الاخرى سببا في جذب الكفاءات والخبرات لهذه الدولة.

6 - الدولة الزيرية - الحمادية :

وفي هذا الاطار أيضا، ظهر حكم بني زيري في المغرب الاوسط، وحكم بني باديس في المغرب الادنى.

وقد عرفت الدولة التي أسسها بنو زيري باسم الدولة الزيرية، وكانت عاصمتها الاولى أشير، ثم القيروان. وفي عهد بني حماد كانت العاصمة الاولى قلعة بني حماد، التي كانت تستمد

أهميتها من موقعها المتحكم في طريق تجاري هام يربط بين الصحراء الجزائرية والبلدان الافريقية التي تقع جنوبها والساحل الذي كانت له علاقات تجارية مع أوروبا. ولذلك أسست الدولة الحمادية مدينة الناصرية أو بجاية على انقاض صلداى الفينيقيّة فجاءت امتدادا للقلعة على البحر، ثم أصبحت عاصمة للدولة فيما بعد. وقد عرفت الدولة الحمادية ازدهارا اقتصاديا وثقافيا وتطورا عمرانيا كبيرا ظهر في انتعاش عدة مدن وتطورها مثل بسكرة وسطيف ومليانة والمدينة ومدينة الجزائر.

7 - الموحدون وبناء المغرب العربي :

تعاقبت دول مختلفة على بلدان المغرب العربي، بعد أن انفصلت اداريا عن الدولة المركزية، لكنها اتحدت في عهد الدولة الموحدية، التي اقترنت نجاحها بعبقريّة المهدي بن تومرت الفكرية وعبقريّة عبد المؤمن بن علي السياسية وخبرته العسكرية.

وقد قامت هذه الدولة على انقاض الدولة الزيرية - الحمادية في الجزائر، والزيرية - الباديسية في تونس، والمرابطية في المغرب الاقصى، واستطاعت أن تحقق وحدة المغرب العربي للمرة الاولى في تاريخه الطويل، فدانت لها جميع جهات المنطقة شمالا وجنوبا، شرقا وغربا.

وبذلك أصبح المغرب العربي كله موحدًا سياسيا، بعد ان كانت وحدته قاصرة على الجوانب الثقافية والدينية والى حد ما على الجوانب الاقتصادية.

وقد ساعد تحقيق هذه الوحدة على تنشيط العمران وازدهار الاقتصاد، كما أدى الى تطور ثقافي وعلمي منقطع النظير. ومن خلال ذلك ساهم المغرب العربي بعطاءات حضارية معتبرة في هذا العهد يمثلها بروز عدد من رجالات العلم والأدب والدين.

ويؤكد أهمية دور الدولة الموحدية في المجال الفكري وعطائها الحضاري بروز فلاسفة كانت لهم

شهرة عالمية مثل ابرع رشد، وابن طفيل، وابن باجة، وغيرهم.

وقد أصبحت الدولة الموحدية أهم قوة سياسية فى حوض البحر الابيض المتوسط، وهذا ما جعل صلاح الديع الأيوبى يطلب عام 586 هـ (1190 م) مع رئيسها يعقوب المنصور أن يساعده بقطع طريق سوريا على الجيوش الصليبية. لكن الضعف الذى دب، بعد ذلك، فى الدولة الموحدية أدى الى قيام عدة دول، كانت كل منها تسعى الى توحيد المغرب العربى تحت رايتها، وهى : المرينية فى المغرب، والزيرية فى الجزائر، والحفصية فى تونس.

8 - الدولة الزيرية :

وقد كانت الدولة الزيرية التى أتخذت تلمسان عاصمة لها هى أهم قوة سياسية وحضارية فى الجزائر، بعد انهيار الحكم الموحدى، حققت فى بداية انشائها ازدهارا اقتصاديا كبيرا، شهد به المؤرخون المسلمون والغربيون على السواء.

والجدير بالذكر أن الصراع السياسى بين الدول التى قامت على انقاض الدولة الموحدية لم يحل دون استمرار الوحدة الثقافية للمنطقة، كما يؤكد ذلك بروز شخصية ابرع خلدون وفكره الذى يعكس الوحدة الثقافية للعالم العربى - الاسلامى.

كما تجدر الإشارة الى أن الازدهار الثقافى والانتعاش الاقتصادى فى تلك الدول كانا مرتبطين الى حد كبير بمشاركة الريف الجزائرى فى الحياة الاقتصادية والثقافية للبلاد. فقد كانت المسالك التجارية المتعددة تربط بين عواصم الحضر والمراكز الريفية عبر شبكات تؤمّن التبادل التجارى وتنقل الافكار على نطاق واسع.

9 - الدولة الجزائرية فى العهد العثمانى :

تسبب الجمود الفكرى وتوقف الاجتهاد فى انحسار حضارى عم جميع انحاء العالم الاسلامى. ولم تشذ بلدان المغرب العربى عن التأثير بنتائج

هذا الانحسار، فتدهورت أوضاعها السياسية، وتكاثر عدد الطامعين فى الحكم.

وزاد فى تعقيد الوضع سقوط غرناطة الذى كان ايدانا بانطلاق موجة صليبية جديدة فى اتجاه المغرب الاسلامى الذى أدركت أوروبا المسيحية أهميته فى الكيان الاستراتيجى والجغرافى - السياسى للاسلام. وهكذا وجدت الجزائر نفسها فى موقع الصدارة، وأصبحت فى طليعة الاهداف التوسعية المسيحية.

ولم يكن من محض الصدفة أن تتمكن اسبانيا، بعد مرور ثلاثة عشر عاما على سقوط غرناطة، مع الاستيلاء على المرسى الكبير، ثم وهران واستهداف عدد من الموانى الجزائرية ليس للاحتلال فقط، لكن بهدف تنصير السكان أيضا، كما جاء فى بيانات المسؤولين الاسبان.

ان ضعف الدويلات التى كانت قائمة آنذاك لم يحل دون قيام مقاومة شعبية، استطاعت أن تحد من المد الصليبي الجديد، رغم انعدام القيادة السياسية القوية. ذلك أن الاسلام كان، منذ عهد بعيد، عنصر تماسك اجتماعى، ومحرك صمود دائم، وعامل تعبئة جماعية. على أن الاستعداد الشعبى لمقاومة مشاريع الاحتلال الاوروبى سرعان ما تحول الى قوة منظمة عندما اكتشفت الفئات الشعبية بحسها السليم فى الاخوين عروج وخين الدين قيادة سياسية يمكن أن تجمع شملها، وتوحد شتاتها، وفعلا، فقد أصبحت الجزائر تتوفر على أسطول بحرى ما لبث أن صار قوة رادعة فى حوض البحر الابيض المتوسط ساعدت على اقامة قاعدة لحكم كان أساس ما يمكن تسميته، دون مبالغة، الدولة الجزائرية الحديثه بنظامها المستقل وهيئاتها المحددة، وهى الدولة الجزائرية فى العهد العثمانى.

وقد اعتمدت هذه الدولة على قوة أسطولها فى تنظيم الجهاد البحرى لصد الاطماع الاجنبية واحباط محاولات الصليبية الجديدة.

بأعباء مقاومة شعبية وتخوض غمار حرب شاملة، لا لتدافع عن الكرامة والسيادة والارض داخل حدودها الخاصة فقط، ولكن لترد العدوان أيضا عن جاراتها التي كانت مستهدفة مثلها.

لكن تضافر عدة عوامل حال دون انتصار الجزائر في تلك المعركة غير المتكافئة، فقد كان الاسطول الجزائري قد تلقى قبل ذلك ضربة كبرى في معركة نافرين البحرية (أكتوبر 1827 م)، اذ تحطمت معظم وحداته الى جانب الاسطول العثماني أمام أساطيل فرنسا وبريطانيا وروسيا المتحالفة. وفي الوقت الذي كان فيه الاستعمار الفرنسي يعد في الخفاء خطته على المدى المتوسط والبعيد، بالنسبة الى كامل المنطقة، كانت قيادات بلدان المغرب العربي غافلة عن اخطار المواجهة المنفردة، ولم تنتبه الى ضرورة التضامن في المصير المشترك.

ان كل تلك العوامل جعلت الجزائر تدفع ثمن الصدمة الاولى. ولم يكن من محض المصادفة أن تسقط بعد الجزائر كل دول المنطقة، مؤذنة بسقوط مجموع العالم العربي - الاسلامي تحت الهيمنة الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة. كما أن احتلال الجزائر شجع الاستعمار الاوروبي على الانتشار والتوغل في القارة الافريقية.

12 - المقاومة الشعبية ودولة الامير عبد القادر :

بمجرد استسلام الداي حسين بمقتضى معاهدة (05 يوليو 1830) بادر الفرنسيون الى خرقها. اما الشعب فلم يستسلم، وسارعت الجماهير الى حمل السلاح ملبية داعي الجهاد.

وفعلا انطلقت المقاومة الشعبية في كل نقاط البلاد، وخاضت الجماهير أول حرب منظمة للتحرير مع الايام الاولى للاحتلال، واستمرت مرحلتها الاولى الى غاية 1848.

فقد رفض أحمد باي التسليم بشرعية القران الذي اتخذه الداي، وقاد مقاومة شعبية، لم يعتمد فيها على وحدات جنده النظامي فقط، بل عمد

انطلاقا من هذا، فان العهد العثماني كان اطارا عاما للحكم لم ينل من الشخصية الوطنية الجزائرية ولا من استقلالية قرار دولتها. بل لقد استطاعت الجزائر أن تؤكد خلال ذلك كيانها كوطن مهيب الجانب، واضح المعالم والخصائص والحدود، وان تبرز كدولة قوية بالمفهوم الحديث، تتمتع بشخصية معترف بها داخل مناطق الخلافة العثمانية وخارجها.

10 - تطور الاطماع الاوروبية :

كانت المراحل الاخيرة من حياة الدولة الجزائرية الحديثة المستقلة، في اطار الخلافة العثمانية، مطبوعة بطابع التدهور الفكري الذي أصاب العالم الاسلامي في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تحقق تقدما اقتصاديا كبيرا بفعل الاكتشافات العلمية التي مكنتها من دخول عصر الثورة الصناعية.

وقد ترتب على هذا الوضع ان أوروبا أصبحت تشعر بحاجتها الى أسواق جديدة تفتحها، والى موارد اقتصادية طبيعية تسخرها، وذلك لا يتأتى دون بسط نفوذها على مناطق جديدة تحتلها بالقوة.

وقد بدأ تدخل أوروبا في شؤون الجزائر يأخذ شكلا صريحا منذ أوائل القرن التاسع عشر، وخاصة عندما قرر مؤتمر فيينا ضرب القوة البحرية الجزائرية بدعوى اشهار الحرب على «القرصنة».

11 - الاحتلال الفرنسي :

كان الحصار الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على الجزائر ايدانا بانتهاء عهد «التعايش المسلح» بين دول المغرب العربي الاسلامي، لاسيما الجزائر، من جهة، ودول أوروبا التي لم تتخل عن روحها الصليبية، رغم محاولتها اخفائها، من جهة أخرى.

وبعد أن كانت الجزائر قد تصدت بنجاح لموجات الغزو المتعاقبة، أصبح عليها أن تنهض

الانتفاضات المسلحة لطرد المستعمرين بالقوة الى نهاية الربع الاول من هذا القرن.

وغنى عن التذكير بأن الذود عن الاسلام، والدفاع عن الارض والثورة من أجل الكرامة، والحرص على صيانة الشخصية الوطنية كانت هي العوامل التي حركت تلك الثورات والانتفاضات. وليس من المبالغة فى شيء القول بأن وحدة العقيدة الدينية والوحدة الثقافية المرتبطة بها كانتا عنصرين حاسمين فى صياغة الخطاب السياسى وفى جعل الزوايا والمساجد ومراكز التعليم نقاط ارتكاز تغذى دعوة الجهاد ضد المحتلين، وتلهب حماسة الثوار والمقاومين.

ان المقاومة الشعبية، واصرار الاستعمار الفرنسى على تسخير كل قواه، واستعمال جميع أساليب حرب الابادة، من ائتلاف للمعاصيل، وتدمير للقرى، وحرق، وتجويع، لاختضاع الشعب، كل ذلك أسفر عن عملية فرز بين العناصر التي ربطت مصيرها بالمستعمر وطابت نفوسها بالعيش فى كنفه، وكل الفئات الاجتماعية الاخرى. ومن هذه الفئات تكونت الكتلة الكبرى لحركة المقاومة التي تحملت، طوال ليل الاستعمار، كل أعباء الحرب التي تواصلت عمليا حتى مطلع القرن الحالى.

14 - مشروع الاستعمار للقضاء على الشخصية الوطنية :

لقد أدرك الاستعمار، على ضوء استمرار المقاومة، ان الانتصارات العسكرية، التي كان يحرزها بحكم التفوق فى قوة النار، لم تنجح فى اخضاع الشعب معنويا وحمله على الاستسلام النهائى، اذ ظلت الجماهير خارج السيطرة المعنوية للاستعمار، بفضل تصميمها على أن تبقى مسلمة العقيدة، عربية الثقافة، جزائرية النبض.

وسرعان ما استخلص المنظرون الاستعماريون العبرة من دور الاسلام والثقافة الوطنية فى التعبئة المستمرة ضد الاحتلال، فوضعوا خطة محكمة لمحاربة اللغة العربية، ولتسخير بعض رجال الدين، من أجل تأمين السيطرة الاجنبية.

ايضا الى تنظيم المقاومين من أبناء الشعب، فانشأ جيشا وطنيا لصد الاحتلال، ونجح فى اجبار الجيش الفرنسى على الانسحاب من عنابة فى اوت 1830. كما تولى الامير عبد القادر سنة 1832 قيادة مقاومة استهدفت، فى آن واحد، ضد المحتلين واعادة بناء الدولة حسب المتطلبات التي فرضتها المعطيات الجديدة.

ويمكن القول أن دولة الامير عبد القادر كانت هي الدولة العربية - الاسلامية الوحيدة التي انبثقت فى العصر الحديث من ارادة الشعب.

وقد بادر الامير عبد القادر، بعد تشكيل الحكومة واقامة مجلس الشورى، الى تنظيم الجيش، وارساء أسس صناعة حربية وطنية، وسك العملة، ووضع نظام تعليمى شامل، وتأسيس جهاز قضائى متكيف مع ظروف المقاومة، كما كثف اتصالاته الدبلوماسية، وعقد عدة معاهدات.

واستمرت المقاومة الشعبية حتى بعد فشل مقاومة عبد القادر واحمد باى، وتوالى الثورات والانتفاضات الشعبية، وتواصلت طوال القرن الماضى الى بدايات هذا القرن، مثل ثورات بوزيان، ومحمد بومعزة، واحمد بن عبد الله (بوبغلة)، ولالة فاطمة نسومر، واوولاد سيدى الشيخ، والمقرانى، وبومزراق، والشيخ الحداد، والبراكنة، وابن ناصر بن شهرة، وبوشوشة، وبوعمامة، والشيخ امود، الذين قادوا الشعب فى ملاحم مستمرة اندلعت مع بدايه الاحتلال، واستمرت حتى سنة 1920 مع نهاية مقاومة الشيخ امود فى الطاسيلي والجنوب الشرقى من البلاد.

13 - الصمود الثقافى :

ان المقاومة الشعبية لم تقتصر على المظهر المسلح فقط، بل اتخذت فى نفس الوقت طابع صمود روحى ثقافى ورفض مطلق للقيم التي كان المحتل يريد فرضها واقرارها. وبذلك أصبحت مقاومة الشعب معنوية وثقافية تتمثل فى نبذ كل مما من شأنه أن يقر شرعية الاستعمار. وهذا يعنى أن الدولة الجزائرية ظلت قائمة فى ضمير الشعب، وهو ما يفسر سرعة الاستجابة الجماهيرية لكل دعوة الى رفع السلاح فى وجه العدو، واستمرار

وظهرت بالجزائر، فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، عدة حركات وهيئات سياسية وثقافية ساهمت في انماء الوعي الوطنى، وان اختلفت درجات اسهامها ونوعيته.

واصطدم التيار الوطنى بعدد من العراقيل والصعوبات منها، الجهاز الاستعمارى الذى كان يجمع كل دعوة سياسية تناهض الاستعمار، مع جهة، والعناصر التى آمنت بإمكانية حل وسط يقر المساواة بين الجزائريين والأوروبيين في اطار فرنسى، مع جهة ثانية، وانتشار الخرافات التى كانت خير حليف للاستعمار، من جهة ثالثة، اذ كانت هذه تختفى أحيانا وراء خطاب دينى اللهجة من شأنه أن يفرر بالبسطاء.

ومن هنا كان من الضرورى، فى مواجهة ذلك كله، أن يظهر فى آن واحد خطاب سياسى صريح الدعوة الى استرجاع الاستقلال، حتى يعد الجو لتنظيم ملائم يسند هذه الدعوة ويهيء لها أسباب النجاح، وأن يبرز خطاب دينى جديد فى أسلوبه، اصلاحي فى طرحه، وطنى فى روحه، يحارب الشعوذة، ويحرر العقول من الخرافات.

وهكذا تولى حزب الشعب الجزائرى ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بلورة الخطاب السياسى الجذرى ونشر فكرة الاستقلال فى أوساط الجماهير الشعبية بالمدن والارياف، عبر هيئاته وهايكله، وعبر الصحف الناطقة باسمه ومدارس التعليم العربى التى أنشأها فى نفس الوقت الذى كان يهىء فيه، سرا، ما يلزم من تنظيم بشرى واعداد مادي للانتقال بالفكرة من القول الى الفعل ومن النظرية الى التطبيق.

وتولت حركة جمعية العلماء مهمة التعريف بالدين الصحيح عبر صحفها ونواديها وعبر المساجد الحرة، كما تكفلت بتعليم اللغة العربية فى مدارسها حسب مناهج عصرية، وجددت العهد بتدريس التاريخ، بعيدا عن الاساطير، وبصورة تعزز روح التعلق بالوطن.

لقد كان المسار الطويل الذى قطعته فكرة الاستقلال، منذ أن طرحتها حركة نجم شمال إفريقيا

كما سعى الاستعمار، فى نفس السياق، الى تنفيذ خطة واسعة لتنصير الجزائريين على أساس أن الرابطة التى تشد النسيج الاجتماعى للشعب وتغذى تماسكه وتدفعه فى اتجاه العمل الموحد، هى الاسلام الذى طبع جميع مظاهر الحياة الوطنية.

وهكذا تمكنت الادارة الاستعمارية تدريجيا مع استعمال بعض المشعوذين المستعملين للدين، فى نفس الوقت الذى أصدرت فيه مجموعة اجراءات تصبح اللغة الوطنية، بمقتضاها، لغة أجنبية. وقد ترتب على ذلك تعميم سياسة التجهيل التى عززت سياسة التفجير بتجريد كل من قاوم الاستعمار من أملاكه.

ولقد كانت كل تلك الخطط مشروعا واسعا للقضاء على الشخصية من الأساس، والتهيئة لتحقيق سياسة الفرنسة والتجنيس والادماج.

15 - المشروع الوطنى :

ذلك هو الاطار العام الذى انصهر فيه محتوى الحركة الوطنية الجزائرية، فقد انبعث النضال ضد الاستعمار فى شكله السياسى المنظم، معتمدا على مقومات الشخصية الجزائرية، التى صهرها التاريخ فى اطار جغرافى محدد بلفة القران، وأرض الاجداد، وروح الاسلام.

وهكذا ارتفع، منذ العشرينيات، مطلب حق الجزائر فى استرجاع الاستقلال وعبر الشعب فى صيغ مختلفة عن رفضه لكل محاولات الادماج فى الامة الفرنسية، تلك المحاولات التى ضاعف من خطورتها وجود عناصر «نخبوية» آمنت بالفرنسة، وتشبعت بالمبادئ الاستعمارية، يثست من كل حل خارج الدوبان فى الكيان الفرنسى.

فقد تكفلت حركة نجم شمال إفريقيا بمهمة طرح فكرة استرجاع الاستقلال على مستوى المغرب العربى فى أول نشأتها، ثم أصبحت حركة جزائرية صرفة، خلفها حزب الشعب الجزائرى الذى كان يبشر بفكرة الاستقلال فى الجزائر عبر تنظيم شعبى واسع شمل جميع ارجاء الوطن.

أصناف المقاومة التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي.

كما كان اعلان الثورة عن أهدافها وأسلوبها في البيان الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني ليلة أول نوفمبر 1954 ايذانا بميلاد عهد جديد يضع حدا لجميع السلبات التي عرفت المراحل السابقة للحياة السياسية في الجزائر، ويفتح الطريق لتوحيد صفوف الشعب في معركة فاصلة أصبحت من أهم الملاحم التي يفتخر بها تاريخ الشعوب في القرن العشرين.

ولم يغب عن الاستعمار الفرنسي أنه يواجه لأول مرة، منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر، معركة حاسمة تهدد وجوده في كامل القارة الافريقية.

لذلك لم يتردد في تسخير كل ما يملك من قوى الشر والدمار، بل لقد عمد الى تسخير الحلف الاطلسي، وحاول عزل الجزائر عن العالم الخارجي باقامة سلسلة من الخطوط المكهربة حولت البلاد الى سجن كبير.

ان المناطق المحرمة التي كانت الطائرات والمدفعية الفرنسية تضرب فيها كل شيء يتحرك، ومراكز التجمع التي حشد فيها الملايين قصد عزلهم عن الاتصال بجيش التحرير الوطني وامداده، وعمليات التقتيل الاعمى، والتعذيب المنظم وفنون القمع البدني، والارهاب النفسي، كانت كلها تؤكد تصميم الاستعمار على المضي في القضاء على الثورة بكل الاساليب وبأى ثمن، لانه قد أدرك أن مصير الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية كلها يتقرر في الاخير في الجزائر.

لكن الارادة في تحقيق الاستقلال الوطني خارج أية صلة بالنظام الاستعماري كانت قد وجدت تعبيرها الموفق في الكفاح المسلح، فانطلقت طاقات الشعب الجبارة تحطم القيود، وتواجه الحراب، وتتحدى الموت في سبيل الحياة الحرة الكريمة.

حتى أول نوفمبر 1954، مرورا باحداث الثامن ماي 1945، مليئا بالصعاب محفوف بالمخاطر، سقطت على دربه أعداد ضخمة من الضحايا والشهداء.

ومما ضاعف من صعوبة الوضع ان جميع الاحزاب والحركات والهيئات لم توفق لاجساد الصيغة التي توحد صفوف الشعب الجزائري وتدفعه الى المعركة الحاسمة ضد الاستعمار، بل ان الحزب الذي تبني نظريا فكرة الكفاح المسلح، وأعد لها في السر، لم يتمكن من الانتقال بها الى المرحلة العملية، بسبب معارضة بعض عناصره القيادية التي جعلته يتعرض لأزمة خطيرة. لكن مجموعة من الطلائع النضالية منه، جمعت بين الوعي بمقتضيات المرحلة والاقدام على التنفيذ، تجاوزت الازمة عندما قررت، عبر اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم مجموعة الاثنين والعشرين، أن تنتقل الى الكفاح المسلح دون أية مهلة.

ذلك ان انتفاضة الثامن ماي 1945 كانت قد أقامت الدليل أن فكرة استرجاع الاستقلال قد أصبحت واسعة الانتشار بين صفوف الجماهير. واذا كانت الادارة الاستعمارية قد عمدت، من خلال أجهزتها القمعية، ووحداتها العسكرية، وألتهها الحربية، الى عمليات التقتيل، والتشريد، وقصف القرى بالطائرات، توصلا الى استئصال فكرة الاستقلال، فان تلك الايام المشهودة، التي أستشهد خلالها أكثر من خمسة وأربعين ألف مواطن، قد ساعدت على انضاج فكرة الكفاح المسلح طريقا وحيدا لاسترجاع الاستقلال.

16 - ثورة أول نوفمبر 1954 :

لقد عبرت كل تلك الاحداث الجسام عن الاستمرارية التي اتسمت بها ارادة الشعب الجزائري في القضاء على الاستعمار الذي كان يقوم على انكار الكيان الوطني، والاستهانة بحقوق الناس، وتجهيلهم بتاريخهم، واخضاعهم لطغيان المحتل الاجنبي.

وهكذا كان الاعلان عن الشروع في الكفاح المسلح يوم أول نوفمبر 1954 امتدادا وتويجا لكل

وقد استطاعت الثورة، بالاعتماد خاصة على جناحها العسكري، جيش التحرير الوطني، أن تقود المعركة المسلحة وتواجه الكثير من التناقضات مواجهة ضمنت معها استمرارها، وأكدت بها قدرة الطاقات السليمة والقوى الحية على التصدي للهزات التي كانت تهدف الى أجهزة الثورة، وتحريفها عن مسارها.

ان يوم أول نوفمبر كان نتيجة تقدير صحيح للقدرات الشعبية، كما كان يوم 20 أوت 1955 تحديا موفقا بفضل ما تتمتع به الجماهير من حس سليم، واستعداد كامل للتضحية القصوى.

وما لبثت مثل التضحية والبطولة التي ضريها جنود جيش التحرير في الجبال، والمسنلون والفدائيون في الارياف والمدن، أن أعطت نتائجها ممثلة في اتحاد الشعب وانتظام صفوفه وتجانس صيغ مخاطبته.

وهكذا كان مؤتمر وادي الصومام في 20 أوت 1956، مثلما كانت انتفاضة 20 أوت 1955، تطورا نوعيا في حركة الثورة ومنجزاتها التي توالى في جميع الميادين، مؤكدة تجاوب الجماهير الشعبية مع دعوتها.

ان تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ونزول الطلبة جماعيا الى الميدان، وانشاء اتحاد التجار، واضراب الثمانية أيام، والعمليات التي جسدت نقل الحرب الى فرنسا، ومظاهرات ديسمبر المشهودة، وخروج المفتربين الجزائريين الى الشارع الباريسي، كل ذلك يبرهن على أهمية الاشواط وطبيعة المراحل التي قطعتها الثورة على درب النصر.

على أن أهم انجاز حققته ثورة التحرير يتمثل في تأكيد الوحدة الوطنية داخل حدود ثابتة. فبعد أن برزت نفسيا ووجدانيا، عبر مجهودات الحركة الوطنية بمعناها الواسع، أكدت عمليا وتنظيميا، واندماج الشعب في الكفاح صانعا بذلك ملحمة منقطعة النظير.

وما لبث جيش التحرير الوطني ان تمكن، بفضل مثل التضحية التي ضربها في الميدان، وتلاحمه الوثيق بالجماهير الشعبية مع التغلب على أهم العقبات، واستقطاب أفواج من المجاهدين، تزايدت اعدادهم باطراد.

وبذلك استطاعت الثورة المسلحة أن تحدث، في ظرف زمني قصير نسبيا، تحولا عميقا داخل المجتمع وفي عقلية الجماهير، كما أحدثت تغييرا نوعيا في مطامحها ومضمون مكاسبها.

17 - المنجزات الاساسية للثورة المسلحة :

وهكذا انقذت ثورة أول نوفمبر، بالعمل المباشر، والاعتماد على الجماهير، تيارا كان أكثر التيارات حيوية في الوطنية الشعبية الجزائرية، ومكنت بصفة خاصة، الوطنية الطلائعية في اطار ايدولوجية حزب الشعب، من تجاوز تناقضاتها وتجديد بعض مفاهيمها الجوهرية.

وفعلا ما لبثت فكرة الكفاح المسلح ان تمكنت من النفوس، وتحدد الفرز بين الوطنيين وغيرهم على أساس الانخراط في صفوف جيش التحرير والعمل في هياكل جبهة التحرير الوطني من جهة، والبقاء خارج ذلك كله، من جهة أخرى.

وبذلك أصبحت جبهة التحرير وجيش التحرير الاطار الوحيد الذي تصب فيه كل الطاقات، ويجمع كل القوى الاساسية للشعب، في تنظيم يتحرك على عدة جبهات، ويشغل على كل الاصعدة، ويواجه الاستعمار وحلفاءه في الداخل والخارج بشتى الاساليب.

فقد استطاع جيش التحرير الوطني أن يحقق تعبئة شعبية داخلية لم يسبق لها مثيل. ووفقت جبهة التحرير لاقامة هياكل مدنية في الداخل وهيئات تمثلها في الخارج لتوظيف تلك التعبئة، والاستفادة من التضامن العربي الاسلامي، ومن توظيف مد التحرر الوطني والقوى المحبة للحرية والسلام في العالم، مما جعلها تفرض نفسها على العدو الذي اضطر في النهاية ان يعترف بها ويتفاوض معها.

لقد فرضت ظروف الكفاح الشاق وقوى الدمار والشر التي جندها العدو، من الانضباط، والتنظيم، واليقظة، والاعتماد على الذات، ماساعد على صهر أداة نضالية فريدة، كما ساعدت المواجهة اليومية للاخطار على تكوين أنماط جديدة من السلوك، والتضامن، والتكافل، عمقت التحولات السياسية والاجتماعية والذهنية، وقوضت هياكل الاستعمار حتى قبل أن تجلى جيوشه عن الارض الجزائرية.

وبذلك أصبحت الوحدة الوطنية تقوم أيضا على مثل نضالية جديدة عززت قيم التراث الحضارى الجزائرى.

ان ظروف المعركة دفعت مناظلى جبهة التحرير وجنود جيش التحرير الى اقامة هياكل جديدة تتكفل بحل مشاكل السكان، سواء ما اتصل منها بمسائل التموين الغذائى أو بالقضاء، أو بشؤون الصحة والتعليم، أو بقضايا الدفاع عن سكان «المناطق المحرمة» فى الارياف، أو فى الاحياء الأهلة فى كبريات المدن، وباختصار : هياكل دولة بمعنى الكلمة.

ومن هنا، فان المجالس الشعبية التى وقع الشروع فى اقامتها، اثر مؤتمر وادى الصومام، قد صارت تدريجيا أجهزة ادارة يتعرف فيها الشعب على نفسه، ويستغنى به عن هياكل الادارة الاستعمارية.

وقد أحدثت تلك التحولات تغييرات هميقة أعطت الثورة الوطنية مضمونا اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، طبعها بطابع خاص جعل مطلب استرجاع الاستقلال يلتحم بمضامين اقتصادية، واجتماعية، وفكرية محددة.

ان الانجاز الضخم الذى حققته جبهة التحرير الوطنى من 1954 الى 1962 لا يتمثل فى استرجاع الاستقلال فقط، ولكنه يتمثل أيضا، فى ايجاد ظروف جديدة، فتحت المجال لتحولات هميقة، مكنت الجماهير الشعبية من توجيه الاحداث وصنع مصيرها.

ونظرا الى ضخامة المعركة، واتساع ميدانها فى الداخل، والنتائج الايجابية التى ترتبت على ذلك فى الخارج من خلال استثمار تضامن الشعوب مع الجزائريين، فقد أجبرت الثورة الجزائرية مجموع النظام الاستعمارى الفرنسى على أن يتغلى عن الادارة المباشرة لعدد من الاقطار التى كان يستعمرها فى افريقيا.

وهكذا، نجد أن الجزائر، التى كان سقوط دولتها فى الثلث الاول من القرن الماضى، ايدانا بانفراط عقد استقلال عدد من البلدان فى المغرب العربى والقارة الافريقية، كانت هى التى ساعدت الى حد كبير على تعزيز تيار الاستقلال وحملت الاستعمار، بفعل المعركة التى تخوضها، على التعجيل بالانسحاب من المناطق التى كان يحتلها فى شمال افريقيا وغربها ووسطها، ليتفرغ لمواجهة بكل ما يملك من قوة. فاستكملت بذلك بعض البلدان سيادتها واتيح لبعضها الآخر أن يسيروا على طريق الاستقلال.

18 - تحديات مرحلة البناء :

ان التحديات التى فرضتها مواجهة الاستعمار قد دفعت الثورة الجزائرية الى السعى لتأمين بعد الحداثة فى التنظيم السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى، ووضع أسس للدولة المستعادة، تستند أصولها الى تراثنا الحضارى، وتستمد قوتها من الطابع الشعبى للثورة المسلحة.

ومن هنا كان اختيار النهج الاشتراكى الذى تبلور فى نهاية حرب التحرير نابعا من التجربة الخاصة التى مرت بها الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطنى، ولم تكن، رغم استفادتها من العطاء الخارجى، تقليدا أعمى لاجنبى، ولا محاكاة بلهاء لتجربة مستوردة.

وكان اقتران استرجاع الاستقلال بالمفاهيم والمنطلقات التى حددها ميثاق طرابلس تنويجا لحركة من آروع حركات التاريخ التى جعلت التجربة الجزائرية من التجارب الرائدة فى العالم الثالث.

استيطاني استمر أكثر من قرن، وقوى استعمارية جديدة تتأهب لافراغ الاستقلال من محتواه، وأطماع ومصالح بورجوازية تخطط لتحريف الثورة عن مسارها، وتحرك بعض الأطماع التوسعية ضد الوطن، كل ذلك جعل الاستعمار الجديد يأمل في اجهاض الثورة حتى يتمكن من العودة في أثواب جديدة.

لكن المدى الذي قطعته الثورة وحجم التغيرات التي تحققت، مكننا من رد فعل سليم وقائي أعاد الثورة الى طريقها الصحيح، ورد لها صفاءها الايديولوجي، وزودها بالفعالية التصحيحية.

وهكذا كان التاسع عشر من جوان 1965 لحظة مميزة جددت فيها الثورة نفسها، ومكنت الامة من تحقيق وثبة هامة عندما عجلت بنزع الطابع الاستعماري عن الاقتصاد، وسنت سياسة التوازن الجهوي، وشرعت في اقامة المؤسسات بصورة منهجية مبتدئة بالقاعدة، وجددت العهد بالمجالس الشعبية تعزيزا للديمقراطية الشعبية، وتمكينا للقاعدة من المشاركة في التسيير، ووفاء لروح الجهاد.

وكانت الاجراءات التي اتخذتها القيادة الثورية، منذ السنوات الاولى، واضحة في توجيه المشروع الثوري وتحقيقه تدريجيا على مراحل تضمن التقدم دون هزة او انتكاس. ومن هنا وقع التوجه، قبل كل شيء، الى تحرير البلاد من كل مظاهر التبعية، والحضور الاجنبي. فتم اجلاء آخر جندي اجنبي عن أرض الثورة، ووقع الشروع في ضبط استراتيجية لتحرير الاقتصاد، ووضع أسس اقتصاد وطني مستقل، حسب منهجية تقوم على التقدير السليم لظروف البلاد الموضوعية، مع التحلي بارادة سياسية حازمة.

على أن المكاسب الثورية التي ترسخت، والمنجزات الاقتصادية التي تحققت، وسياسة التكوين التي اعتمدت، وتمكين الجزائريين من فرص التعليم وحقوق العمل، كل ذلك لم يحل دون ظهور عدد من السلبات كما تقتضى سنن الحياة. وهى سلبات كانت من الممكن أن تتفاقم بفعل الوضع الذي عرفته البلاد عشية المؤتمر الرابع للحزب.

وهكذا كانت الحركة الوطنية الشعبية الجزائرية من الحركات التحريرية النادرة التي استطاعت أن تصل بكفاحها الى غايتها، اذ لم ينبثق منه مجرد استقلال شكلي تستولى عليه البورجوازية لمصلحتها وحدها، بل انبثقت منه سلطة ثورية حقيقية.

وقد استمدت هذه السلطة الثورية قوتها مع التغيرات السياسية، والاجتماعية والذهنية التي تحققت اثناء الكفاح المسلح، والتي جعلت مطلب استرجاع الاستقلال يقترن باسترداد الارض، واستعادة القيم الثقافية، وانقاذ الهوية الوطنية المهددة، وبلورة تصور تقدمي للحكم يضمن استمرارية المد الثوري، وصولا الى بناء مجتمع خال من الاستغلال.

ذلك ان تصور بناء مجتمع جديد لفائدة الجماهير الشعبية كان يبدو حلما عزيز المنال عشية اول نوفمبر، ثم بدأت معالمه تظهر كمشروع ممكن التحقيق مع اندلاع الكفاح المسلح، واتسع التصور وتعمقت الفكرة مع كل التجارب المكتسبة، حتى تبلور المشروع الوطني، وتوفرت الارادة السياسية اللازمة لتحقيقه.

وهكذا ساهمت، في تعميق المحتوى الديمقراطي الشعبي للدولة الجزائرية، تلك التضحيات الجسام وذلك الميدان الواسع للمعركة التي ضمت في صف واحد مناضلي وجنود جبهة وجيش التحرير الوطني، وفئات شعبية، لاسيما الاجراء، والحرفيين، والفلاحين، وجموع سكان المناطق المحرومة.

لذلك أصبح هذا المحتوى الشعبي هو الطابع الاساسي لحركة الثورة في عهد البناء وهذا ما يفسر نجاح الدولة المستعانة في تجسيد ذلك المشروع لفائدة الجماهير.

واذا كان برنامج طرابلس قد استجاب في مجمله لتلك الاهتمامات بتحديد المهام الرئيسية للثورة الديمقراطية الشعبية، ووضع تصورا للمسعى العام اللازم لتحقيقها، واذا كانت الجزائر قد حققت من خلال استرجاع الاستقلال نصرا تردد صداه في جميع انحاء العالم، فانها وجدت نفسها بعد ذلك مباشرة في مواجهة عدد من المشاكل المعقدة : مخلفات حرب مدمرة، رواسب استعمار

على كل المستويات، والتي يعتبر تحسينها مع أفضل الاستثمارات التي تقوم بها الجزائر لتشجيع المبادرة، وتحقيق الانسجام الاجتماعي، وبناء المستقبل.

على أن السعى لتحسين اطار الحياة لم ينطلق مع الحرص على توفير ما يمكن من الحاجات الاستهلاكية فقط، بل تضمن، أيضا، توجيه الاهتمام باحتياجات الفكر والروح، ومحاولة عقلنة الانماط الاستهلاكية الموروثة، وايجاد اهتمامات ثقافية، وتحسين مستويات التعليم والتكوين والدراسة، وتهيئة الوسائل التي تضمن العناية بالجوانب المعنوية لحياة المواطن اليومية، لان ذلك هو أضمن سبيل لايجاد توازن نفسى ومعنوى لدى الفرد، يعطى الانسجام الاجتماعى المطلوب معنى حقيقيا، وذلك كله يساعد على تقليص عوامل التوتر، والانحراف، والضياغ.

ومع الواضح ان هذه النتائج الايجابية ما كانت لتتحقق لو لم يوضع تدريجيا حد للاختلال في الاجور ونظام الاسعار، الذى كان مصدر تفاوت اجتماعى، ولو لم يقع الشروع فى تدعيم قواعد التسيير الاشتراكى للمؤسسات، مع الحرص على تخليصها من المشاكل المزيفة والمواقف غير المسؤولة، ولو لم ينظم الاقتصاد الوطنى على أسس مكنت التخطيط مع أداء دوره كاملا، وسمحت بتنظيم هيكلية المؤسسات الاقتصادية، واجراء التصحيحات اللازمة لتعديل الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطنى، تأمينا لتنمية شاملة، منسجمة، مستقلة.

ان كل هذه المكاسب التي تحققت نتيجة للجهود المتواصلة، تمثل قاعدة التطور السياسى للدولة، والاسس المادية اللازمة لتقدم المجتمع فليس المطلوب اذن جميع نظريات منقطعة عن الواقع، بل الانطلاق من المكتسبات، ومن الحقائق الملموسة، والتجربة الحية لاستخلاص العبر منها. وعلى أساس كل ذلك، تستطيع الثورة تعميق تصورنا لبنياتها واستكمال نموذج المجتمع الذى تريد تشييده، مع تحديد الطرائق الكفيلة بتحقيق ذلك، ورسم آفاق العمل الشامل فى المستقبل.

لكن الشعب الجزائرى أكد مرة أخرى مدى نضجه، كما عبرت قاعدته الحزبية، واطاراته السامية، وعناصره القيادية عبر هيئاته المختلفة عن تقديرها لروح المسؤولية، وجديتها فى القيام بالواجب، وتمسكها بنصوص الميثاق والدستور.

وهكذا كان انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطنى، وما ترتب عليه من نتائج، انتصارا على الذات حققتة الجزائر بصورة تسمح فى الوقت نفسه بمواجهة المصاعب الموضوعية الاخرى.

وفعلا، فقد بادرت القيادة السياسية المنبثقة من ذلك المؤتمر الى مواجهة العقبات والعراقيل التى أفرزها مسعى التنمية، من جهة، والاضغوط التى تسببت فيها هيكلية الاقتصاد العالمى، من جهة أخرى.

وواجهت الجزائر، بما يلزم مع حزم، خلال العشرية الحالية، مظاهر عقلية التواكل التى كانت فى طريقها الى أن تكتسى حجما مخيفا، كما اتخذت عددا من الاجراءات دفعت بها للاقتصاد الوطنى فى اتجاه الاعتماد على الامكانات الذاتية فى اطار تخطيط عقلانى سليم.

ولم تلبث نتائج ذلك التصميم النضالى وتلك الارادة الواعية ان ظهرت فى حيوية الحياة السياسة التى عرفت بها البلاد. فقد اتسعت أنشطة الحزب ومؤسسات الدولة فى جميع المجالات، وشملت كل الميادين، وتطورت التنمية بنسبة مشرفة رغم محيط عالمى غير ملائم. وقد تحققت تلك النتائج بفضل تقدير أسلم للاوضاع، واعتماد أكبر على النفس، وتنظيم أفضل للتسيير وتوزيع أكثر واقعية للمسؤوليات.

وخلال هذه الفترة بذلت عناية خاصة لحل عدد من المشاكل التى كان المواطن يصطدم بها فى حياته اليومية، بما يخفف من القلق الاجتماعى، ويعيد الاعتبار لاطار حياة المواطن اليومية التى صارت مضمنة فى كل مساعى السياسة الاقتصادية

الباب الأول

المنطلقات الإيديولوجية

الفصل الأول

الاسلام ومتطلبات العصر

ان الشعب الجزائري شعب عربى مسلم. والاسلام هو دين الدولة، وأحد المقومات الاساسية للشخصية الوطنية الجزائرية. وقد ثبت انه كان عاملا أساسيا فى تعبئة طاقات المقاومة ضد محاولات الغزو الاجنبى، وحصنا منيعا مكن الشعب الجزائرى من احباط جميع مشاريع النيل من شخصيته. فقد تحصن الشعب الجزائرى بالاسلام، دين النضال، والصرامة، والمدل، والمساواة، احتذى به فى أحلك عهود المد الصليبي والسيطرة الاستعمارية، واستمد منه تلك الطاقة المعنوية، والقوة الروحية التى عززت فيه الامل، وأتاحت له أسباب الانتصار.

لقد صهر الاسلام المجتمع الجزائرى، فجعل منه قوة متماسكة متعلقة بالارض الواحدة، متمسكة بالمعتقد الواحد، وباللغة العربية التى مكنت الجزائر من استئناف دورها فى العمل الحضارى.

كما سمحت حضارة الاسلام بصهر الشخصية الجزائرية فى بوتقة ثقافية متعددة التيارات، متفاعلة العناصر. فكانت التيارات الروحية والثقافية تتحرك من المشرق الى المغرب، ومن المغرب الى المشرق، كما كانت تتحرك من الشمال الى الجنوب، ومن الجنوب الى الشمال. ذلك ان دار الاسلام كانت دارا واحدة، تعددت عبرها الهجرات، وتفاعلت الخبرات، وتلقحت الثقافات، ولان مناطقها المتعددة لم تكن تعرف، رغم اتساعها الكبير، مفهوم الحدود الذى ظهر فى العصور الحديثة.

على أن تبادل التأثير بين الجزائر وشقيقاتها فى اطار المجال الحضارى العربى الاسلامى لم تكن له نتائج ايجابية فقط، بل تأثرت الجزائر أيضا بالنتائج السلبية التى ترتبت على توقف الاجتهاد وجمود الفكر.

والحقيقة ان ما أصاب العالم الاسلامى من انحطاط لا يمكن تفسيره بأسباب اخلاقية بحتة، بل هناك عوامل أخرى ذات طابع مادى، واقتصادى، واجتماعى، وفكرى، كالفتن الداخلية، وتصادم الاستبداد، مما كان له دور حاسم فيما آلت اليه بلدان العالم الاسلامى من تعرض لغزو أجنبى، وسيطرة استعمارية، ونفوذ امبريالى.

فانتشار الجهالة، والبعد عن دين الحق، وظهور الخرافات والشعوذة، وانتشار العقليات التى تعيش على الماضى وحده، هى نتائج للعوامل السابقة.

هكذا يتجلى ان التركيز على محاربة هذه الانحرافات دون العناية البالغة بمعالجة أسبابها وتغيير البيئة الاجتماعية والفكرية التى تفرزها هو أمر عديم الجدوى.

واذا كانت الجزائر قد تأثرت سلبيا بالانحسار الفكرى الذى عم المجال الثقافى الذى تنتمى اليه، فقد تأثرت ايجابيا بمظاهر اليقظة العربية الاسلامية، واستفادت الثورة المسلحة من تضام العالم العربى والعالم الاسلامى معها تضامنا كان له وزن هام فى التأثير على الرأى العام العالمى لصالح القضية الجزائرية.

أولا - البعد الاسلامي للثورة الجزائرية :

ان الثورة الجزائرية، اذ اعتمدت على مقومات الشخصية الوطنية وعلى توظيف التراث، فى نفس الوقت الذى وظفت فيه مكاسب العصر لتحقيق أهدافها، قد عبت الطريق لتحقيق الانسجام بين الاصاله والمعاصرة.

ذلك ان الثورة الحقيقية تندرج تماما فى المنظور التاريخى للاسلام، لانه، فى مفهومه الصحيح، لا يرتبط بنوع من المصالح الخاصة، ولا يخضع لاي كهنوت.

ولهذا لا يحق لاي نظام يعادى التحرر، ويحارب الاشتراكية، ولا للاقطاعية، ولا للرأسمالية، ان تتغذى الانتماء الى الدين الاسلامى ذريعة لخدمة مصالحها وقضاء مآربها.

ان أصالة ثورة نوفمبر، والعطاءات التى قدمتها، وتضامنها مع شقيقاتها، كل ذلك يؤكد أن الجزائر تسعى الى أن يكون تفاعلها اليوم مع افريقيا، ومع العالم الغربى والاسلامى، ومع مجموع العالم الثالث، مثلما كان بالأمس تفاعل اسهام خلاق، وعطاء متبادل، ومشاركة دائمة فى المحن والانتصارات.

وهكذا يلتقى الماضى والحاضر على تأكيد طبيعة الشخصية الجزائرية، وهويتها الثقافية، وتوجهها الانسانى.

ان البعد العربى للثورة الجزائرية، مثل بعدها الاسلامى، لا يحتمل أى مدلول عرقى، ولا يعنى أى تسلط لجنس، بل هو بعد أنضج مسار التاريخ، وصنعتة رغبة الشعب، وصهره الاسلام.

فقد انتشر الدين الاسلامى أمس، مثلما انتشرت اللغة العربية، بفضل الرغبة الشعبية والمجهودات الجماعية التى كانت ترصد الاوقاف، وتخصص من أموالها حقا معلوما لاجل العلم، ولم يكن هناك أى فرق فى بذل هذه الجهود بين

المدن والقرى، ولا بين النواحي التى تعرب لسانها، أو تلك التى ظلت تستعمل اللهجات المحلية فى تخاطبها.

كما أكد الشعب الجزائرى، فى ساعات المحنة، وفترات الغزو الصليبي، وسنوات الاحتلال الفرنسى مثلما أكد بعد استرجاعه للاستقلال وتحقيقه للنصر، أنه عربى الثقافة، اسلامى الدين، اشتراكى التوجه. على هذا الاساس تتصرف الجزائر، ويتصرف معها الآخرون، وعلى هذا الاساس أيضا صيغت وثائق الحركة الوطنية وبياناتها قبل نوفمبر 1954.

هذا هو الاطار الذى تؤكد فيه الثورة الجزائرية من جديد عزمها على أن تولى الاسلام ما يستحقه من عناية فى مسعاها لتحقيق التنمية الوطنية، وتحويل مجموع المنجزات والمشاريع الثقافية المخططة الى قواعد ثقافية متينة متكاملة.

ثانيا - الاسلام والمشروع الثقافى :

ليس هناك أدنى شك فى أن الاسلام يقدم لنا فى هذا المجال ما نحتاج اليه من حوافز، ويمكن الشخصية الوطنية من التطور فى ظل توازن نفسى وروحى يجنبها مخاطر الاستلاب، والانحراف والجمود، اذ هو كعقيدة، وممارسات، وقيم تمجد الفكر، وتبحث على الاجتهاد، وتحفز على العمل، وتعطى الاخلاق مفهوما نضاليا، أحسن ضمان للانتصار فى معركة البناء والتشييد.

ان الاسلام، اذ يبحث على التدبر فى آفاق الكون، وفى أعماق النفس، يقيم علاقات متينة بين العبادات والمعاملات، ويجعل الشعائر الدينية تعبيرا ملموسا عن عملية التأمل المستمر والمتابعة الدائمة لما يجرى فى العالم، والحرص المتواصل على تدارك التخلف، وصولا الى ما نطمح اليه من تقدم.

لقد عرفت التجربة الثورية فى الجزائر، مثل كثير من التجارب الكبرى فى التاريخ، عددا من السلبيات تساعد، بفعل محيط جهوى وعالمى غين

التقاليد والايجابى من العادات، ويستعمل لغة مغالطة تعتبر ذلك مظهرا للعداثة والتعاطى مع العصر.

وقد أفرز ذلك كله ادعاء متطرفا يزعم ان الاسلام مجرد تاريخ مضى، وان الدين لا علاقة له بالثورة، كما تسبب هذا الادعاء فى بروز ادعاء متطرف هو الآخر يحصر الاسلام فى مجموعة من الشكليات، ويطالب الانسان المسلم بالتزام عدد من المظاهر بعيدة عن الدين الحق، مثبطة لاعمال الفكر، معادية للاجتهاد.

ولا شك ان كلا من الادعاءين يتغذى مع الآخر، ويحظى بتشجيع جهات تريد صرف الشعب عن تعبئة طاقاته من أجل التغلب على المشاكل الحقيقية التى تعترض طريق تقدمه وخروجه من التخلف.

فليس خافيا أن هناك أكثر من جهة تسعى الى تحويل مظاهر الصحوه الاسلاميه الى مجرد مد طقوسى سطحى، بما تطرحه من المشاكل المفتعلة وجزئيات الشوائب. وذلك حتى لا تتضافر قوة الاسلام فى مفهومه الصحيح مع ارادة الانتصار على التخلف بكل ما يتولد عنه من زوال سلطان الدين يستمدون قوتهم من انتشار الجهالة، وتثبيت الجمود، وتخدير العقل.

لذلك يجب أن يكون كل واحد واعيا أن التمسك بتعاليم الاسلام لا يعنى الاقتصار على أداء شعائره. فالاسلام له مضامين تحث على العدالة الاجتماعية، وتندد بسلطان المال، وطاغوت الثروة المادية. وهذا ما جعل الجزائر تُقدم على الاخذ بالاشتراكية، واثقة انها باقية على تمسكها بالاسلام. ذلك أن الاشتراكية التى انتهجتها ليست مستمدة من مذهب أجنبى حاولت محاكاته أو تقليده، بل هى مستمدة من طبيعة التجربة الثورية الجزائرية، ونابعة من عمق معاناة الشعب من تسلط الاستعمارى والاستغلال الرأسمالى للذين أنكروا عليه حق الحياة الانسانية.

ملائم، على توجيه الانسان نحو اشباع احتياجاته المادية فقط، فى حين أن الامر، فى منظور الثورة الجزائرية، لا يتعلق بتمكين المجتمع من قطف الثمار الاقتصادية الصرفة للتنمية فحسب، ولكنه يتعلق أيضا، وعلى الخصوص، بتحقيق توازن وانسجام بين الاحتياجات المادية ومطالب الفكر والروح، بصورة تساعد على تكوين مجتمع عارف بشخصيته، معتد بماضيه وتراثه، معتمد على ذاته وامكانياته، متوجه الى مستقبله، مستعين بربه.

ولكى تجد هذه الاتجاهات ترجمتها فى مسعى اعداد شباب الغد، يتعين أن توفر له الدولة تعليما عصريا مفتتحا على التقدم العلمى، يهتم بالظواهر التى تحدد التطور المستقبلى للانسانية، بعيدا عن التقليد الشكلى، كما تضمن له توجيهها ثقافيا متخلصا من رواسب الجهل والانغلاق، يشد الشباب الى موقعه الحضارى، ويصله بجذور تاريخيه، والقيم الروحية والثقافية لشعبه، وفى هذا الاطار، يجب تدعيم المواد الدينية فى برامج التعليم، وتحسين طرائق تدريسها كمواد أساسية.

غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تكوين اطرار متعمقة فى علوم الدين، مسلحة بأدوات العلم والثقافة العصرية، مطلعة على التاريخ الحضارى والفكرى للاسلام.

ان هذا المسعى هو الذى يسمح بتوفير وسائل التوجيه الدينى المتين، والتثقيف الوطنى السليم، والتعليم العصرى الملائم، كما يضمن شحذ اليقظة السياسية، وتهيئ الفرصة للفكر أن يجتهد حتى يستعيد مكانه بين علوم الدين مثلما استعادته فى علوم الدنيا.

ثالثا - تعديلات تجب مواجهتها :

ولا يخفى ان تحقيق كل تلك الاهداف لم يغلو مع صعاب تجب مواجهتها بحزم وتبصر. ذلك أن مسيرة التنمية قد أفرزت أنماطا من السلوك تأثرت بمحيط بجانب الدين الصحيح، ويتنافى مع

لقد تبين الشعب الجزائري أثناء الكفاح مدى التداخل بين النظام الاستعماري ونظام الاستغلال الرأسمالي، ووجد نفسه يحارب هذا اذ يحارب ذاك. ومن هنا لم يتردد في الاخذ بالاشتراكية، بوصفها طريقا لتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروات الوطنية، ومنهاجا يحول دون أن يصير رأس المال بين أيدي فئة محدودة وسيلة للتسلط على الشعب والتحكم في مصيره.

وفي هذا الاطار ينبغي النظر الى التجربة الجزائرية وهي تؤكد تمسكها بالاسلام، وتعلن أخذها بالاشتراكية، اذ أن التحليل الدقيق لمسار الثورة الجزائرية يكشف عن طبيعتها التي تحركت في عدة اتجاهات : فكانت ثورة على استعمار استيطاني استهدف الجزائر في شخصيتها، وروحها العربية الاسلامية، وحاول أن يؤبد تخلف شعبها، ويستغل خيراتها الى أقصى حد. ومن هنا كانت ثورة نوفمبر ذات محتوى سياسي في مواجهة الاحتلال، وذات طابع ثقافي عقائدي في مساهما لاسترجاع المقومات الاساسية العربية الاسلامية للشعب، وذات مضمون اقتصادي اجتماعي، في مواجهة الاستغلال الرأسمالي في أبشع صوره، من جهة، وفي مساهما حتى تقضى على حلفاء الاستعمار، أي التخلف، والاقطاع، والاستغلال، من جهة أخرى، تحقيقا للعدالة الاجتماعية الحقبة التي تضمنتها رسالة الاسلام.

اذن فالتأكيد على التمسك بالاسلام، والالاح على اختيار الاشتراكية ينبع كلاهما من جذور ثورة نوفمبر، وليس مجرد محاولة سياسية لايجاد توازن شكلي بين الاسلام والاشتراكية.

لقد جاء الاسلام بمفهوم رفيع للكرامة الانسانية، يدين العنصرية، وينبذ النعرة الشموبية واستغلال الانسان للانسان. وان المساواة التي يدعو اليها تنسجم وتتلاءم مع كل عصر.

ولهذا يتحتم على الشعب الجزائري، مثلما يتحتم على كل شعب مسلم، أن يعي المكاسب الايجابية في تراثه الثقافي والروحي، وأن يستوعبها من جديد، على ضوء القيم والتحويلات الجارية في الحياة المعاصرة.

وفي هذا الاطار يتعين اعمال الفكر الاسلامي في حل مشاكل العصر، بعيداً عن التقليد الشكلي والقياسات الخاطئة التي تأخذ معايير عهد منقرض وتحكمها في مواجهة مشاكل مستحدثة يتطلب حلها اجتهادا متعمقا.

ان تحقيق هذا المطلب هو الذي يضمن تسليح الجماهير، ويكسبها المناعة اللازمة مع أخطار الغزو الثقافي الذي يتخذ أشكالا عديدة مغرية، يتسرب عبرها الى نفسيات الناشئة، ويؤثر في عقول الشباب.

ذلك هو الطريق لتأصيل الصحوه الاسلامية، ومواجهة التيارات الفكرية الاجنبية، مواجهة ناجحة، تسمح بالتمييز بين المفيد منها فيؤخذ، والضار فيها فيرفض، بفضل التثقيف المتفتح، والاجتهاد العميق، والدراسة المتبصرة. وبذلك تتمكن الجزائر من مجابهة التحدي الذي يطرحه العصر، وتحقق الاستجابة الموفقة في حل مشاكله، دون أدنى نيل من مبادئ الاسلام الاساسية.

ان كل شعب مسلم مدعو في هذا العصر، عصر التحولات الاجتماعية الحاسمة، الى تقويض أركان الاقطاعية، والقضاء التام على جميع أشكال الاستبداد والجهل.

وبذلك يزداد ادراكه بانه حين يعزز كفاحه ضد الامبريالية، ويسلك طريق الاشتراكية بكل حزم، سيقوم على أحسن وجه بما تفرضه العقيدة الاسلامية من واجبات، ويكون قد قام بواجبه نحو ربه، ونهض بما يجب تجاه وطنه، والتزم الوفاء لتاريخه، وعبد الطريق السوي للقدام من الاجيال.

الفصل الثاني بناء المجتمع الاشتراكي

ان الاستقرار الدقيق للمراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية يبين أن اختيار الاشتراكية، منهاجا لتحقيق التنمية وضمان التوزيع العادل لثروات البلاد، لم يكن اختيارا تعسفيا، ولا فكرة مستوردة فرضت على الشعب فرضا، بل انها مرتبطة ارتباطا قويا بمسيرة الكفاح من أجل التحرير الوطني، ومتلائمة تلاؤما تاما مع دعوة الاسلام الى تحقيق العدالة الاجتماعية.

فالاشتراكية في الجزائر لا تصدر عن أية فلسفة مادية، ولا ترتبط بأى مفهوم غريب عن المسار الفكرى، والاجتماعى، والروحى للشعب الجزائرى، بل انها مجرد وسيلة لانجاز المطامح الشعبية الواسعة والحيلولة دون احتكار الثروة من طرف أقلية محدودة.

ذلك أن التحرير الوطنى والتحرير الاجتماعى أمران متلازمان. لان الرفض القاطع للاستعمار يفضى حتما الى رفض الرأسمالية. وعندما تدرك الجماهير ان الاستعمار والرأسمالية مرتبطان أشد الارتباط، وان أحدهما ما هو الا انعكاس للآخر، عندئذ تنشأ الظروف التى تجعل الوعى الوطنى يتحول الى وعى اشتراكى.

ولقد اكتسب الاستعمار فى الجزائر، بحكم طابعه الاستيطانى، صورة اضطهاد مطلق كاد أن يؤدى الى اباداة الشعب. وقد أسفر ذلك عن تدمير الدولة، وتقويض البنيات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وتصفية الفئات الحاكمة التقليدية والعناصر المستنيرة فى المجتمع، مما أدى الى تجريد الشعب من ممتلكاته، وتشريده عن أراضيه، وتشديد الخناق عليه باستمرار.

ان المجتمع الذى ينزل به الاستعمار الى الدرك الاسفل من العيش، ويجعل أفراد سواسيه فى الشقاء، وتكون الطبقة الحاكمة فيه ليست

تمثلة فى البورجوازية الوطنية، التى أضغمتها الاستعمار، بل متمثلة فى بورجوازية أجنبية طاغية، مثل هذا المجتمع لا بد أن تتخذ فيه الحركة الوطنية دورا اجتماعيا لا مثيل له، وعندئذ يصبح الاستقلال ليس مجرد نقل للسيادة، بل يعنى التحول الشامل للمجتمع.

فمنذ السنوات الاولى لثورة التحرير أخذت الافكار المتعلقة بالتحرر الاجتماعى تتبلور فى الضمير الشعبى، اذ سرعان ما ارتفعت فى ميادين القتال شعارات «الارض لمن يخدمها»، «الاستقلال ليس مجرد راية». وان الجماهير الشعبية، فلاحين، وحرفيين، وعمالا، وتجارا صغارا، ونساء، وطلبة، قد فرضت، بتحملها كل أعباء الكفاح، طابعها على جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنى.

ان انهيار البنيات الاقتصادية الاستعمارية، بفضل كفاح الشعب الجزائرى، وجلاء الأقلية المستعمرة بصفة جماعية قد مكنا الجماهير من فرصة التعبير عن مطامحها الاجتماعية بكيفية ملموسة. ومن هنا نشأ القطاع الاشتراكى.

ان القيادة الثورية التى انبثقت عن حركة 19 جوان 1965، بتبنيها لمطالب الجماهير الاساسية وبلورتها لها، قد مكنت الامة من تحقيق وثبة حاسمة، عندما عجلت بنزع الطابع الاستعمارى عن الاقتصاد، وشرعت فى اقامة بنيات اشتراكية متينة. وهكذا فان الاسترجاع المنهجى للاراضى، والمناجم، والمحروقات، والتجارة الخارجية، والبنوك، وشركات التأمين، ووسائل النقل، والاملاك العقارية الشاغرة، وكل الشركات الاجنبية، قد وضع بين أيدي الامة جميع المقاليد الاقتصادية.

فكل انتصار أحرزته الجزائر على الاستعمار الجديد كان دعما للاقتصاد الوطنى، وانتصارا للاختيار الاشتراكى فى الوقت نفسه. ثم جاء تطبيق الثورة فى المجال الزراعى عام 1972، فكان اجراء ثوريا لتعميق هذا الاتجاه وتثبيتا له.

من هنا يتبين أن الثورة الجزائرية، حين تأخذ بالنهج الاشتراكي لتحقيق التنمية بأسلوب علمي، لا تتجاهل الحياة الروحية، بل توليها أولوية بالغة.

فالاشتراكية في الجزائر ترمي أساسا الى تحقيق أهداف ثلاثة :

1 - دعم الاستقلال الوطني،

2 - اقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للانسان،

3 - ترقية الانسان، وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

وقد كان على الثورة أولا أن تدعم الاستقلال الوطني، وذلك بتصفيّة كل أشكال النفوذ الامبريالي، والاستعمار الجديد، والعمل بكل جد للنهوض بالمهمة التاريخية التي تتمثل في التنمية، اذ ليس هناك مجال لتقدم اقتصادي حقيقي بغيرهما، بل لا تستطيع أية أمة أن تستكمل عناصر وجودها وبقائها الا بتحقيق هذه التنمية.

ولكي تكون التنمية منطقية ومنسجمة، لا بد أن تكون شاملة، تقوم على تقبل الجماهير لها، وتستهدف خدمة هذه الجماهير، وهذا يستلزم تصورا حقيقيا يجسد الديمقراطية الاشتراكية، ويبتعد كليا عن الاشكال الصورية للديمقراطية.

أولا - من الثورة الديمقراطية الشعبية الى بناء الاشتراكية :

ان الاشتراكية في الجزائر تعميق لثورة الاول مع نوفمبر 1954، ونتيجة منطقية لها. فقد تحولت ثورة التحرير الوطني ضد السيطرة الاجنبية الى ثورة ديمقراطية شعبية ذات مضامين ثلاثة تتمثل في مناهضة الامبريالية، ومحاربة الاقطاع، وتحقيق المضمون الشعبي.

فأما البعد الخاص بمناهضة الامبريالية، فانه يتعلق بتصفيّة الاستعمار القديم والجديد. كما يتعلق، من ناحية أخرى بتحقيق استقلال فعلى بكل ما يتطلبه من مقومات سياسية، واقتصادية ودبلوماسية، وعسكرية، وثقافية.

وأما المضمون الخاص بمحاربة الاقطاع وتأمين البعد الديمقراطي فانه يتعلق بتصفيّة بنيات ما قبل الرأسمالية، بكل جوانبها العتيقة البالية الرجعية، وخاصة الهياكل القبلية، والنظام العشائري، والبنيات شبه الاقطاعية التي تعمل على ابقاء أنماط معينة من العيش، وتحافظ على العقلية المتخلفة المتسببة فيها. وان مهمة الثورة لا تنحصر في القضاء على كل هذه الرواسب فحسب، بل تعمل أيضا على الحيلولة دون عودتها. فالامر يتعلق أساسا بجعل الانسان الجزائري مواطنا واعيا في مجتمع عصري.

وأما المضمون الشعبي للثورة الديمقراطية فانه يتلخص في شعار «الثورة من الشعب والى الشعب»، اذ ان مفهوم كلمة «الشعب»، يجب أن ينصرف الى الجماهير الشعبية وليس الى فئة اجتماعية محظوظة قد تستحوذ على السلطة لفرض سيطرتها.

وقد أحرزت الثورة الديمقراطية الشعبية في الجزائر انتصارات حاسمة، اذ تمت بالفعل عملية اعادة البناء الوطني التي تتمثل في بعث دولة منظمة ذات سيادة تتحكم في مصيرها، وفي تخليص التراب الوطني من كل احتلال اجنبي، وفي تطوير متواصل للاقتصاد الوطني بعد تحريره من التبعية الاستعمارية، وفي ارساء قواعد نهضة ثقافية قائمة على عناصر الشخصية الجزائرية المستعادة.

وهكذا أصبح الشعب حرا يسير على درب الرقي، ويسعى الى تحقيق الاتجاه الشعبي، وتدعيم بنياته حسب مقاييس دقيقة، وتعزيز المكتسبات

الوطنية الثورية من بلورة فكر ثورى يستمد أصوله من الفكر الوطنى الجزائرى الذى فجر ثورة نوفمبر وأخذ يتحول جدليا الى فكر اشتراكى.

ومن الواضح أن تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج بفضل القطاع العمومى يطرح قضية الملكية الخاصة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية.

والواقع أن مكانة القطاع الوطنى الخاص ودوره يتحددان على ضوء المبدأ القائل بأنه لا يجوز أن تتحول الملكية الخاصة الى مصدر للسيطرة الاجتماعية، كما لا يجوز أن تتخذ ذريعة لجعل العلاقة بين المالك والعامل قائمة على أساس الاستغلال. فالملكية الخاصة مسموح بها فى حدود جعلها لا تلحق أى ضرر بمصالح الجماهير الكادحة ولا تمرقل تطور المجتمع نحو الاشتراكية.

ان الاشتراكية تعترف بالملكية الخاصة غير المستغلة، وتدمجها فى التنظيم الاجتماعى، وفى المخططات التنموية. وتشمل هذه الملكية غير المستغلة كل ما يتعلق بالاستعمال الفردى والعائلى وكذلك وسائل الانتاج والخدمات التى تؤدى دورا مفيدا فى تنمية الاقتصاد الوطنى.

ومن هنا، فإن البناء الاشتراكى، وإن بلغ درجة متقدمة جدا، يَبقى القطاع الخاص غير المستغل، ليس عن اختيار ظرفى، ولكن لاختيار ايدىولوجى، وهو ما يستلزم القيام بعمل سياسى مكثف لجعله خليفا للثورة. وينبغى، فى هذا المجال التمييز بينه وبين القطاع الخاص الطفيلى الذى يرتبط بمصالح شركات الاستعمار الجديد، والاحتكارات، والرأسمالية الاجنبية ويشكل خطرا على الاشتراكية وعلى كل تنمية اقتصادية مستقلة فى البلاد.

ان الملكية الخاصة غير المستغلة اذ تساهم فى عملية التنمية الشاملة، وفى دعم الاستقلال الوطنى الكامل، تخضع للنظام الجبائى وسائر القوانين الاجتماعية ورقابة الدولة.

الثورية، وتنظيمها فى اطار مبادئ ومؤسسات تجعل طابعها الاشتراكى أمرا لا رجعة فيه.

ان المسار الاشتراكى، فى الجزائر، لم يتحقق دفعة واحدة وبكيفية متناسقة، بل تبلور تدريجيا عبر وثبات متعاقبة.

وقد برهنت تجربة المرحلة المنصرمة من حياة الثورة على أن المضمون الديمقراطى الوطنى والمضمون الاشتراكى هما أمران متلازمان، بحيث أن كلا منهما ليس الا تعميقا مستمرا للآخر.

وأصبح من المستحيل اليوم الفصل بين ما يعود للتشييد الوطنى، وما يعود للتشييد الاشتراكى. وهذان المفهومان يتطابقان اليوم أكثر من أى وقت مضى، اذ لا يمكن أن تقوم مهام البناء الوطنى بمعزل عن الاختيار الاشتراكى.

ثانيا - الاهداف الاساسية لبناء الاشتراكية :

1 - القضاء على استغلال الانسان للانسان :

يتم تطبيق هذا المبدأ عن طريق تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج. وقد أفضى هذا المسمى الى اقامة قطاع عمومى مالبث أن أصبح هو القاعدة الاساسية التى يقوم عليها بناء الاشتراكية فى الجزائر.

فاذا كانت الاراضى الموجودة فى حوزة المعمرين قد استردها عمال الارض غداة الاستقلال، فإن الشروع فى ارساء الاسس المادية للاشتراكية قد وقع ابتداء من عام 1966 باسترجاع المناجم، وقطاع البنوك، وشركات التأمين، والتجارة الخارجية، وقطاع النقل.

وقد حقق الاسترجاع المنهجى للثروات الوطنية الاخرى قفزة نوعية كبرى أثناء معركة البترول فى 1971، فتحت المجال لانجاز برنامج واسع للتصنيع تم وضعه فى اطار منظور اشتراكى.

كما سمح قيام قطاع عمومى اشتراكى الطابع بتطوير وعى الجماهير الشعبية، ومكن الطليعة

2 - تغيير العلاقات الاجتماعية :

ان الاشتراكية، فى الجزائر، لا تكتفى باستمادة الثروات الوطنية التى استلبتها الاحتكارات الاجنبية وبوضع وسائل الانتاج بيد ايدى الجماهير، ولكنها ترمى كذلك الى خلق وسائل جديدة عن طريق تعبئة كل القوى المنتجة فى البلاد، لاستثمار الثروات الوطنية، واتباع سياسة جريئة فى التصنيع، وتحديث الزراعة، وتكوين مكثف للإطارات.

ولذا فان الاشتراكية لا تنادى بالتنمية فحسب، بل هى روحها ومحركها، وهى اذ تضع التنمية فى منظورها التاريخى الصحيح، أى فى اطار التحرير الشامل للمجتمع، تعمل على توفير الشروط اللازمة لنجاحها.

وهكذا يتأكد أن التخطيط هو الاداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير به فى طريق الديمقراطية، وانه الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وأعبائها.

ان الاشتراكية تعيد لعمل الانسان كامل اعتباره، وذلك بالقضاء على القواعد الموضوعية للاستغلال، وبتحرير القوى المنتجة، لانها تعتبر العمل العنصر الاساسى للانتاج والتراكم، والمنبع الرئيسى لكل تقدم اجتماعى، والمصدر الحقيقى للشراء الاقتصادى. وبما أن المجتمع الاشتراكى قائم على أساس العمل، فهو يقضى جذريا على التطفل، والفراغ، وعلى الكسل، والاهمال، وروح الاتكال لدى الانسان، والاعتماد على الدولة.

فالاشتراكية لا تجعل من العمل حقا فحسب، بل تجعل منه أيضا واجبا وشرفا، كما أن الكرامة ترتبط أشد الارتباط بالعمل الذى يعطى الانسان قيمة فى المجتمع.

وانطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين، فان الثورة الجزائرية تؤكد مكانة المرأة فى الاسرة

والمجتمع، وتعتبر مساهمتها فى الانشطة الاجتماعية والانتاجية ضرورة للنهوض بالبلاد.

ان المكافأة على العمل يجب أن تأخذ فى اعتبارها الكم والنوعية على السواء، لان فى ذلك مجازاة على الجهد المبذول، وحفزا على المبادرة وتشجيعا على الانتاج.

ذلك ان الاشتراكية ترفض المساواة الشكلية التى لا تأخذ بعين الاعتبار ما يمتاز به عامل عن آخر بفضل مواهبه وحسب استعداداته الشخصية، حتى لا تكون هناك مكافأة على العمل الردىء.

ثالثا - الاولوية لتلبية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية.

يجب أن تلبي الاشتراكية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية، وذلك بالقضاء على الظلم والاستغلال، وبرفع شأن العمل. ففايتها الرئيسية، اذن، هى أن تضمن لكل مواطن، فى مرحلة أولى، نمطا من الاستهلاك يتجاوب ومقاييس العيش الكريم.

وعندما تلبي الحاجات الاساسية للجماهير، يصبح فى امكان جميع الجزائريين أن يرتفعوا تدريجيا الى مستوى حياتى أفضل، بفضل النمو الاقتصادى المتزايد.

ومن جهة أخرى فان تأمين أسباب العيش لمن لا يقدر على العمل بعد، أو عجز عن العمل مؤقتا أو نهائيا، هو بالنسبة الى الجزائر الاشتراكية مع أوكد الواجبات، لذلك يتحتم عليها أن تقضى بصفة جذرية على الآفات الاجتماعية التى تجبر الانسان على اهدار كرامته بسبب لقمة العيش. ورغم أن هذه الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعى تشكل عبئا ثقيلا، فانها بدون شك، تعد من أهم عوامل التنمية.

رابعا - تحرير الفرد وترقيته باعتباره مواطنا مسؤولا :

ان الاشتراكية فى الجزائر لا يمكنها بحال من الاحوال أن تهمل المهام الديمقراطية الوطنية التى

فعلى الثورة، فى المرحلة الراهنة، أن تحتوى مع خطرين يهددانها، ويخدمان مناورات الرجعية، وهما :

1 - سوء تقدير الكفاح الايديولوجى الذى قد يؤدى الى اللامبالاة والتخاذل، بما يترتب عليه من أمراض عديدة لا تقل خطرا عن الانتهازية، والاحترافية، والتراخى.

2 - النزوع نحو الرعاعية واليسارية المتطرفة التى تتمثل فى الديماغوجية، وعدم الصرامة فى المبادئ والرفض المطلق لكل سلطة، وتلاشى روح المسؤولية.

اما القوى الاساسية للثورة فهى العمال، والفلاحون، والجنود، والشباب، والعناصر الوطنية الثورية.

وان هذه العناصر الوطنية الثورية النابعة من أصول اجتماعية مختلفة، والمتمثلة فى مناضى اللحظات الاولى والمجاهدين، التى انصهرت فى صفوف جبهة التحرير الوطنى وجيش التحرير الوطنى قد تابعت منذ الاستقلال مهمتها فى نطاق الحزب والجيش الوطنى الشعبى، أو فى الاجهزة الاخرى للدولة.

وقد ارتقت هذه العناصر، على غرار الثورة نفسها، من موقف مناهضة الاستعمار الى موقف مناهضة الامبريالية، ثم الى الموقف الاشتراكى. وهذه النواة الوطنية الثورية هى التى شرعت فى تحقيق التنمية الاشتراكية للبلاد، وتواصل، بمعية القوى الاجتماعية الاخرى للثورة، توجيه مصيرها. وانها لتضطلع، بوصفها قوة ذات نوعية هامة للثورة تعبر عن استمراريتها وروحها المبدعة، بدور طلائعى من أجل بروز فكر وطنى تقدمى اشتراكى.

ان تعزيز التحالف بين العمال، والفلاحين، والجنود، والشباب، والعناصر الوطنية الثورية سيكسب الثورة مناعة تامة، ويمكنها من أن تتقدم بكل ثبات فى طريق الاشتراكية.

تتضمنها الثورة الديمقراطية الشعبية. وهى مهام دائمة يتعين أن تكون الشغل الشاغل للاشتراكية.

وان تصفية هياكل الاستغلال الموضوعية والاستجابة للحاجات الاساسية للجماهير هما شرطان ضروريان للتنمية الاشتراكية، الا أنهما غير كافيتين، لان التشييد الاشتراكى يتطلب مع القوى الاجتماعية للثورة التزاما واعيا ومقدرة سياسة عالية.

ولا شك أن الانجاز اللائق لهذه المهمة يتطلب مع الحزب، ومنظماته الجماهيرية، وتنظيماته العلمية، والثقافية، والمهنية، مجهودا مكثفا لدعم الوعى الاشتراكى لدى هذه القوى وتلقينها روح الانضباط الجماعى، والسلوك الاشتراكى. وهكذا سيدوب تدريجيا التناقض الذى مازال باقيا فى مستوى الوعى بالعلاقات الجديدة للانتاج. لقد قامت الثورة الجزائرية على أساس المبادرة الخلاقة للجماهير الشعبية. ويجب أن يستفيد التشييد الاشتراكى من هذه التجربة ويطورها بكيفية كاملة.

خامسا - القوى الاجتماعية للثورة :

ان النجاح فى تطبيق مبادئ الاشتراكية يستلزم معرفة تامة بالقوى الاجتماعية المتفاعلة فى الميدان، وبطبيعة العلاقات القائمة بينها. وهذا يقتضى وجود استراتيجىة للثورة قائمة على المعطيات الملموسة للمجتمع.

والواقع ان المجتمع الجزائرى يتميز اليوم بتحولات كبيرة. فالجماهير الشعبية، من عمال وفلاحين، قد أخذ يتسع دورها الاقتصادى والاجتماعى، وتزداد أهمية وزنها السياسى، بفعل التغييرات البنوية التى أحدثتها الثورة. ومن ناحية أخرى، هناك نزعة بورجوازية جديدة، برزت على الخصوص من خلال المحاولات ذات الطابع المصلحى المتصل برأس المال الاجنبى، وهى محاولات لا يجوز بحال من الاحوال أن يستهان بها لها من نشاط سياسى وايدىولوجى.

جميع أشكال الاستعمار ومخلفاته وكل الاشكال الجديدة التى قد يختفى وراءها لخدمة مصالحه وتأمين هيمنته.

وفى هذا الاطار، تحددت الخطوط الكبرى والاتجاهات الاساسية لمسعى التنمية فى منظور الثورة الجزائرية. فالقوى الاجتماعية التى صهرتها ثورة التحرير قد ألزمت حزب جبهة التحرير الوطنى بانتهاج استراتيجية تنمية تتحكم فى توجيهها المبادئ التالية :

1 - استخلاص العبرة من طبيعة ثورة التحرير، وحجم التضحيات التى استلزمته، وعمق التحولات التى أحدثتها.

2 - احترام المقومات الاساسية للشخصية الوطنية الجزائرية.

3 - اخضاع خطط التنمية لمتطلبات السيادة الوطنية الحققة.

وهكذا اختارت الثورة الجزائرية النهج الاشتراكى من أجل تحقيق التنمية الشاملة، بوصفه وسيلتها المفضلة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ان استراتيجية التنمية التى حددتها الثورة الجزائرية تعتمد، لتحقيق غاياتها الاجتماعية والاقتصادية، على ما يأتى :

- التنفيذ المنسجم والمخطط لكبريات الاهداف الاستراتيجية الرامية الى تدعيم الاستقلال الوطنى.

- اقامة الاسس المادية لاقتصاد مستقل متحرر من القيود الموروثة عن النظام الاستعمارى، قادر على تجاوز العراقيل الهيكلية المتولدة عن التخلف.

- تهيئة الظروف التى تساعد على رقى اجتماعى يتيح الترقية للفرد والازدهار للمجتمع.

وسيحصل هذا التحالف بقيادة حزب جبهة التحرير الوطنى، التنظيم الوحيد القادر على السير بالنضال الايديولوجى السياسى الى مداه الكامل من أجل تحويل المعليات وتميز الوعى الاشتراكى.

وبفضل مثل هذا النضال تستطيع الثورة أن تتجاوز التناقضات التى قد تنتج عما تشهده البلاد من تطور وتقديم فى طريق الاشتراكية.

الفصل الثالث

المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية

واجهت الثورة الجزائرية فور نجاحها فى استرجاع الاستقلال وضعية تتحكم فيها تحولات عميقة أحدثتها ثورة التحرير، ومخلفات استعمار شرس كان قد استهدف، خلال قرن وثلث قرن، القضاء على الكيان الجزائرى ومحو مقومات الشخصية الوطنية.

وزادت الوضعية خطورة آثار التدمير الاستعمارى على امتداد سبع سنوات ونصف مع حرب وحشية الاسلوب، عنصرية الطابع، ابادية التوجه.

من هنا كان على الشعب الجزائرى ان يخوض بعد الاستقلال معركة شاقة كانت أشد تعقيدا مع معركة التحرير، نظرا لان العدو، فى معركة البناء، لم يكن واضحا بصورة دائمة للجميع مثلما كان الامر فى مواجهة الاستعمار مباشرة.

لذلك كان مطلوبا من حزب جبهة التحرير الوطنى أن يقود معركة جبارة لتحقيق تحول اقتصادى واجتماعى جذرى، وتغيير البنيات الثقافية وطرق التفكير.

ذلك أن ثورة نوفمبر 1954، اذ تنبع من المسار التاريخى للشعب الجزائرى، وتستلهم منه قيم النضال والصمود والتحرر، تفرض التخلص من

وهكذا يتبين أن كلا من مفهوم التنمية ومفهوم الاستقلال الاقتصادى يندرج حقا ضمن آفاق التحول الاجتماعى الواسع الذى يتلاءم مع مطامح الشعب، ويحقق أهداف الثورة فى الامدين المتوسط والبعيد.

ولقد كان على حزب جبهة التحرير الوطنى أن يخوض هذه المعركة على واجهتين متساويتين من حيث الخطورة، احدهما خارجية من أجل القضاء على مخلفات الاستعمار فى كافة المجالات، والثانية داخلية تتمثل فى تهيئة الشروط الضرورية لحسن استعمال الموارد الوطنية، بعد تحريرها من التبعية الاجنبية، وفى وضع هياكل اقتصادية ثابتة تسمح بانطلاق عمليات التنمية فى عدة اتجاهات، دون قيد من الخارج، أو قصور من الداخل.

ومن الواضح ان تحقيق النصر فى هذه المعركة يتطلب ارادة سياسية مصممة وتخطيطا علميا يركز على وعى الجماهير وتعبئتها فى المدن والارياف، وعلى الثقة فى القدرات الوطنية وحسن استخدامها.

ان الوصول بهذا المسعى الى مداه الكامل يتطلب العمل فى آن واحد حسب الاتجاهات الاساسية والمحاور الكبرى الآتية :

أولا - مهام الثورة الجزائرية فى المجال الثقافى :

ان تحقيق الثورة فى المجال الثقافى يتطلب التكفل بعدد من المهام فى ميادين التربية والتعليم والتكوين من جهة، وفى كل ما يتصل بتكوين الانسان سياسيا، وتربيته خلقيا، واعداده اجتماعيا من جهة أخرى.

ذلك ان تكوين الانسان سيظل هو الشغل الشاغل للثورة، فالانسان فى النهاية هو غاية الثورة ووسيلتها فى الوقت نفسه. ومن هنا تكتسى عملية تثوير المجال الثقافى أهمية كبرى، اذ هى التى تضمن التخلص من أصناف الاستلاب، وتعيد

التوازن للشخصية الوطنية عن طريق تعزيز مقوماتها الاساسية، وتمكينها من النمو بعيدا عن المسخ والتشويه والمحاكاة.

صحيح ان ثورة التحرير والمراحل التى قطعتها ثورة البناء حتى الآن قد أدخلت على هذا المجال تحولات ثورية على غاية كبيرة من الاهمية. لكن استمرارية الثورة وتأمينها ضد أخطار الانحراف والجمود يتوقفان على تحقيق عدد من الاهداف التى تتحكم فى توجيه الانسان.

ان تمكث الثورة من المجال الثقافى يعنى، فى منظور ثورة نوفمبر، العمل، قبل كل شىء، على صيانة الشخصية الوطنية وهوية الشعب الجماعية كما يعنى قيام مجتمع متوازن يضمن للمواطن الاتصال الضرورى بجذوره دون أن يفقد الصلة بواقع التقدم فى عصره.

ذلك هو شرط ازدهار الشخصية الوطنية متصلة بثقافة العصر التقدمية، ويتعلق الأمر هنا بتأكيد اتصال الشعب الجزائرى بتراثه التاريخى الحضارى والمراهنة على قدرة التكيف لديه حتى يتماشى مع التفتح على التقدم، ويكتسب مايلزم لذلك من علوم ومهارات وتقنيات.

ولا حاجة الى الالاحاح على أن تثوير المجال الثقافى يعنى احداث تغيرات عقلية وفكرية عميقة، عن طريق ترقية المواطن ثقافيا وعلميا، والسهر على استمرار تكوينه السياسى وتسليحه ضد أخطار الانحراف وأصناف الفساد والامراض الاجتماعية.

ان المطلب الاساسى المراد تحقيقه فى هذا المجال هو تكوين مواطن صالح متشبع بأخلاق الاسلام، مؤمن بقيمه السامية، معتر بتاريخه، مقتنع بضرورة النهج الاشتراكى لتنظيم الجهد وتوزيع ثمار التنمية بصورة عادلة، فذلك هو طريق الثورة الجزائرية لتكوين انسان جديد يساهم فى تجديد مجتمعه، معترفا بماضيه، منسجما مع عصره، متمثلا لمبادئ ثورته.

وفى حلها على أساس تقدمى يضم الانتصار فى معركة الوجود وفى معركة التنمية على السواء.

1 - اللغة الوطنية :

وفى هذا المنظور، فإن اللغة العربية، التى هى اللغة الوطنية، عنصر أساسى للشخصية الوطنية للشعب الجزائرى. لهذا فتعميم استعمالها هو احدى المهام الاساسية للجمع الجزائرى فى مجال التعبير عن مظاهر الثقافة، ومختلف مجالات النشاط الوطنى، وعن ايدولوجية حزب جبهة التحرير الوطنى. وان الجزائر، باستعدادتها توازنها من خلال التعبير عن ذاتها الوطنية بالاداة الاصلية المشروعة، لمدعوة الى الاسهام فى اثراء الحضارة الانسانية، فى نفس الوقت الذى تستفيد فيه من عطاءاتها.

ان تعميم استعمال اللغة الوطنية المرتكز على الرغبة الشعبية لم يفتأ يحقق من يوم الى آخر تقدما مرموقا ويسمح لقطاعات واسعة، خاصة الشباب، ان تكتشف نفسها من خلال استعمالها للغة الوطنية. وهذا يعنى، موضوعيا، مكسبا واسع المدى، بقطع النظر عن ميزته المشروعة. وذلك يستجيب عمليا لاحد المطامح الاساسية التى كان يصبو اليها الشعب الجزائرى أثناء الاحتلال الاجنبى. كما يساعد فى نفس الوقت على تهيئة محيط ثقافى ونفسى، من شأنه أن يكمل عملية تعميم استعمال اللغة الوطنية فى أجهزة الدولة، والحزب، والمنظمات الجماهيرية، والمؤسسات الاقتصادية، وذلك بما تتخذه من تدابير ملائمة. ومن هنا، وبمساعدة مبادرات القيادة السياسية الرامية الى التعجيل بالانجاز المنهجى لهذا المشروع العظيم، يتجسد تعميم استعمال اللغة الوطنية فى العمل، والتعليم، والثقافة. وهذا هدف يتطابق ضمن أهداف أخرى مع صيانة جميع المقومات الاساسية لشخصية الشعب الجزائرى.

ان مسعى استعادة اللغة الوطنية لمكانتها وتطويرها لا يمنع من التشجيع على اكتساب اللغات الاجنبية، لان المثل الاعلى الذى ترمى الثورة الى

وتتمثل الادوات الاساسية اللازمة لتحقيق هذه الغاية فى الدعائم التى تركز عليها الشخصية الوطنية، وهى الاسلام، واللغة الوطنية، والتراث التاريخى، والاختيار الاشتراكى.

وعلى الرغم من الانتصار الضخم الذى أحرزته ثورة التحرير، عندما استعادت الاستقلال الوطنى، ووفرت شروط انبعث سليم للشخصية الوطنية، فإن الخطر الذى يتهدها لم يزل يزوال الاستعمار. فالشخصية الوطنية ما تزال تواجه أخطار غزو يتمثل فى سلبات عدد من الثقافات الاجنبية ترفد معها مفاهيم وأفكارا تخدم الاستعمار الحديث، وتساعد على تهيئة مناخ ملائم لعودة الاقطاع، وانبعث الرجعية، فضلا على نشر أنماط من السلوك وعادات استهلاك لا تتلاءم مع الايجابى من العادات الشعبية، ولا تنسجم مع متطلبات النهوض بجمع حر، وبناء اقتصاد مستقل.

بهذا التصور تسمى الثورة لتغيير المجال الثقافى مع صيانة الشخصية الوطنية من مخاطر الاستلاب، ودعم أهم مقوماتها، وهى الاسلام، واللغة الوطنية، والتراث التاريخى، والدفاع عن الاختيار الاشتراكى. ان الاسلام يشكل القاعدة الاساسية لوحدة الشعب الروحية والثقافية واللغوية، فى نفس الوقت الذى يشكل فيه سدا منيعا تتحطم فى مواجهته كل محاولات المسخ والاستلاب.

ان الاسلام، اذ يشكل أحد المكونات الاساسية للشخصية الوطنية الجزائرية، يطرح قضية التثقيف الدينى السليم، والثقافة الاسلامية الصحيحة كجزء لا يتجزأ من عملية التحرر الثقافى. لهذا يتحتم على الثورة الجزائرية أن تعنى بالثقافة الدينية الاسلامية لا بوصفها عبادات وشعائر ومناسك، فقط، ولكن أيضا كفلسفة ومواقف، ولاسيما بوصفها فكرا متطورا يجعل من الاسلام قوة دافعة تساهم فى تناول مشاكل العصر تناولا جديدا،

ان التربية باعتبارها القاسم المشترك لمختلف أصناف الثقافة ولأسباب عديدة أخرى تلتقى في الأساس مع الايديولوجيا، والعلوم، والآداب والفنون، والهوية الوطنية المسترجعة في إطار تعميم استعمال اللغة الوطنية والوعى بالتاريخ الوطنى.

في ضوء هذا التصور، يبرز دور المدرسة، وتتأكد أهمية معاهد التعليم والتكوين، وتبرز ضرورة الحرص على رفع مستواها وتحسينها النوعى. فالمدرسة ليست مجرد جهاز روتينى مهمته تلقين المعارف بصورة شبه آلية، بل هى أداة حاسمة وقيمة فعالة لتحقيق تحول ثقافى عميق.

وهذا بالضبط ما تهدف الثورة الجزائرية الى تحقيقه من خلال المدرسة الاساسية التى تريدها متفتحة على التقدم والعالم العصرى، مع ربطها بالحقائق الوطنية ومتطلبات التنمية الشاملة.

ان التربية الوطنية لا تكتفى بتكوين الفرد للقيام بوظيفة معينة فقط، بل تعده، زيادة على ذلك، ليكون مواطنا يتفاعل مع اهتمامات شعبه، ويعنى متطلبات النهوض بوطنه، ويقدر التحديات التى تواجه ثورته.

وهذا يفرض على المنظومة التربوية أن تتكفل بالتعليم الدينى، والتكوين الاخلاقى والسياسى، وتعزيز التربية المدنية بالروح الاسلامية والثقافة التاريخية، مع تغذية الاقتناع بضرورة الاختيار الاشتراكى.

فالمطلوب من المنظومة التربوية أن تسعى لتوفير شروط التثقيف الدينى السليم على أوسع نطاق ممكن، مع الحرص على توفير تعليم متخصص فى جميع الفروع بحيث يسمح باكتشاف المواهب، ويساعد على تكوين علماء متمكنين من علوم الدين، متضلعين فى معارف الدنيا، متمثلين للعلوم والتكنولوجيا، مؤهلين لفهم مشاكل العصر.

ان تكفل المنظومة التربوية بكل هذه المهام مع الحرص على تحسين النوعية ورفع المستوى قد

تحقيقه فى هذا المجال هو الحفاظ على الاصاله مع التفتح اللازم للاستفادة من ايجابيات الثقافات الاخرى، والحرص على تمكن المواطن من لغته الوطنية التى تبقى لها الاولوية والصدارة، فى نفس الوقت الذى يكتسب فيه لغات أخرى. ذلك ان الاطلاع على الثقافات العالمية، بعد التمكن من اللغة الوطنية، يتيح الاتصال الايجابى بالخارج للاستفادة من الابداعات التى يحققها الغير فى مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وبذلك تكتسب اللغة الوطنية مزيدا من القدرة على التعااطى مع العصر، وتستعيد تدريجيا دورها كأداة عالمية تنقل الحضارة، وتنشئ الثقافة، وتمثل العلوم والتكنولوجيا وتساهم من جديد فى خدمة الحضارة الانسانية.

2 - التربية الوطنية :

تحتل اعمال المنظومة التربوية مكانه أساسية فى عملية ادخال الثورة الى المجال الثقافى. فالتربية الوطنية هى حجر الزاوية فى أى بناء محكم وهى التى تتحكم فى تكوين الانسان، وتوجيهه، وتربية ذوقه، وحسه المدنى، وشعوره الوطنى.

من هنا يتعين تمكين الوظيفة التعليمية والتربوية من تجديد قيمتها، ورفع مستواها، وتصحيح مكانتها، وتحسين مناهجها، وتطوير برامجها، واعداد ما يلزم لذلك من كتب ومعلمين وأساتذة. وينبغى ان يستمر الحرص على تحسين المستوى الثقافى لدى رجال التعليم ومحاربة مظاهر النقص فى الضمير المهنى والسلوك الاخلاقى.

ان تنظيم البحث التربوى الجاد فى جميع المؤسسات المتخصصة للنهوض علميا بالوظيفة التربوية وتحسين المحتوى التربوى الذى تركز عليه، سيظلان مطلبين ملحين، تسعى الثورة لتحقيقهما رغم الصعاب التى تواجهها فى هذا الميدان بفعل تضافر تعميم التعليم مع نمو ديموغرافى مفرط.

وتحقيق هذه المهام يتوقف الى حد كبير على السلوك الذى ينجبه والمثل الذى يضربه رجال الدولة واطارات الحزب والمسؤولون فى المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاشتراكية والموظفون فى مختلف المواقع الادارية، كما يتوقف على التطبيق السليم لمختلف أشكال الرقابة والمحاسبة وتقييم الاعمال مع تنفيذ ما يستلزمه ذلك مع جزم.

كما أن تمكن الثورة من المجالات الثقافية يؤدى الى بروز الوان من السلوك المحمود، والاخلاق الفاضلة تظهر خاصة فى الدفاع عن المقدسات والقيم الوطنية والذود عن مبادئ الثورة والمكتسبات التى تحققت فى ظلها، وفى حماية الاملاك العمومية، واعطاء المصلحة العامة الاسبقية على المصلحة الخاصة، والتعلى بالضمير المهني، والحرص الدائم على تحسين التكوين، ومحاربة الروح الاتكالية، والتبذير، والتخريب، والتجاوزات، والتنديد بالتهافت على المادة.

ويتعين فى هذا المجال أيضا القضاء على الاسباب التى تساعد على انتشار الآفات الاجتماعية.

على ان تحقيق ذلك لا تكفى فيه الموعظة، بل يجب أن يصحبها مجهود كبير لتربية الناشئة وتوعية الكبار، واقناع المواطنين بضرورة التحلى بالخلق الفاضل، كما يتعين تطبيق القانون بصرامة على المخالفين وتنفيذ ما يترتب على ذلك مع عقوبات ملائمة.

وفى استطاعة المنظمات الجماهيرية والمؤسسات التربوية والجماعات المحلية أن تؤدى دورا معتبرا فى هذا النطاق، فعليها أن تبذل مجهودات مكثفة منتظمة.

5 - التكوين السياسى :

يحتل التكوين السياسى مكانة متميزة فى نجاح التوجيهات الرئيسية للتنمية الوطنية، فهو يساعد على تحقيق الانسجام بين القول والعمل، ويضمم تحويل الشعار الى سلوك، ويشعز الاحساس

أصبح مطلبا أشد إلحاحا فى هذا الربع الاخير من القرن العشرين، اذ هو الذى يضمم تكوين مواطن متحرر مع الروح المشائرية، قادر على مواجهة أخطار الاستلاب، مؤهل للاضطلاع بدوره فى بناء الوطن وخدمة الثورة وتكوين المجتمع الاشتراكى.

3 - التكوين العلمى والتكنولوجى :

ان الثورة مدعوة، فى مجال التكوين الى العناية بالتراث العلمى العربى الاسلامى والتركيز على التحكم فى العلوم، واكتساب التكنولوجيا سعيا لتكوين مواطن يقدر قيمة الدقة العلمية والنهج العقلانى.

ذلك ان اعطاء العلوم والتكنولوجيا أهمية خاصة ضرورى لتدارك التأخر ومسايرة مقتضيات التنمية السريعة، ولكنه لا يعنى قصر العناية عليها واهمال الفروع الاخرى للمعرفة. بل يجب أن تتاح الفرصة للمواطن كى يدرس مختلف العلوم الانسانية، وخاصة العلوم الاجتماعية التى تشعز لديه حاسة النقد، وتفذى فيه الميل الى البحث والتقصى، وتساعده على التحليل السليم.

ان تخصيص حيز أوسع للعلوم فى المؤسسات التعليمية، والعناية المتزايدة بالتكوين التقنى، سوف يسهلان دخول الجزائر عهد الابداع العصرى

4 - مكافحة الانحرافات والمظاهر السلبية فى المجتمع :

ان استمرار الثورة وتجدها فى المجال الثقافى يستلزمان مواصلة السعى للتخلص من العقليات البالية التى تعرقل مسيرة التنمية، وتفضى الى الجمود. كما يتعين السعى دوما الى القضاء على مظاهر التفكير الاقطاعى، والسلوك العشائرى، وملاحقة استغلال النفوذ، ومحاربة النظرة التحقيرية الى الجماهير والتشكيك فى قدراتها.

كما تتعين محاربة روح اللامبالاة والتحليل من المسؤولية والانتهازية والرشوة والديماغوجية والتصرف البيروقراطى.

بالمسؤولية، ويبصر الفرد، أيا كان موقعه في سلم المسؤوليات بواجباته كمواطن أو كمناضل مسؤول.

ان تحقيق الثورة في المجال الثقافي شرط أساسي لان يكتسب الشعب الجزائري التكنولوجيا اللازمة لتأمين احتياجاته المادية في نفس الوقت الذي يرسى فيه دعائم ثقافة تؤصل شخصيته، وتصور مقوماته المعنوية والروحية.

حقا انها مهمة شاقة، لكن تحقيقها أمر ممكن متى توفرت ارادة البحث داخل الذات، عن قدرات التحويل والتغيير والرقي في ظل الانسجام مع التاريخ وصيانة المقومات الاساسية للشخصية الوطنية.

بذلك يستطيع الشعب أن يثق بقدرته على أن يربح في مطلع القرن القادم مرة أخرى رهان المستقبل ولا يخلف موعده مع التاريخ.

ثانيا - مهام الثورة في المجال الزراعي :

ان شعار الثورة الزراعية الذي رفعته الثورة الجزائرية في مطلع السبعينات وما تلا ذلك من خطوات ومحاولات لتجسيده في الواقع، كان استجابة لمطامح شعبية عميقة ورفعا لمظلمة تاريخية ما فتىء الريف الجزائري يعانيها خصوصا بعد أن ابتلى بالاستعمار.

فاستغلال الفلاحين عبر العصور، ومساهماتهم الفعالة في مقاومة الاحتلال الاستعماري الفرنسي قد أديا الى جعل مشكل الارض احدى القواعد الاساسية للحركة الوطنية الشعبية الجزائرية، وأحد العناصر الهامة في تحديد المضمون الاجتماعي لثورة التحرير. وهكذا أصبح الكفاح من أجل التحرير الوطني مدعوما برغبة استرجاع الاراضى والنهوض بالفلاحين اجتماعيا واقتصاديا. ومن المؤكد أن ثورة التحرير باعتمادها أساسا على الارياف قد حطمت عددا من الاسس البالية والانماط المعرقلة لتطوير المجتمع، وتقدم الريف على الخصوص، وبنت قوى جديدة شعبية، كانت بفضل كفاحها ومعاناتها، سببا في تعميق المحتوى السياسي والايدولوجي للثورة الجزائرية.

على هذا الاساس تحرص الثورة على تهيئة الشروط المساعدة لرفع مستوى التكوين السياسى للمناضلين، والعمال، والفلاحين، والشباب، وكل العناصر الوطنية. كما يتعين على هؤلاء أن يسعوا بدورهم لتحسين مستويات تكوينهم بشتى الاساليب المتاحة.

ويجب على المناضلين والاطارات أن يتمثلوا القاعدة النظرية لتصور الثورة الجزائرية ومفهومها للمجتمع، أى أنه ينبغي أن يعززوا تكوينهم العملى، وتجربتهم في الميدان بتكوين نظرى يجعلهم أقدر على فهم الواقع وأكثر ادراكا للحقائق الوطنية.

تلك هى الشروط التى تسمح للمناضلين ومجموع المواطنين بأن ينهضوا على أكمل وجهه بدورهم في تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبلاد، وفي تدعيم الاستقلال الوطنى وبناء المجتمع الاشتراكى.

ذلك ان وضع القواعد المادية للاشتراكية لا يكفى وحده فى اقامة المجتمع الذى تنشده الثورة أى المجتمع الذى تسوده العدالة الاجتماعية، وتحكمه القيم الاخلاقية والوطنية، والمؤهل للخروج من التخلف فى آجال معقولة.

ان التكوين السياسى المستمر يؤدى فى هذا الاطار دورا أساسيا فى مسيرة الثورة وبناء المجتمع فى ظل الانسجام الوطنى والتعبئة الشعبية.

والواقع أن الامر يتعلق بعمل ايدولوجى بحث، اذ يهدف الى اثراء التجربة الجزائرية واستخراج العبر النظرية من مسارها، وصولا الى بلورة مجموعة من المفاهيم والتصورات والنظريات تشكل مذهبا متكاملا للثورة الجزائرية بقيادة حزب جبهة التحرير الوطنى.

ان الثورة الاصيله حقا هى تلك التى توفى الى التخطيط للمستقبل انطلاقا من امكانيات حاضر مرتبط بالماضى على أساس دمج أصلح ما فى

وفعلًا إذا كانت معركة الانتاج مطلبًا أساسيًا، فإن نجاحها يتوقف خاصة على فعالية الهياكل التي تقام سواء في مستوى الانتاج، أو في مستوى الخدمات الضرورية لدعم الانتاج.

فالثورة في المجال الزراعي ليست اذن عملاً يقتضيه مسعى تحقيق العدالة الاجتماعية فقط، ولكنها في الوقت نفسه عملية سياسية واقتصادية واسعة المدى، تسمح بادماج مجموع الفلاحين من جديد في المسار العام للتنمية بعد أن ظلوا مهمشين طوال العهد الاستعماري المظلم.

ولقد تحسنت ظروف هذا التحول الهام عن طريق سياسة اعادة توزيع الاراضى وتهيئة سكن ريفي ملائم وانجاز مشاريع تنموية على مستوى البلدية وتأمين دخل ثابت ومناسب والتكيف التدريجي لتسيير هذا القطاع مع متطلبات تحسين الانتاج والانتاجية والتوسيع المستمر للمساحات الزراعية.

ويجب النص في هذا المجال على ان القطاع الخاص يؤدي، هو الآخر، دورا هاما الى جانب الادوار والمهام التي يتكفل بها القطاع الاشتراكي، فهو مدعو أيضا الى رفع الانتاج وتحسين الانتاجية.

ان هذا الدور يتمثل أساسا، في الاستعمال الاقصى لامكانياته الانتاجية الحالية، وفي المشاركة الفعلية في استصلاح الاراضى، وتدعيم القواعد المادية للاقتصاد الوطني. ان القطاع الوطني الخاص، اذ أصبح مدمجا في التخطيط الوطني، على غرار القطاع الاشتراكي، ويتمتع بالرعاية والدعم، يستطيع أن يقدم مساهمة أكيدة وذات شأن لتطوير الفلاحة وتحقيق ازدهارها.

وبالفعل، فإن دخول الثورة المجال الفلاحي، قصد تغيير الانظمة البالية تغييرا جذريا، سيتمكن من ربح المعركة الحاسمة التي تتمثل في التخلص تدريجيا من التبعية الغذائية.

على أن المشاكل الكبرى التي سوف تتحكم في نجاح الثورة بهذا القطاع تكمن خاصة في مدى استجابة الفلاحين وتحليهم بالوعى السياسي الذي

أذن فقد كانت التغييرات التي أدخلت على العالم الريفي وعلى بنياته العقارية تجديدا ثوريا أريد له أن يضع حدا لاستغلال الانسان للانسان في المجال الزراعي.

وهذا ما جعل عمليات الثورة ومنجزاتها في هذا المجال أكثر من مجرد اصلاح عقارى يقتصر على اعادة النظر في تقويم مساحة كل قطعة أو على تحديث استغلالها، وأكثر من اصلاح زراعي يكتفى بتحديد الملكيات الكبرى واعادة توزيع الارض. فالثورة في هذا المجال مدعوة الى توفير أفضل الشروط اللازمة لتحديث تقنيات الانتاج الزراعي، والاستثمار المكثف للاراضى بواسطة تخطيط ينظم مجموع الانشطة الزراعية والرعية وشبكات الري وسياسة التشجير.

ان الثورة بسعيها الى توسيع هياكل الانتاج والمنشآت الزراعية وتحسينها وحرصها على تحقيق تحويل شامل للعلاقات الاجتماعية في الريف تهدف الى :

أ - تحويل العلاقات الاجتماعية ودعم ذلك بإقامة أساليب جديدة للتسيير وتوجيه عملية تطوير السكن الريفي بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الريفية.

ب - تنظيم الخدمات المرتبطة بالانتاج وذلك بتطبيق سياسة تسويق وأسعار تضمن لحصيلة العمل الاجر الذي يتناسب معها.

ج - تحديث مناهج الانتاج وتقنياته اعتمادا على طرق تسيير جديدة تقوم على المساهمة الفعلية للفلاحين وعلى مكافحة تفتيت الاراضى.

ان ادخال الثورة الى المجال الزراعي يعنى وضع أسس علاقات اجتماعية جديدة في الريف، كما يعنى توجيه الانتاج بصورة خاصة نحو تلبية الحاجات الوطنية.

ان نمط الانتاج الذي أدخلته الثورة على الريف، يعيد الارض لمن يخدمها وينظم الفلاحين داخل هياكل للانتاج والتسيير تعطى الشكل الجماعي الافضلية.

فالامر يتعلق فى كلا المسعين بتغيير الذهنيات وأنماط المعاش. وتبرز أهمية التحويل الذهنى الذى تحدثه الثورة هنا، اذا أخذنا بالاعتبار مدى التخلف الذى كان يعانى منه الفلاح والعالم الريفى، مما يجعل كل عمل لتطوير الريف وتغيير علاقات الانتاج فى الزراعة مفضيا حتما الى تغيير ذهنى يضاعف قدرة التكفل بحل المشاكل التى تواجهها التنمية الريفية.

ان تحويل الهياكل الزراعية البالية وادخال أساليب جديدة واستيعاب التقنيات الحديثة والاستفادة القصوى من الخبرة المتاحة فى الميدان، والحد التدريجى من الفروق الموجودة بين القطاع التقليدى والقطاع الحديث وصولا الى القضاء عليها قضاء كليا، بحيث يتحد القطاعان فى اتجاه خدمة الرقى والتقدم ورفع الانتاج وتحسين الانتاجية، هى أهداف فى طريق الانجاز اذ أصبحت تشكل جزءا من الواقع الجزائرى الجديد والحقائق الوطنية القائمة، بفضل منجزات الثورة فى هذا المجال.

ان توسيع المجال الزراعى ورفع مستواه الانتاجى مرتبطان أوثق الارتباط بتوفير الموارد المائية، مما يفرض تعبئة هذه الموارد بوسائل ملائمة عبر السدود الصغيرة والكبيرة وعبر الاعتماد على كل التقنيات التى تسمح بتوفيرها فى جميع أنحاء الوطن.

ان الدولة اذ تخصص اعتمادات ضخمة لتنشيط الزراعة وتمنح الفلاحين الدعم اللازم ماديا وفنيا، الا ان ذلك لا يكفى وحده للنهوض بالعالم الريفى وادماجه كليا فى الدورة الاقتصادية العامة للبلاد، بل ان ربح معركة الانتاج الزراعى وتحقيق أهدافه القرية والمتوسطة والبعيدة يتوقفان أيضا الى حد كبير على الجهد الذاتى الذى يبذله المنتجون الزراعيون.

ثالثا - مهام الثورة فى المجال الصناعى :

لقد ترك الاستعمار فى الجزائر اقتصادا بالى البنيات عديم القاعدة الصناعية مبنيا على الزراعة

تفرضه المراحل القادمة، كما تتمثل فى حفز اهتمامهم بتحسين الانتاج وتهيئة ما يتطلبه ذلك من أساليب لتسويق المنتج الزراعى، وحسن استثمار دخل العمل وتحسينه بالنسبة لمجموع الفئات العاملة فى الفلاحة.

ان الاهداف المطلوب تحقيقها فى هذا الاطار تتمحور حول فكرتين رئيسيتين مترابطتين هما : دعم القواعد المادية وهياكل الارتكاز التى يعتمد عليها الانتاج الزراعى، والاستجابة لاحتياجات سكان الارياف.

كما أن توسيع الهياكل الاقتصادية وتنويعها يمثلان مهام أساسية أخرى يجب ادراجها فى مخططات على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ومن هنا تفرض الثورة البحث المتواصل عن أفضل الشروط لصيانة الامكانيات العقارية الموجودة واستثمارها على أحسن وجه ومضاعفة قدراتها الانتاجية.

ان الزراعة تحتل مكانة أساسية ضمن مخططات التنمية والمجهود المبذول فى اطار دعم الاستقلال الوطنى.

وعلى الرغم من أن تأمين الاستقلال الغذائى وتحقيق تراكم يسمح بالتصدير يبدو ان مطلبين صعبى المنال فى الامد القريب والمتوسط، فلا ينبغي أن يغيب هذا الهدف عن الاذهان، بل يجب أن يبرز ضمن الاهتمامات الدائمة للثورة حتى تستمر فى تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيقه.

ان تحقيق هذا الهدف يتطلب مزيدا من العمل لتنشيط الامكانيات الزراعية، واستثمار الموارد المائية وتحسين المستوى المعيشى لسكان الارياف، الذى يتوقف بدوره، الى حد كبير، على الجهد الذاتى الذى يبذله الفلاح.

ان دخول الثورة الى المجال الزراعى لا يهدف الى احداث تحولات كبرى فى البنية والتنظيم فقط، ولكنه يرمى، على الخصوص، الى تكوين انسان جديد فى عالم الريف، ومن هنا يلتقى مسعى الثورة فى المجال الزراعى مع مسعاها فى المجال الثقافى.

ان الانتاج الصناعى الاكثر أهمية يتم فى الوحدات الكبرى التى تستخدم تقنيات جد متطورة، وتشكل أنظمة معقدة تتطلب اقامتها وتسييرها صرامة شديدة ودقة بالغة، كما يتطلب استعمال اطارات ذات خبرة وأيد عاملة ذات مهارة عالية.

ذلك أن مواجهة الصعاب والاقدام بشجاعة على رفع التحدى الذى تطرحه أنظمة الانتاج الصناعى العصري، يمكنان الاطارات الوطنية من اكتساب المعارف والتجربة اللازمة لاقامة وتسيير وحدات انتاجية تسمح بتجسيد أهداف الثورة فى مجال التصنيع.

ان هذا التوجه لا يقتضى ابدا انتهاج سياسة تعتمد دائما التكنولوجيا الاكثر تقدما، بصورة آلية وكيفية غير مدروسة، اذ يتطلب الامر التمكن من كل الفروع التى يتشكل منها ويتميز بها وجود صناعة عصرية توصلنا الى معرفة الفروع التى تتطلب بحكم طبيعتها تكنولوجيا متطورة. ومن البديهي أيضا أن تحسين المستوى التكنولوجى للعامل يتمشى وارتفاع مستوى انتاجيته الذى يتحكم الى حد بعيد فى ارتفاع دخله وتحسين ظروف حياته.

ولا شك أن ذلك كله يحدث تغييرات هامة فى ذهنيات الاطارات والعمال وكل الفئات الاجتماعية بما يتسبب فيه من رفع لمستوى التأهيل والمستوى العلمى والتكنولوجى وما يستلزمه من تفتح واكتساب للطرق العصرية فى العمل والتنظيم. وهذا التصور للتصنيع يقود الى تبني خيارات تصنيعية تتلاءم مع مضمون وأهداف الثورة فى هذا المجال.

ولكى يتحقق ذلك نتعين اقامة أسس صناعة قاعدية قادرة بنفسها على احداث صناعات جديدة يسمح انتشارها بخلق ديناميكية تنموية مفيدة للاقتصاد بصورة عامة وللصناعة بصورة خاصة. ومن هنا يصبح التحكم فى العلوم واكتساب التكنولوجيا أمرين جوهريين. اذا أن العلم

واستغلال المواد الاولية، متجها أساسا نحو تصدير المواد الخام.

لذلك كان على حزب جبهة التحرير الوطنى فى مساهم العام لصيانة الاستقلال الوطنى وتحقيق الاستقلال الاقتصادى، أن يعمل على أن تشمل الثورة المجال الصناعى.

على هذا الاساس تحددت النظرة الى هذا القطاع وضبطت استراتيجية الثورة الجزائرية فى هذا المجال.

وهذا ما يفرض عدم الاكتفاء بسياسة تصنيع تهمل متطلبات توير هذا القطاع. ومن هنا لم يكن التصنيع فى الجزائر مجرد وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بل كان جزءا من مسار ثورى شامل يجعل، ضمن أهدافه، التكفل بعمليات استثمار كبرى، وتحويل علاقات الانتاج، وتحقيق التوازن الجهوى، واعادة تشكيل المجتمع، واعداد الانسان حتى يتمكن من الاضطلاع بدوره فى هذه العملية الثورية الكبرى.

وفى هذا المنظور يتبين ان دخول الثورة للمجال الصناعى يتضمن رفع مستوى حياة المواطن. فهى عملية لا تقتصر على تأمين نمط تنمية اقتصادية هدفها تحقيق التراكم فقط، وانما تسعى فى الوقت نفسه الى رفع مستوى التشغيل، وتحسين مستوى العمال، واعادة توزيع الدخل الوطنى لفائدة الجماهير المحرومة.

ثم ان دخول الثورة لهذا المجال يفتح أبواب تكوين يستجيب لمتطلبات التكنولوجيا العصرية ويؤدى فى الوقت نفسه الى دعم القدرة الوطنية على تحويل الموارد الطبيعية داخل البلاد نفسها.

وبذلك تطرأ تغييرات عميقة على البنيات الاقتصادية، فتصبح، بعد أن كان يغلب عليها الطابع التقليدى، أساس اقتصاد عبرى متكامل فيه الانشطة الانتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع واحد أو بين قطاعات اقتصادية متعددة بحيث تضمن تنمية شاملة منسجمة.

أن تبرز ان لم يوفر دخول الثورة هذا القطاع الفرص التي تتيح لها ذلك بالفعل.

وينبغي أن يشمل مسعى الثورة فى القطاع الصناعى المزيد من التحكم فى سلسلة متزايدة من العمليات الصناعية بتنوع فروع الصناعات الموجودة فى البلاد، وأن يمدّها بوسائل تنمية تؤهل الانتاج الوطنى ليلبى حاجاتها من المواد الاستهلاكية ومواد التجهيز.

ان تنوع الفروع الصناعية يستلزم أن تتاح الفرصة أمام القطاع الوطنى الخاص ليساهم فى مجهود التنمية الشاملة بتعبئة أوسع للإدخار الوطنى، لاسيما عن طريق اقامة وحدات انتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم، لان اسهام القطاع الوطنى الخاص يسمح فى اطار التخطيط، بمضاعفة الانتاج الصناعى الوطنى وتنويعه ليغنى تدريجيا عن استيراد بعض المواد.

وهذه الطريقة تؤدى الى تكثيف النسيج الصناعى فى كامل أنحاء البلاد وفى مجموع الفروع الانتاجية، وتعزز تكامل الاقتصاد الوطنى.

ان تحقيق اللامركزية اذ يعتبر جزءا من عملية تشوير الصناعة، يتيح بالفعل للجماهير الشعبية وخاصة سكان الارياف أن تتحمل قسطها فى الانتاج الصناعى المدعو الى تغيير ملامح البلاد تغييرا جذريا حتى يسمح لكل مناطق الوطن بالدخول فى عصر الحضارة الصناعية والتمتع بشمار التنمية.

ولا شك أن تحقيق هذه النتيجة يتطلب الاعتماد الكلى على النفس والسعى بكل الوسائل لتمكين البلاد من أسباب العلم والتكنولوجيا لتصبح قادرة على تحويل مواردها الطبيعية فوق أرضها وتصديرها فى صورة مواد مصنعة أو نصف مصنعة.

كما أن الثورة مدعوة فى هذا المجال الى دعم القدرة الوطنية على التمويل الخارجى لان التبعية

والتكنولوجيا يشكلان قاعدة المسار الانتاجى فى العالم العصرى فالتحكم فيهما نظريا وعمليا يشكل أحد مكونات التنمية المستقلة والعاجلة للبلاد، وأحد الخطوط الرئيسية فى عملية التحويل الاقتصادى والاجتماعى.

ان تنوع أعمال الانتاج الصناعى وتعددّها فى البلاد يشكل أيضا مدرسة كبرى للتكوين العلمى والتكنولوجى. فالتكوين الذى تتلقاه الاطارات فى الجامعات اذا كان ضروريا فانه غير كاف للتحكم التام فى العلم والتكنولوجيا. اذ أن المطلوب منهم أساسا هو استخدام المعارف التى يكتسبونها نظريا فى حل المشاكل الملموسة المعيشة التى تطرحها اقامة الصناعات الجديدة وتشغيلها فى الظروف الخاصة بالبلاد.

أما خارج الميادين التى يتحتم فيها استعمال التكنولوجيا المتطورة، فان اعتماد هذا يجب أن يرتبط بتحسين الانتاجية.

وهناك تكنولوجيات متوسطة أو أقل تعقيدا ينبغى الابقاء عليها فى المنشآت القديمة، كما يمكن استعمالها فى منشآت جديدة.

فالتكوين المهنى الذى أصبح منظما فى البلاد على أوسع نطاق، حسب الخطة التى رسمت فى مطلع الثمانينات، وما تبعها من جهود ترمى الى تأهيل العمال تأهيلا دائما، يمكنهم من التحسن المستمر والتكيف مع متطلبات التكنولوجيا العصرية.

ان العمليات التى تجسد الثورة فى المجال الصناعى من شأنها أن تخلق أثناء انجازها كل العوامل الكفيلة بدعم الثورة فى هذا القطاع، وتفرز ما يلزمها من عناصر الدعم والتقدم.

ان تكوين الكفاءات اللازمة لتسيير المؤسسات، وروح الابداع والجرأة على التجديد والتوفيق فى استعمال قدرة التصرف، كل تلك الظواهر لا يمكن

مرجما يعكس عبقرية الشعب الجزائري الذي يضطلع، بعد أن أصبح سيد مصيره، بواجب التصدي لكل الاخطار والاعتداءات التي قد تهدد الاستقلال، وأمن الثورة، وسلامة التراب الوطني.

ومن هنا تتحدد سياسة الجزائر في مجال الدفاع الوطني أساسا على ضوء مفهوم الثورة للاستقلال الوطني الذي يتضمن سلامة التراب الوطني، وعدم المساس بحدوده الثابتة، وحرية الامة في صياغة اختياراتها السياسية والايدولوجية، كما تتحدد أيضا على أساس قدراتها الاقتصادية الوطنية والمتطلبات المرتبطة بموقعها الجغرافي السياسي.

ان الجزائر التي استعادت استقلالها بفضل حرب ثورية تحريرية وطنية تاريخية لا تسمح بالمساس بترابها الذي سقته دماء للمليون ونصف المليون من الشهداء.

لقد رفعت الثورة الجزائرية شعار «الثورة مع الشعب والى الشعب»، فينبغى اذن أن يستجيب بناء الوطن للطموحات الشعبية العميقة التي تجسدت في الاشتراكية التي اختارتها الثورة كمنهج للتنمية الاقتصادية في اطار القيم العربية الاسلامية.

وتشكل الطاقة الاقتصادية مؤشرا أساسيا لكل سياسة للدفاع الوطني. ذلك أن الاقتصاد والدفاع الوطني مترابطان اذ أن التنمية الاقتصادية للبلاد تستلزم دفاعا وطنيا قويا، كما أن سياسة الدفاع تركز على الاقتصاد ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار.

ان الجزائر، اذ توجد في موقع استراتيجي يتأثر بما يحدث من صراع وتوتر بين الدول الكبرى، ونظرا لاختياراتها الايدولوجية، مطالبة بأن تكون شديدة الحرص على صيانة سيادتها الوطنية، وانتهاج سياسة دفاع تجعلها في مأمن من التأثيرات الخارجية.

كما أن نفس الاعتبارات تفرض عليها خيارات مرتبطة خصوصا بانتمائها المغربى

المالية تؤدي الى الخضوع للاجنبى سياسيا والتسليم بسيطرته اقتصاديا.

واذا كانت الجزائر قد تجنب خطر مثل هذه التبعية حتى الآن، بفضل ما اتخذته من تدابير قبل أن تتأكد نتائج الازمة العالمية وانعكاساتها على العالم الثالث، فان الثورة مدعوة أن تستمر في نهج الصرامة والحزم في هذا المجال، لان بؤادر انفراج الازمة لما تلح في الافق، ولان انتظار الفرج مع الغير يشكل تبعية معنوية لا تقل خطورة عن التبعية السياسية والاقتصادية.

الفصل الرابع

الدفاع الوطني

لقد كانت الفضائل العريقة للشعب الجزائري وايمانه بالحرية والاستقلال وتعلقه الشديد بالارض، هي الخميرة التي غدت كل المقاومات التي قام بها عبر تاريخه الطويل والعنصر الحاسم في الانتصارات التي حققها.

ان جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطنى قد استمدا علة وجودهما مع ارادة الامة الجزائرية في التحرر، معتمدين في ذلك على الطاقات الحية والقدرات الثورية للشعب بأكمله، وعلى الايمان العميق بالاستقلال الوطنى.

ولقد صهرت حرب التحرير الوطنى الوعى الثورى لدى جيش التحرير الوطنى الذى شكل رأس حربة فى الكفاح الطويل الذى خرج منه الشعب الجزائرى منتصرا.

ان الجيش الوطنى الشعبى، الذى هو سليل جيش التحرير الوطنى، ومنه استمد طابعه العميق، هو الدرع الواقية للثورة، والمؤسسة الدائمة التى يتمحور حولها نظام الدفاع الوطنى.

فتصور الثورة للدفاع الوطنى يستمد منابعه من القيم العريقة للشعب الجزائرى، التى ما تزال حية فى بلادنا، وماثلة فى تاريخها الطويل، لان حصيلة الخبرات التى تجمعت أثناء الشدائد تشكل

للاستقرار وضمانا للوحدة الوطنية، قد أسندت إليه بصورة دائمة المهام التالية :

- الدفاع عن سلامة التراب الوطنى وحدوده الثابتة.

- الدفاع عن الثورة الاشتراكية.

- المساهمة فى تنمية البلاد وفى تشييد مجتمع جديد.

ومثل هذه المهام تفرض على الجيش الوطنى الشعبى أن يعمل دائما على تحسين مستواه التكنولوجى ليتكيف مع تطور التقنيات الحديثة التى تتحكم فى المعطيات الاستراتيجية بصفة جذرية، وتحدد بصورة واسعة مدى فعالية الاداة الدفاعية.

ومن هنا تتضح ضرورة اقامة صناعة عسكرية مدمجة تماما فى المنظومة الاقتصادية للبلاد، فى نفس الوقت الذى يراعى فيه البناء الاقتصادى متطلبات الدفاع الوطنى الشامل.

وتفرض هذه المهام أيضا على الجيش الوطنى الشعبى أن يكون مدرسة حقيقية للتكوين الايدولوجى للضباط وضباط الصف والجنود، بتعميق وعيهم السياسى، ورفع مستواهم العلمى والتقنى، وتمتين التزامهم، وصهر استعداداتهم لخدمة الثورة. كما تفرض هذه المهام على الجيش الوطنى الشعبى العمل، عن طريق أساليب ووسائل ملائمة، لاعداد وتخطيط وتنظيم عملية تعبئة اطارات وجنود الاحتياط وكذلك موارد البلاد البشرية والمادية لاستعمالها الناجع فى اطار مخططات الدفاع الوطنى.

ولكى يكون تصور الدفاع الوطنى منسجما مع روح الثورة ينبغى أن يجعل العنصر الشعبى أحد العناصر الاساسية لاستراتيجيته.

وفى هذا المنظور، فان الخدمة الوطنية بالتكوين العسكرى الذى توفره للشباب المجندين تشكل قاعدة للدفاع الوطنى الشعبى كما أنها

والعربى والافريقى والمتوسطى ومنطلقة من حرصها على الوفاء بالتزاماتها.

وهى، بوصفها بلدا غير منحاز، لا تقبل باستراتيجية الكتل وترفض أن تصبح بيدقا فى لعبة الدول الكبرى بكل ما ينجر عن ذلك من قواعد وأحلاف عسكرية.

ان الجزائر تناضل من أجل السلام والتعايش السلمى بين الامم، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المشاكل الدولية بالطرق السلمية، وتتطلع الى اقامة علاقات ودية مع جميع الشعوب، والعيش فى سلام داخل حدودها. وهى لاتضمر أية نية عدوانية أو توسعية.

والجزائر، وفاء منها لمبادئ ثورتها، لم تدخر فى الماضى ولن تدخر فى المستقبل وسعا فى تقديم دعمها لحركات التحرر الوطنى للبلدان التى مازالت تحت نير الاستعمار أو تصارع الصهيونية، أو تتعرض لسياسة التفرقة والميز العنصرى، أو للدول الصديقة المهددة من الامبريالية أو الاطماع التوسعية.

ان الجزائر التى تقوم، على المستوى العالمى بنشاط يضعها فى طليعة الكفاح ضد الامبريالية ينبغى لها، مهما كانت الاحوال، أن لا تستهين بالتهديدات الكامنة أو المعلنة للقوى العدوانية المتمسكة ببقاء نظم الهيمنة الاستعمارية والاستعمار الجديد وهى تهديدات تفرض اقامة نظام قوى للدفاع الوطنى.

واذا كانت القوى الحية للامة معنية تماما بالدفاع عن الثورة وصيانتها، فان الجيش الوطنى الشعبى يظل هو حجر الزاوية فى منظومة الدفاع الوطنى، كما يشكل أيضا عنصرا محركا لتقدم الثورة والتشييد الاشتراكى، ذلك أنه من الثابت أن لا بقاء لثورة بدون جيش ملتزم لضمان حمايتها.

وهكذا، فان الجيش الوطنى الشعبى الذى يصون استقلال البلاد وسيادتها ويشكل عاملا

وهذا ما جعل الجزائر تتضامن في وقت مبكر من وجودها كثورة وقيامها كدولة عصرية، مع كل الشعوب المكافحة ضد السيطرة الاستعمارية والتسلط العنصرى والهيمنة الخارجية. وهو ما يفسر في الوقت نفسه اختيارها عدم الانحياز واسهامها في تأسيس حركة البلدان غير المنحازة، ومشاركتها الايجابية في تطوير هذه الحركة وتعميق مفاهيمها.

أولا - الاسس والمبادئ :

ان سياسة الجزائر الخارجية، بوصفها امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية التي سطرته ثورة نوفمبر، تخدم المصالح العليا للشعب الجزائري، وعلى هذا الاساس تضع في مقدمة أولوياتها ضمان الاستقلال الوطنى ودعمه، وتحقيق مطلب أمن البلاد، والدفاع عن حرمة السيادة وسلامة التراب الوطنى، وصيانة الاختيارات الاساسية للامة.

ومن البديهي أن استمرارية مثل ثورة نوفمبر العظيمة ومبادئها، والوفاء لارواح الشهداء الذين سقوا طريق النصر بدمائهم الزكية، يعنىان الحفاظ على الحدود الموروثة حدودا ثابتة، ويعنىان كذلك تأكيد استقلالية القرار السياسى، والسعى الدائم لصيانتته من أية تبعية.

ولا شك أن العمل لصيانة الاستقلال الوطنى وتدعيمه يفضى على الصعيد الخارجى الى التضامن الفعال مع كل الشعوب التى تخوض معركة استرجاع سيادتها وجميع البلدان التى تكافح لاجل التخلص من كل أنواع التبعية والهيمنة والاستغلال.

وعلى هذا الاساس فان الجزائر ما فتئت تؤكد ضرورة تحقيق وحدة الصف فى النضال المشترك الذى تخوضه بلدان العالم الثالث ضد الاستعمار والامبريالية والاستعمار الجديد وضد الصهيونية والميز العنصرى بجميع أشكاله وفى جميع مظاهره.

تستجيب لاهداف لا تنفصل عن مسيرة الثورة نحو التشييد الاشتراكى.

فالخدمة الوطنية، زيادة على كونها تسمح للشباب باكتساب تكوين عسكرى، تتوفر على بعد اقتصادى واجتماعى عميق بما تحققه من رفع لمستواهم السياسى والثقافى وتعميق لوعيهم الوطنى وادماجهم فى أعمال التنمية.

وان المساهمة الفعلية فى الدفاع الوطنى بالنسبة لكل المواطنين وخاصة العمال والفلاحين والشباب الذين يمثلون قوة الثورة الرئيسية فى اطار الدفاع الشعبى تبقى مرهونة بمستوى الوعى الذى يحصلون عليه بفضل التربية الاخلاقية والدينية والمدنية التى تؤديها المدرسة الجزائرية فى اطار التكوين الايديولوجى الذى يقوم به حزب جبهة التحرير الوطنى.

ومثل هذا التصور للدفاع الوطنى يترتب عليه أن يجد الدفاع الشعبى امتداده العملى فى كل القطاعات ذات الاهمية بالنسبة للاستقلال الوطنى واستمرارية أمن التشييد الاشتراكى.

ومع هنا ينبغى أن يدمج الدفاع الشعبى بصورة طبيعية فى مخططات الجيش الوطنى الشعبى الدفاعية.

وهكذا، فان سياسة الدفاع الوطنى تندرج فى منظور شامل ومتكامل ومتطور يتماشى بانسجام مع سياسة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وترمى الى ضمان أمن البلاد والثورة فى جميع الاوقات والظروف ومواجهة كل اعتداء بفضل تعبئة كل الطاقات البشرية وكل الموارد المادية لصالح احتياجات الدفاع الوطنى.

الفصل الخامس

سياسة الجزائر الخارجية

تعددت معالم سياسة الجزائر الخارجية فى خضم حرب التحرير التى خاضها الشعب الجزائرى من أجل استرجاع الاستقلال.

لقضايا الاستقلال الوطنى والتحرر الاقتصادى والاجتماعى لشعوب العالم الثالث.

لكن التدهور الخطير الذى يطبع الوضع الدولى فى الوقت الراهن، يهدد الاستقلال الوطنى لعدد من بلدان العالم الثالث تهديدا حقيقيا، ويعيق فرص التقدم والتنمية، ويعطل السير نحو سلام شامل حقيقى ودائم.

فقد تعرضت هذه البلدان لعدد من عمليات التدخل ومحاولات الهيمنة الامبريالية، استهدفت ضرب هياكل التعاون والتشاور فى العالم الثالث، وخاصة حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية للحيلولة دون أن تتكفل بمهامها وبال دفاع عن المصالح الاساسية لاعضائها.

ولقد ظهرت نتائج هذا التطور الخطير فى العلاقات الدولية ممثلة فى مضاعفة النشاط الامبريالى فى الوطن العربى وافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بكل ما يترتب عليه من محاولات التحكم الجغرافى السياسى والنيل من سيادة دول بلدان العالم الثالث ومطامحها.

من هنا يتبين أن اقامة نظام للامن الجماعى شرط أساسى للحيلولة دون أن يتطور هذا الوضع الى درجة القضاء على السلام العالمى.

ان السعى لتحقيق ذلك الهدف يدخل فى صميم الاهداف والمبادئ التى ينص عليها ميثاق الامم المتحدة لان أمن شعوب العالم، واقامة سلم شاملة ودائمة هدفان لا يكفى فى تحقيقهما الاعتماد على توازن ظرفى للقوى، ولكن باعتماد تشاور دولى لا يكون وقفا على دول محدودة تملئ ارادتها على سائر دول العالم وشعوبه.

ذلك أن استبعاد أغلبية سكان الارض من أى تشاور، مضافا الى مواصلة السباق نحو التسليح، يؤدى، كما هو الشأن الآن، الى تنافس الدول الكبرى على كسب المزيد من مناطق النفوذ والقواعد العسكرية ونقاط الارتكاز الاستراتيجية

ان اختيار الجزائر، المتمثل فى اقامة مجتمع اشتراكى، مبنى على الاستقلال الوطنى الحق، فى اطار صيانة المقومات الاساسية للشخصية الوطنية والسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان المساواة بين المواطنين، والنهوض بالانسان، وحماية كرامة الجاليات الجزائرية فى الخارج وضمان أمنها.

ان تمسك الجزائر بمثل الحرية، والسلم، وقيم العدالة والمساواة، وحق كل الشعوب فى الحياة الحرة الكريمة يحدد المسعى الدولى للجزائر والاهداف التى توجه مواقفها فى العالم والاطار العام الذى تنشط فيه بالخارج.

ان تصميم الجزائر على مكافحة التخلف ومعاربة جميع الظواهر التى تعرقل سير الشعوب نحو استكمال حريتها وتوفير أسباب ازدهارها، يفرض أن تواصل سياسة الجزائر الخارجية النضال من أجل تشييد نظام أمن جماعى حقيقى يحترم حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها، ويضمن حريتها فى اختيار النظم السياسية والاقتصادية التى تليق بها، كما يحترم مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول وسلامة ترابها الوطنى، ويضع حدا للسباق المحموم نحو التسليح ويساعد بصفة أساسية على اقامة العلاقات الدولية على قواعد ثابتة أساسها العدل والمساواة والمصالح المشتركة.

وان مبدأ صيانة الاستقلال الوطنى ودعمه يجد تعبيره الكامل على الصعيد الخارجى فى سياسة عدم الانحياز التى تجسد ارادة الثورة الجزائرية فى أن تظل حرة فى تحديد سياستها ومواقفها وفقا لما تفرضه مصلحة الشعب وقيم التضامن بين شعوب العالم الثالث، بعيدا عن أى تدخل أو ضغط أو تهديد من الخارج.

ان تعاظم القوى الاشتراكية والديمقراطية والنمو المتزايد لحركات التحرير الذى شهدته مختلف مناطق العالم، وخاصة، فى الخمسينات والستينات كانا قد وفرا ظروفا تاريخية مساعدة

ان التضامن العالمى الكفيل بمعالجة الوضع جذريا يتطلب اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية.

ويسجل التاريخ لحركة البلدان غير المنحازة انها كانت سباقة عن طريق مجموعة 77 الى بلورة مفاهيم الازمة الاقتصادية فحددت ابعادها واقرحت حلولاً لها فى اطار مسعى متماسك يضمن تجاوز الازمة بتعويض الوضع الحالى، الذى تطبعه الفوضى، بنظام يقوم على قواعد الانضباط الملزمة وعلى مبدأ تحقيق العدالة فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

لكن على الرغم من تفهم بعض الدول المصنعة واقتناعها بضرورة اعادة هيكلة الاقتصاد العالمى فان الحوار شمال - جنوب لم يسجل حتى الآن أى تقدم. ذلك أن العالم المصنع ما يزال فى مجموعته يفرض فى مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا قيوداً تحول دون نجاح جهود العالم الثالث التى ترمى الى التحكم فى مسار التنمية. ويمثل هذا الوضع نتيجة طبيعية لرفض عدد من البلدان المصنعة اجراء مفاوضات شاملة حول السبل الكفيلة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد يوفر شروط انبعث حقيقى وتنمية متوازنة للبلدان النامية.

وهكذا يتبين ان خوض المعركة من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ما يزال يشكل إحدى المهام الرئيسية فى كفاح الشعوب من أجل استقلالها وتحررها الاقتصادى والاجتماعى.

ان الوضع الراهن للعلاقات الدولية والتحديات الخطيرة التى يطرحها تفرض على العالم الثالث أن يسعى، رغم ما بين أنظمتها السياسية من اختلاف، لتنظيم صفوفه وتوحيد جهوده من أجل تكوين جبهة مشتركة ضد سياسة الاستغلال والنهب، ومحاولات التسلط والهيمنة، ومواقف الصلف والعجرفة.

وهذا يعنى أنه اذا كان على حركة البلدان غير المنحازة أن تواصل جهودها من أجل تحريك الحوار بين الشمال والجنوب حتى يؤتى ثماره، فان عليها

بكل ما يتولد عنه من تفجير بؤر توتر جديدة فى مناطق مع العالم الثالث تجعله عرضة لاضطرابات تخل باستقراره، وحقلاً لتجارب تدمر امكاناته، وميداناً لاستعراض العضلات بين الكبار.

ومع شأن هذا الوضع أن يسد الباب فى وجه التشاور الدولى الحقيقى المطلوب، ويهدد الى أقصى حد بالقضاء على ما تبقى من مكاسب الانفراج الدولى، ويعزز منطق المجابهة بدل اعتماد منطق الحوار.

وقد سبق لحركة البلدان غير المنحازة ان قدمت عدداً من الحلول لتجنب مثل هذا الوضع، مؤكدة مقدرتها على صياغة سياسة مسؤولة لمواجهة التوتر العالمى ووضع حد للنزاعات الدولية.

ان الاضطراب الذى يطبع التجارة الدولية الراهنة وعبء الديون الخارجية الذى تزرع تحته بلدان العالم الثالث، يهددان بالقضاء على الجهود التى تبذلها هذه البلدان فى سبيل تحقيق تنميتها، والنهوض باقتصادها، وتحسين مستوى معيشتها.

ثانياً - الكفاح من أجل نظام دولى جديد والتعاون جنوب - جنوب :

ان الكفاح الذى تخوضه بلدان العالم الثالث استجابة لمطامح شعوبها قد ساعد على توضيح التناقضات العديدة القائمة بين الدول النامية والدول الصناعية والتى ترجع على الخصوص الى حرص هذه الاخيرة على استمرار النظام الاقتصادى الحالى.

ان بعض الدول المصنعة تحاول أن تجعل ما تقدمه من مساعدات محدودة دليلاً على حسن نيتها فى السعى للتخفيف من معاناة العالم الثالث. الا أن الترابط الوثيق بين استتباب الامن واستقرار السلام فى العالم من جهة، وبين تحقيق تنمية متوازنة للبلدان النامية من جهة أخرى، يظهر عدم جدوى المحاولات المحدودة والمعالجة السطحية والمجزأة لمواجهة أوضاع البلدان الأكثر تضرراً من الوضع الحالى.

ان التزام الجزائر عربيا هو الذى يجعل التضامن مع الشعب الفلسطينى أكثر من ضرورة، لان القضية الفلسطينية تعيش فى الوجدان الجزائرى، ولذلك تعتبر الجزائر أن العمل من أجل تحرير فلسطين وتحرير كل الاراضى العربية المحتلة يدخل ضمن تحريرها بالذات، وعلى هذا الاساس تؤكد الثورة الجزائرية التزامها المطلق فى هذا المجال.

ان الجزائر تؤمن بإمكانية تحقيق الوحدة العربية، وتناضل فى سبيل تجسيد هذا الهدف الذى أصبح ضرورة فى عصر التجمعات الكبرى.

ولهذا تواصل الجزائر دعوتها مع أجل ضبط استراتيجية عربية موحدة تستطيع، بفعل توفر الارادة السياسية وتجاوز الاوضاع الظرفية، أن تجند الموارد الضخمة والامكانيات العديدة للامة العربية، وصولا الى تحقيق طموح الشعوب العربية الى استكمال التحرر وانجاز الوحدة واقامة السلام العادل.

وفى هذا الصدد تمثل جامعة الدول العربية اطارا ملائما لاقامة تعاون مثمر بين أعضائها. وترى الجزائر أن التكفل بهذه المهمة على الوجه المطلوب يقتضى أن تعيد الجامعة العربية النظر فى ميثاقها وان تكييف هياكلها حسبما تمليه مهامها عربيا ودوليا.

ان مشروع الوحدة العربية يتطلب ضبط خطوات عملية بعيدا عن الارتجال وروح المناورة ولا تخضع لاوزاع ظرفية مؤقتة، لان مثل هذا التنازل للوحدة يؤجلها بدل أن يعجل بتحقيقها. كما يتسبب فى خيبات آمال خطيرة. ومن هنا تصبح التحولات الاقتصادية والاجتماعية والاختيارات السياسية التى تستلزمها على مستوى الجماهير هى العامل الحاسم فى تحقيق هذه المهمة التاريخية.

وتتطلب أهمية هذا المشروع بالنسبة الى المصير العربى تحليل التجارب والمحاولات التى

فى الوقت نفسه، أن تخوض معركة اقامة تعاون حقيقى بين دول الجنوب.

ان التعاون جنوب - جنوب أصبح أكثر من ضرورة. فهو، من ناحية، نتيجة طبيعية لوعى بلدان العالم الثالث لقوتها السياسية، وثرواتها الطبيعية، وامكانياتها الاقتصادية. وهو من ناحية ثانية، وسيلة عملية وفعالة لتعزيز تضامنها ببرامج ومشاريع تبادل تعزز موقفها ازاء الكتل وتضمن لها رغم تنوع أنظمتها واختياراتها السياسية الداخلية، أن تصمد متعاونة فى وجه سياسة السيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادى.

وهكذا تتبين بوضوح أهمية الدور التاريخى الذى يؤديه التعاون جنوب - جنوب. فهو ليس بديلا عن الحوار بين الشمال والجنوب، ولا يمثل شرطا مسبقا له، ولكنه عامل أساسى يساعد على تحريك حوار شمال - جنوب، من جهة، ويسهم فعليا، من جهة أخرى، فى تنشيط عملية اعادة هيكلة الاقتصاد العالمى التى تعتبر احدى المهام الكبرى فى هذه المرحلة من نهاية القرن الحالى.

ففى ضوء هذا التصور يتضح مفهوم الثورة الجزائرية لعدم الانحياز، فهو لا يعنى أبدا الحياد المطلق والسلبية ازاء القضايا المطروحة فى العالم، بل انه يعنى الدفاع عن الاستقلال الوطنى وعن الاختيارات الاساسية للبلاد، كما يعنى الاسهام فى تقديم الحلول والتجارب الكفيلة بدفع مجموع الانسانية فى اتجاه سير التاريخ، وبصورة تضمن صيانة السلم والعدالة فى العالم وتحقيق مزيد من العدل على المستوى الاقتصادى.

ثالثا - الجزائر والوطن العربى :

ان الجزائر المنتمية الى العالم الثالث، المتمسكة بخط عدم الانحياز، جزء لا يتجزأ من الوطن العربى. وعلى هذا الاساس تدرج أعمالها فى اطار الكفاح الموحد والمصير المشترك الذى يجمعها وسائر الشعوب العربية.

جرت فى الماضى تعليلا موضوعيا بغية الوصول الى تصور سليم وجريء يتيح، فى الوقت نفسه، الفرصة حيثما تهيأت الظروف لتطبيق صيغ ملائمة للوحدة، تكاملية كانت أو اندماجية، كفيلة بالاستجابة للمطامح العميقة للشعوب العربية تفاديا لاية انتكاسة تعزز صف المناهضين للوحدة.

وأمام الوطن العربى فرصة تاريخية لتحقيق أهدافه. فهو يملك القدرات الضرورية التى تمكنه من أن يصبح من أكثر المناطق ازدهارا اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وقوة سياسية عزيزة الجانب.

ومن هنا يتعين عليه أن يستكمل وضع الشروط الموضوعية لتحقيق تحرره الشامل، لان القضية لم تعد قضية وسائل مادام العرب يتحكمون فى مواردهم، ولكن القضية قضية اختيار يضع حدا للتريث، واردة سياسية تحسم كل تردد. ومن البديهي ان هذه الارادة يجب أن تتجه نحو تحقيق أهداف ملموسة تخدم مصالح الجماهير الشعبية، وتشكل مجموعة من المحاور تتبلور من خلالها التطلعات الوحيدة.

وعلى الرغم من اختلاف الانظمة السياسية وتعدد التصورات فانه يمكن تجاوز الاحوال الظرفية وارساء أسس تؤمن السير على طريق الوحدة وذلك بانشاء شبكة من المشاريع المشتركة فى جميع الميادين، وتهيئة الاسباب لتداخل المصالح وتعميق التكامل.

وبما أن الوطن العربى يتبوأ مكانة مرموقة ضمن مجموعة الشعوب الاسلامية فان أية مبادرة يقوم بها، فى اطار المجرى التاريخى لتحرر الشعوب، تكسب البلدان العربية مزيدا من التضامم الفعال وتبرز فى الوقت نفسه وزن البلدان الاسلامية ضمن العالم الثالث وفى المحافل الدولية.

ان الجزائر تؤمن بضرورة تعزيز العلاقات التى تربط بين الوطن العربى وسائر العالم الاسلامى، على أساس خدمة أهداف الشعوب فى التحرر وحققها فى الاستقرار والسلم، وتحقيق

مطامحها لاستغلال ثرواتها الطبيعية التى يجب أن تسخر لتحقيق العدالة الاجتماعية وخدمة التنمية الشاملة.

وفى هذا الاطار ترى الجزائر أنه من الضروري أن تسعى كل الشعوب العربية والاسلامية لتصفية ما بينها من صراعات، وأن تعمل على التخلص نهائيا من عوامل التوتر وأسباب الحروب التى لا يستفيد منها الا أعداء العروبة والاسلام والعالم الثالث، ودعاة الهيمنة العنصرية والتسلط الامبريالى.

رابعا - الجزائر والمغرب العربى :

ان المغرب العربى جزء من الوطن العربى، وفكرة بناء مغرب عربى ضمن مشروع سياسى موحد وطموح كانت وما تزال من أعز مطالب أجيال المغرب العربى، أمنت بها عقيدة، ورسمتها هدفا، منذ العهد الاستعمارى، وتقتنع بها الآن مصيرا حتميا يمثل، فى نفس الوقت، حلا أمثل لكثير من المشاكل والصعاب والصراعات.

ان وحدة المغرب العربى، زيادة على كونها تنبع من ماض مشترك تمتد جذوره فى التاريخ، قد اختمرت وتعمدت فى حضن الحضارة العربية الاسلامية التى صهرت مجتمعات المغرب العربى وطبعتها بطابع مشترك يجعل وحدة مصيرها ثابتة الاساس تتماشى فى الوقت نفسه مع منطق العصر، ومطلب التقدم، ومشروع المستقبل.

ان بناء المغرب العربى الكبير، بوصفه عملية تحقق التقدم والازدهار ومسعى يدعم شروط الاستقرار فى المنطقة، يستلزم وجود اتفاق واسع للتعاون على أساس المصلحة المشتركة لشعوبه، بحيث يكون فى مستوى امكانيات التكامل بين اقتصادياته واحتياجات بلدانه تحقيقا لاندماج كل أطرافه.

فبناء المغرب العربى يمثل فى نظر الثورة الجزائرية اختيارا أساسيا وموقفا استراتيجيا ولا يخضع لاية حسابات ظرفية عابرة. ولاشك أن بناء مغرب عربى قوى الاركاز يستلزم الاحترام

ولكن أيضا من أجل استئصال كل الاعراض والأمراض والظواهر التي سمحت في الماضي بسيطرته على المنطقة ردحا من الزمن لم يكن بالقصير، كما يفرض عليها مواصلة الكفاح من أجل التخلص من كل أشكال الهيمنة وصور الاستلاب وعلاقات التبعية.

ان مشروع وحدة المغرب العربي اعظم من ان يكتفى فيه بترديد الشعارات، فهو يتطلب تخطيطا جهويا صارما يقوم على هيكلية المغرب العربي ضمن عمقه العربي والافريقي، هيكلية تنطلق من معرفة تاريخية وجغرافية وسوسولوجية واقتصادية حتى تضبط على ضوءها مشاريع عملية تتوجه الى المستقبل دون أن تدير الظهر الى الواقع.

ذلك أن هذه الوحدة، في مفهوم الثورة الجزائرية، يجب أن تكون في خدمة شعوب المنطقة وتساعد على تحقيق رفاهيتها، أي أن غاية هذه الوحدة ينبغي أن تستهدف تحرير الانسان من البؤس وتحسين ظروف معيشته.

فمثل هذا التصور للوحدة يساعد على تحويل بلدان المغرب العربي الى مجال اقتصادي واحد، تطبق فيه سياسة تنمية تخضع لتوجيهات تقضى على اختلال التوازن بين جهاته المختلفة.

خامسا - الجزائر وافريقيا :

ان ايمان الجزائر بضرورة الوحدة بين الشعوب، وانتهاجها سياسة حسن الجوار الايجابي هما اللذان يحركان مساعي الجزائر وتعاونها مع بلدان القارة الافريقية.

وان العلاقات التي تربطها، مثل مجموع المغرب العربي، بالبلدان الافريقية الاخرى، علاقات عريقة انطلقت من بدايات التاريخ وتواصلت على مدى العصور، ولم تتوقف الا في عهد السيطرة الاستعمارية.

وما كادت الجزائر ترفع السلاح في وجه الاستعمار الفرنسي حتى راحت ديبلماسيتها الناشئة تستأنف الاتصال بشعوب افريقيا، وتنسج،

الدقيق للمبادئ الثابتة المتصلة بحق شعوبه في المساواة، وفي تقرير مصيرها بنفسها، وفي احترام سيادتها، وسلامة ترابها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، واحترام الحدود الموروثة.

ان بعض أحداث السنوات العشر الماضية في المنطقة كادت تتسبب في اثاره تطاحن بين الشعوب يحطم امكانيات الوحدة في الأجال المنظورة.

ولهذا تتعين مواصلة العمل على تعميق وعي شعوب المنطقة حتى لا تقع فريسة لمخططات الامبريالية التي تريد ضربها في الصميم.

ومن هنا تتضح ضرورة اتاحة كل الفرص لتأمين اللقاء بين الشعوب على مختلف المستويات، وعبر قنوات ملائمة فعالة، وبصورة تساعد على استئصال أسباب التفرقة، وتقضى على عوامل التطاحن، وتحارب الشوفينية والنظرات الضيقة.

ان مفهوم الجزائر لوحدة المغرب العربي وتصورها للتعاون بين دول المنطقة ينطلقان من ربط شعوب متساوية الحقوق بتضامن مصلحي يؤكد عمق الصهر التاريخي ويجسد مطامح الجماهير في بناء دائم للمستقبل.

على أن ايمان الجزائر بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وبحقها في اختيار النظام الاجتماعي الذي يتلاءم مع واقعها وتطورها التاريخي، وتمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، ورفضها لاية وصاية للغير عليها بنفس القوة التي تمنع بها نفسها من أن تفرض على الغير وصاية أو تعطيه دروسا، لا يعنى أبدا أن الجزائر قررت أن تهادن الامبريالية أو تسكست عما تببته من تهديد عبر قواعد وتسهيلات عسكرية تستهدف أمنها واستقرارها.

ان مبدأ دعم الاستقلال الوطني الذي تعمل له سياسة الجزائر الخارجية مبدأ مقدس يفرض على الثورة الجزائرية مواصلة الجهود ليس من أجل القضاء على رواسب الاستعمار ومخلفاته فقط،

فى خضم الحرب، علاقات نضالية طبعت توجه الجزائر الافريقى بطابع دائم.

وفعلا فقد جعلت الجزائر استكمال تحرير القارة الافريقية أحد الاهداف الرئيسية لسياستها الخارجية، وما فتئت تدعم منظمة الوحدة الافريقية، فى نفس الوقت الذى تواصل فيه مساعيها مع أجل تنمية علاقات التعاون والتبادل بين البلدان الافريقية، مع حرصها المستمر على تعزيز علاقات التضامن العربى الافريقى.

ومع هنا أخذت الجزائر على عاتقها أن تقوم بواجبها مع أجل القضاء على بقايا السيطرة الاستعمارية والعنصرية فى افريقيا.

ويندرج فى هذا الخط تصميم الجزائر على مواصلة دعم حركات التحرر الوطنى فى الجنوب الافريقى ودعم بلدان خط المواجهة فى تلك المنطقة. وان دعم وحدة القارة الافريقية فى اطار التطابق الكامل مع مبادئ عدم الانحياز وأهدافه، اذ يشكل بعدا أساسيا لسياسة الجزائر فى المجال الافريقى، يمثل الشرط والوسيلة لتحقيق التعبئة الجماعية مع أجل صيانة افريقيا من المحاولات الرامية الى تفتيت ارادتها وبعبثة جهودها ودفعها بعيدا عن مهام تحرير القارة من الاستعمار، والاستعمار الجديد، والعنصرية، والاضغوط العسكرية الاجنبية.

وفى هذا الاطار تعتبر الجزائر ان تعميق التعاون العربى الافريقى يمثل هدفا استراتيجيا ذا أهمية قصوى فى سياستها الخارجية.

ان التعبئة المعززة للوسائل المتوفرة وما يحققه ذلك من مضاعفة للامكانيات يجعل مع التعاون العربى الافريقى عاملا حاسما فى مواقع كل من هاتين المجموعتين المتضامنتين فى كفاحهما ضد العنصرية والصهيونية اللتين يجمعهما حلف واحد يحارب فى الوقت نفسه حرية الافارقة والعرب وتقدمهم.

ان الجزائر لم تكتف فى هذا المجال بالشعارات. فتعاونها مع البلدان الافريقية عبر

العلاقات الثنائية وفى اطار منظمة الوحدة الافريقية حقيقة يجسدها تكثيف المبادلات الاقتصادية والتجارية والسعى الى تعبئة المجموعة الدولية لفائدة البلدان الافريقية الاكثر تضررا بالازمة الاقتصادية العالمية والكوارث الطبيعية.

وتمثل منظمة الوحدة الافريقية الاطار اللازم لدعم التضامن الافريقى وتنسيق سياسات الدول الاعضاء.

وقد فرضت منظمة الوحدة الافريقية نفسها بما برهنت به من قدرة على مواجهة العديد من المشاكل التى تعانىها القارة، وبما قدمته من مساهمة ايجابية لدعم حركة عدم الانحياز وخدمة قضية الامن والسلام فى العالم.

لهذا تعتبر الجزائر أن من واجبها أن تسهر على تدعيم هذه المنظمة واحباط محاولات التقسيم التى تستهدفها.

سادسا - سياسة الجزائر فى حوض البحر الابيض المتوسط :

ما فتىء البحر الابيض المتوسط يقوم بدور أساسى فى علاقات الجزائر الخارجية منذ فجر التاريخ، ولذا تولى الجزائر أهمية خاصة للعلاقة مع بلدان حوض البحر الابيض المتوسط وتطويرها لصالح جميع الشعوب التى تقيم على ضفافه، وتخليص المنطقة من أسباب التوتر وعوامل الصدام.

ان الجزائر تؤكد استعدادها الكامل لاجراء مشاورات منتظمة مع البلدان المتوسطية، وخاصة مع بلدانه غير المنحازة من أجل القضاء على بؤر التوتر التى تغذيها سياسة العداون والقوة، وذلك حتى يتم تخليص المنطقة من جميع الاساطيل والقواعد والتسهيلات العسكرية.

لقد سبق للجزائر أن شاركت فى اعداد ندوات متوسطة أنعقد بعضها فى الجزائر، من أجل خدمة تلك الاهداف، كما ساهمت الى جانب عدد من البلدان المتوسطية، عربية وأوروبية، فى

كما أن الجزائر تؤيد المبادرات الجهوية الرامية الى جعل المحيط الهندي جهة منزوعة السلاح، ومنطقة سلام ووثام.

ثامنا - علاقات الجزائر بالبلدان الاشتراكية :

ما فتئت الجزائر تقيم مع البلدان الاشتراكية علاقات صداقة ترجع بداياتها الى عهد حرب التحرير الوطني.

وبعد أن استرجعت الجزائر استقلالها تعززت هذه العلاقات وتحددت على أساس احترام الاستقلال الوطني وضمان توازن المصالح وتأمين المنفعة المتبادلة، مما جعل علاقاتها بهذه البلدان تحقق تطورا نوعيا معتبرا.

وهكذا قطع التعاون الاقتصادي والفني مع بلدان المنظومة الاشتراكية أشواطا كبيرة، وامتد الى ميادين عديدة، ويتوسع باستمرار في ظل الاحترام الكامل للاختيارات السياسية والاقتصادية لجميع الاطراف.

والجزائر اذ تحرص على تدعيم هذا التعاون وتوسيع ميادينه ليس لانها تحرص على تحقيق مطلب تنويع التعاون فقط، ولكن لان هذا التعاون يتم على الخصوص في اطار اتفاقيات بين الحكومات.

وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى أن التعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع البلدان الاشتراكية لم يستنفد بعد كل امكانياته، ومن هنا يتعين السعي الى تحقيق المزيد من تطويره لصالح جميع الاطراف.

تاسعا - الجزائر والدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

تحرص الجزائر في علاقاتها مع الدول الغربية على اقامة حوار وتعاون يعتمدان على الاحترام الدقيق للسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعلى توازن المصالح.

بلورة مطالب شعوبها الملحة في تحويل البحر الابيض المتوسط الى بحيرة سلام.

والجزائر اذ تحرص على اقامة علاقات متميزة مع البلدان المتوسطية غير المنحازة، تسعى في نفس الوقت الى اقامة حوار مع جميع البلدان الاوروبية المتوسطية، لأن سلام البلدان المتوسطية وأمنها يمثلان كلا غير قابل للتجزئة. على هذا الاساس ونظرا الى التداخل والترابط بين الاستقرار والامن والتعاون في القارة الاوروبية وفي حوض المتوسط، فان الجزائر ما فتئت تدعو الدول الاوروبية الى أن تولي العناية اللازمة باهتمامات بلدان الضفة الجنوبية، وخاصة في اطار مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي.

ذلك هو الشرط الذي يضمن عودة البحر الابيض المتوسط الى دوره التاريخي ورسالته الحضارية ومهمته في تعزيز علاقات الصداقة بين شعوبه ونشر السلام على ضفافه.

سابعا - الجزائر ودول آسيا وأمريكا اللاتينية :

ان الجزائر المؤمنة بوحدة الكفاح والطموح التي تجمعها مع بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشاطرها التمسك بعدم الانحياز، كما تشاطرها الحرص على تدعيم الاستقلال الوطني، تتحرك في تنمية علاقاتها مع بلدان هاتين المجموعتين على أساس وحدة العمل من أجل اقامة نظام جديد للعلاقات الدولية، والاهتمام بتعزيز التعاون جنوب - جنوب، واحترام حق كل شعب في تقرير مصيره واختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بكل حرية، بعيدا عن أي تدخل أجنبي.

على هذا الاساس تؤيد الجزائر أمريكا اللاتينية في مساعيها الرامية الى صيانة فرص الوفاق والتعاون وفقا لما تريده شعوبها. وتتحرك الجزائر، على الاساس نفسه، في اطار عدم الانحياز داعية الى الحوار من أجل ايجاد حلول سياسية تفاوضية للتوترات التي تعانيها القارة الآسيوية.

- تحقيق الديمقراطية حتى يكون اتخاذ القرارات معبرا عن مصلحة الجميع.

ان الجزائر قد قدمت، فى اطار القضايا المتعلقة بنزع السلاح والامن الجماعى مساهمة فعالة فى توضيح التصور الذى أدى داخل الامم المتحدة الى طرح مسألة قلب معادلة السباق نحو التسليح فى صيغ تستأصل الاسباب الرئيسية لذلك السباق وترسخ علاقة التداخل الطبيعى بين مشاكل السلام وقضايا التنمية.

ذلك أن السباق نحو التسليح بوصفه تعبيرا عن ارادة الهيمنة يعتبر فى آن واحد ظاهرة مرتبطة بنظام قائم على حرية استعراض القوة، وعاملا يعرقل مسيرة التنمية وهذا ما يستلزم حتمية ضبط مسعى جديد يوحد بين السلام والتنمية بصورة تضمن التكفل بمشاكل نزع السلاح والامن الجماعى.

ان ضمان السلام والامن على المستوى العالمى يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات التنظيمية التى من شأنها أن تزيد فى فعالية منظمة الامم المتحدة بتكيف قواعد تسيير مجلس الامن مع متطلبات الدفاع عن العدالة والحرية، وادانة العدوان من أى مصدر كان.

ان الجزائر الواعية بالمسؤوليات التى تتحملها بوصفها عضوا فى المجموعة الدولية، تواصل جهودها من أجل تعزيز علاقات الصداقة والتضامن مع شعوب العالم الثالث، ومع جميع القوى الاشتراكية وكل القوى المحبة للحرية والعدالة والسلام فى العالم، كما تعمل جاهدة لاجل اقرار الحوار والتشاور وتأمين العدالة والازدهار لجميع الشعوب وضمنان التفاهم والتعاون والصداقة بين جميع الأمم.

ان الجزائر ما فتئت تسعى فى اطار علاقاتها مع البلدان الغربية الى اقناعها بضرورة اقامة علاقات من نوع جديد تأخذ فى الاعتبار مصالح جميع الاطراف على المدى المتوسط والبعيد.

بناء على هذا المسعى ترى الجزائر ضرورة اقامة اتفاقيات تعاون اقتصادى منسجمة ومتكاملة تعتمد الشمولية فى علاقات التبادل، كما تعتمد على عدد من المبادئ الاساسية منها :

- الربط بين التعاون الاقتصادى والتعاون التقنى،

- تأمين تصور يمتد على المدى المتوسط والبعيد.

- التحويل الفعلى للتكنولوجيا.

عاشرا - الجزائر ومنظمة الامم المتحدة :

تقوم الجزائر بالاضافة الى انشطتها ضمن حركة البلدان غير المنحازة ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية ومنظمات جهوية أخرى، بنشاطات متعددة الاطراف داخل منظمة الامم المتحدة وهيئاتها المختصة.

وفى هذا المجال تعمل الجزائر على دعم المنظمة الدولية أولا وقبل كل شىء حتى يتسنى لها الارتقاء الى مستوى أهدافها التى يمكن حصر أهمها فيما يلى :

- توفير الوسائل التى تسمح لها بأن تضطلع على أكمل وجه بمهامها فى استكمال تصفية الاستعمار وترقية التعاون الدولى من أجل اقامة نظام أمن جماعى.

- تجسيد مطلب العالمية طبقا للمبدأ الاساسى القاضى بتساوى الدول فى السيادة، الذى يأخذ فى الاعتبار حقيقة التكامل بين الامم ليضمن للمنظمة أوسع مساهمة ممكنة فى قيادة الشؤون الدولية.

الباب الثاني

المؤسسات الوطنية

وكانت التحولات التي أحدثتها الثورة في المجتمع الجزائري من العمق والقوة بحيث استطاعت أن تتجاوز، بسرعة فائقة، مفهوم مجتمع القبيلة، والعشيرة، والتعددية الحزبية، الى مفهوم يعتمد في قراراته على مبادئ المؤسسات التي أحدثتها جبهة التحرير الوطني وعلى ضوابطها.

ذلك هو المسار الذي انصهرت ضمنه المبادئ والاسس التي تتحكم اليوم في توجيه وتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعبر من خلال هيئاته ومنظماته الجماهيرية والمؤسسات التي أقامها، عن ارادة الجماهير الشعبية ورغباتها الواسعة وطموحاتها المشروعة.

وهكذا، فان حزب جبهة التحرير الوطني حزب طلائعي، يضم العناصر الواعية التي يتم اختيارها من بين صفوف الفلاحين، والعمال، والشباب، والوطنيين الثوريين، وفقا لمقاييس النزاهة والكفاءة والالتزام.

ولكى يستجيب الحزب لما تتطلبه المرحلة الجديدة من دعم للمكتسبات الاشتراكية، ويعمل على توسيعها حتى تشمل جميع القطاعات، يجب أن يحرص، قبل كل شيء، على نشر ايدولوجيته وتعميمها حتى تصبح مرجعا فعليا، ودليلا عمليا لكل ما يوضع في البلاد من برامج سياسية، واقتصادية، وتربوية، وثقافية، واجتماعية.

ومن هنا، فان النظام التأسيسي في الجزائر يقوم على واحدة الحزب.

والحزب هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيد أهداف الثورة، وهو دليلا وأداتها في مجالات القيادة، والتنظيم، والتوجيه،

الفصل الاول

الحزب

اولا - دوره القيادي :

لقد مرت مسيرة الكفاح من أجل تحرير الارض والانسان في الجزائر بمراحل مختلفة، انفردت كل مرحلة منها بسميزات وخصائص تستجيب للظروف والتطورات التي تلازم ديناميكية الثورة، وان معالجة التجربة الجزائرية وتقييم مسيرتها يؤديان بالضرورة، الى تحديد موقع جبهة التحرير الوطني في المسيرة الثورية الشاملة.

فحزب جبهة التحرير الوطني لم يكن تنظيما سياسيا عاديا، بل كان حركة ثورية قادت الكفاح التحريري، منتهجة أسلوبا ثوريا، حققت النتائج التي ظل يستهدفها نضال عشرات السنين، اذ استرجعت الاستقلال الوطني، وحققت مطامح الجماهير الشعبية المتمثلة في تجسيد وحدة التراب، ووحدة الشعب، ووحدة التنظيم، وفي الخروج من مرحلة الكفاح المسلح دون أى ارتباط سياسي ولا أية قيود اقتصادية ترهن المستقبل. وهذا أمر ذو أهمية بالغة جنب البلاد أخطار التبعية.

على أن مرحلة الكفاح المسلح من أجل استرجاع الاستقلال السياسي وطرد المحتل الاجنبي، لم تغل مع تناقضات داخلية. ولم تكن الثورة الجزائرية مختلفة عن كل الثورات فيما يتعلق بهذه الظاهرة.

الا أن لهب الثورة كان يساعد على تذويب التناقضات. كما أن تنظيمها عبر هياكل جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري، جيش التحرير الوطني، كان يزيح مع الطريق كل ما من شأنه أن يعرقل زحفها نحو النصر النهائي.

تعمل أجهزة الدولة على تطبيق سياسة الحزب. ومن ثمة، فإن اختصاصاتها واختصاصات الاجهزة الحزبية لا يمكن أن يندمج أو يتداخل بعضها في البعض الآخر، لان التنظيم السياسي للبلاد قائم على التكامل في المهام، ولان واحدة الحزب ووحدة القيادة السياسية تفقدان كل معنى، اذا لم تكن كل الاجهزة السياسية والتشريعية والتنفيذية بجميع أنواعها وفي سائر المستويات تعمل بوحدة في التصور، وتنطلق في أداء مهامها مع كون كل واحد منها مسؤولا عن تجسيده ايدولوجية الحزب في ميدانه الخاص.

ومع هذا المنطلق، فان قوة الحزب وفعاليتها تقاسان بمدى قدرة تلك الاجهزة على التنسيق فيما بينها، وعلى الوعي بأنها أدوات مختلفة تهدف الى تطبيق سياسة واحدة، وبأن كل ما يتحقق من ايجابيات وما يفرز من سلبيات، في جميع الميادين، انما يحسب لها أو عليها مجتمعة.

ومع هذا المنطلق أيضا، يجب أن يتجلى تأثير الحزب في هذه الاجهزة سواء مع الداخل، اذ أن المناضلين هم الذين يتولون مناصب المسؤولية فيها، أو بواسطة هيئاته على اختلاف مستوياتها التنظيمية.

ويتحدد دور الحزب وطرائق تنظيمه وعمل هيئاته وسير هياكله على مختلف مستوياتها في اطار قوانينه الاساسية.

ثانيا - النضال الايدولوجي :

ليست ايدولوجية حزب جبهة التحرير الوطني مذهباً متجراً، ولا مجرد صيغ جوفاء، أو شعارات تتغير حسب الظروف، بل انها ايدولوجية متطورة متجددة، تتطلب اعدادا نظريا مستمرا، يزداد ثراء بالممارسة والتطبيق.

ان تجربة الجزائر الثورية، وأصالتها، وضرورة تعميقها، تفرض القيام بعمل ايدولوجي مبدع يضطلع به الحزب دون كلل أو ملل. وتعتبر هذه الوظيفة الايدولوجية عاملا حيويا

والتخطيط، والتنشيط، والرقابة. وبهذه الصفة يعمل دوما على تعميق ايدولوجيته في نطاق التوجيهات المحددة في هذا الميثاق.

والمؤتمر، عاديا كان أو استثنائيا، هو الهيئة العليا للحزب، ويتكون من مناضلين تنتخبهم القاعدة بكيفية ديمقراطية، ويشارك فيه مناضلون آخرون يحكم مسؤولياتهم، وممثلون للجيش الوطني الشعبي.

يعمل المؤتمر ويصادق على القوانين الاساسية للحزب، الذي يجب أن يخضع تسييره لمبادئ المركزية الديمقراطية، كما يضبط التوجيهات الايدولوجية للثورة، ويرسم السياسة العامة للبلاد، ويحدد الاهداف التي يجب تحقيقها، وينتخب اللجنة المركزية للحزب، ويؤكد انتخابها للامين العام، ويرشحه لمنصب رئيس الجمهورية، كما يقر الخطوط العامة للمخططات التنموية.

وبما أن الميثاق الوطني هو الوثيقة الايدولوجية، والمرجع الاساسي لبناء المجتمع الجزائري، فان المؤتمر يستطيع أن يعمق مفاهيمه وتوجيهاته، كما يستطيع أن يدخل عليه التسويات والتعديلات الضرورية، على ضوء ما يمليه تطور الثورة في جميع الميادين. ويمكن القيادة السياسية، أن تطرح الميثاق للمناقشة الشعبية الواسعة، كلما دعت الضرورة الى ذلك.

تتجسد قيادة البلاد في وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة. وفي هذا الاطار تتولى قيادة الحزب توجيه سياسة البلاد ومراقبتها.

وعلى هذا الاساس، تسند مسؤولية مراكز الحل والعقد في الدولة الى أعضاء في قيادة الحزب، بينما تسند مناصب المسؤولية الاخرى، في أجهزة الحزب والدولة الى مناضلين. كما أن الترشيحات للهيئات المنتخبة يقدمها الحزب ويعرضها للاقتراع العام.

ويتولى الحزب مسؤولية الاشراف على عملية الانتخابات انطلاقا من طبيعتها السياسية.

ثالثا - المناضلون :

ان حزب جبهة التحرير الوطنى يستمد قوته من ارتباطه المتين بالشعب، لان الحزب لا يستطيع تنظيم الجماهير وتعبئتها، ان هو لم يحرز ثقتها. وإذا كان مناضلوهم هم القدوة، عملا وسلوكا ونزاهة واخلاصا، فانه يتمكن، حينئذ، من أداء رسالته على الوجه الاكمل.

وان القدرة على التمييز بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة واخضاع هذه لتلك، مهما كانت الظروف، والانصياع للانضباط الحزبى، والالتحام بالحزب وقيادته، والعمل على دعم وحدة قيادة الحزب والدولة، وممارسة النقد والنقد الذاتى مع التقيد بمبادئ المركزية الديمقراطية، والمحافظة على السلوك الاشتراكى، والحرص الشديد على حسن اختيار المسؤولين على كل المستويات، هى كلها الاسس الواجب توفرها فى المناضلين، اذ بدونها لا يمكن أن يضطلع الحزب بدوره كقائد للثورة.

وهذا يستلزم أن يكون لكل مناضلى الحزب وحدة تصور لكل القضايا الاساسية للثورة، حتى يتمكنوا من معالجة المشاكل اليومية بنفس التصور والتوجيه.

وعلى هذا الاساس لا يستطيع ان يتحصل على صفة النضال الا المقتنعون بمبادئ حزب جبهة التحرير الوطنى الذين يلتزمون بتطبيقها، وينذرون أنفسهم للعمل من أجل تحقيق مثلها العليا، ويكافحون باصرار من أجل ترسيخ مقومات الشخصية الوطنية، العربية الاسلامية، وانتصار الاختيار الاشتراكى المحدد فى هذا الميثاق.

فعندما يلتحق المناضل بصنف حزب جبهة التحرير الوطنى، يكون قد الزم نفسه بخوض نضال لا هوادة فيه، من أجل أن تتحقق الثورة كاملة، مقتنعا أن هذا هو أهم مثله العليا.

ومع هذا، يجب على كل مناضل أن يكون مضرب المثل فى وعيه وحسه المدنى، حماسا فى

لتماسك القوى الثورية، وتعزيز الوعى الاشتراكى ونشره، وتحقيق التعبئة الدائمة للشعب حول أهداف الثورة.

وعلى الحزب، كى يضمن التماسك المطلوب بين صفوفه، أن يجمع ضمن تنظيماته بين الانضباط الصارم واشاعة الديمقراطية المسؤولة على أوسع نطاق، وان يسعى للتوفيق بين ما يتطلبه الشعور المرهف بمقتضيات التنظيم من جهة، وروح المبادرة التى يجب أن يتحلى بها مناضلوهم من جهة أخرى.

ان تعميق نضج الجماهير السياسى، وشحن مداركها الثورية، هما ما يستهدفه كل عمل ايدىولوجى ملموس. وهذا يحتتم أخذ النقد الموضوعى بعين الاعتبار، ورفض التدجيل مع المحاربة الصارمة لكل النعرات الجهوية والقبلية والعشائرية والمحسوبية، وكل ما من شأنه تشتيت الصفوف.

وفى نفس هذا السياق، تجدر الإشارة الى أن خلية الحزب هى المدرسة الاولى للنضال الايدىولوجى، وهى التنظيم القاعدى، ومركز الاشعاع، والاداة الاساسية للعمل السياسى والايدىولوجى فى أوساط الجماهير. ومع هذا، يتعين على الحزب أن يكيف تنظيمها، وتركيباتها البشرية، وأساليب عملها، حتى تسير تطور المجتمع، وطبيعة المهام والاهداف التى يجب تحقيقها. وبحكم هذه المكانة التى تتمتع بها فانها مدعوة الى العمل لاستقطاب الوطنيين المخلصين والاطارات الكفأة، وحثهم على الانخراط فى الحزب.

وان خلية المؤسسة، التى هى الاداة التى تمكن الحزب من مباشرة مسؤوليته السياسية على مستوى الوحدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية والخدمات، ستبقى الاطار المفضل الذى يجب تدعيمه باستمرار من أجل تقوية الصلة بين النضال والعمل.

أن يقوموا به والمكانة التي تعود اليهم في المجتمع الاشتراكي.

بيد أن هذا لا يعنى ابعاد سواهم من الفئات الاجتماعية الاخرى غير المستغلة، فالحرفيون والتجار مثلا، هم جزء طبيعي من الثورة، ومعهم يمكنهم أن ينخرطوا في صفوف الحزب.

وان اتساع أبعاد الثورة وتنوع مهامها المتمثلة في بناء المجتمع الاشتراكي يفرضان على الحزب أن يدعم بنياته بصورة ملائمة، وان يسهر على توفير كل الشروط المادية والمعنوية لممارسة النشاط النضالي، مع الحرص على حماية المناضلين حتى يتمكنوا من أداء مهامهم بكل نجاح واعتزاز، خاصة في ابداء الرأي، ومعارضة الانحرافات والسلبيات.

رابعا - الاطارات :

واذا كان النجاح فيما ترمى اليه الثورة من اقامة صرح اقتصادي واحداث تغييرات اجتماعية يتطلب نهجا سياسيا سليما، ومنظورا مستقبليا واضحا، فان النتائج المرجوة تظل متوقفة على الرجال الذين تناط بهم مهمة التنفيذ.

وتتحمل الاطارات في جميع المستويات مسؤولية خاصة فيما يتعلق بانجاز مهام الثورة، ومن هنا يكتسى اختيارهم طابعا استراتيجيا حاسما.

ذلك أن الاطارات اما أن يكونوا قوة دفع للثورة واما أن يشكلوا، على العكس من ذلك، عائقا للجهود المبذولة في سبيل التنمية، وعلى ضوء تصرفاتهم وسلوكهم، تحكم الجماهير على مدى سلامة الحركة الثورية معنويا وسياسيا. ولذا فان التعبئة الشعبية ونجاح مهام التنمية مرهونان بما تتحلى به تلك الاطارات من خصال.

ان اختيار الاطارات المؤهلة يعنى الاعتماد، بالدرجة الاولى، على الالتزام، مما يتطلب توفر معايير ايدولوجية وسياسية محددة تتطابق مع اختيارات هذا الميثاق ومبادئه. وذلك يعنى

العمل، وأداء للواجب، وان ينتهج سيرة مثالية، ويضع مصلحة المجتمع فوق المصلحة الشخصية، ويعيش من اجرة عمله لا غير، ولا يتعاطى مباشرة أو بصورة غير مباشرة أى نشاط آخر يدر عليه مالا باستثناء الانتاج الفكرى والعلمى.

فالحزب لا يكون قويا وقائدا الا بقدر ما يكون مناضلوه أكثر اخلاصا من غيرهم في الدفاع عن مصالح الشعب.

فعلى المناضلين أن يستوعبوا القاعدة النظرية التي ينطلق منها تصورنا للمجتمع طبقا لما جاء في هذا الميثاق. وبهذا الصدد يتعين عليهم أن يكتسبوا تكويننا مزدوجا على الصعيدين النظرى والتطبيقي. وهذا يستلزم التدقيق في اختيار المكونين من بين الذين تمرسوا على العمل النضالي، وبرهنوا على تشبعهم بايدولوجية حزب جبهة التحرير الوطنى، وتمتعهم بمستوى فكرى رفيع، وقدرتهم على التوفيق السليم بين النظرية والتطبيق.

ان التكوين الايدولوجى للمناضلين والاطارات لا يمكن فصله عن الحياة الديمقراطية داخل الحزب، اذ هو الذى يجعل المناضلين قادرين على طرح ما يستجد من قضايا داخل خلاياهم، وأمام الهيئات العليا، ان اقتضى الامر.

اما النقد والنقد الذاتى فهما واجب وحق، قى ذات الوقت، بالنسبة لكل مناضل، لان ذلك يسمح بتعزيز مصداقية الحزب، وحفز نشاطاته المبدعة، وتمتين اتصاله بالجماهير. وعلى المناضل أن يكون شجاعا في الدفاع عن آرائه، وان لا يتردد في الكشف عن النقائص واقتراح الحلول لها.

وينبغى أن يحتل العمال والفلاحون موقعا بارزا في صفوف حزب جبهة التحرير الوطنى، لانهم يشكلون الاغلبية الساحقة من الشعب فحسب، بل لان ذلك يتناسب والدور الذى يجب

انشاء المناضلين المحنكين ايدولوجيا وسياسيا، الذين يدركون ادراكا سليما مواطن مصلحة الدولة الاشتراكية وفقا للخط السياسى للحزب، ويدافعون عنها بكل حماسة ويتفانون فى أداء واجبهم الى درجة التضحية من أجل ترجمة مثل الثورة العليا الى واقع محسوس.

وبقدر ما يكون التكوين الايدولوجى للاطارات سليما يوفق هؤلاء فى ايجاد حلول للمشاكل طبقا للاتجاه الذى يرسمه حزب جبهة التحرير الوطنى.

وان اختيار الاطارات المؤهلة معناه كذلك استكشاف العناصر التى تتوفر فيها الكفاءات التقنية، والخبرة الضرورية، والدراية الحقة بأساليب تنظيم الشؤون العامة وتسييرها.

ومن ناحية أخرى، فاختيار الاطارات المؤهلة يعنى ترقية كل مناضل نزيه ملتزم يفضل مصالح الثورة على مصلحته الشخصية، ويعيش من ناتج عمله لا غير، اذ لا يمكن الجمع بين الثروة واحتلال موقع طليعى فى الحزب ومنظّماته الجماهيرية، لان فى ذلك تناقضا يجب ازالته دون تحفظ لتفادى خطر نشوء انحرافات مضرّة، من شأنها أن تفرغ حركتنا الثورية من محتواها الايدولوجى.

ان امتلاك قناعات سياسية متينة، والاخلاص التام للبلاد يجسدان الملامح الرئيسية للاطارات، وان النزاهة والكفاءة والالتزام بايديولوجية حزب جبهة التحرير الوطنى هى المعايير الاساسية التى يجب توفرها فى كل اطارات الحزب، والجيش والادارة، والمؤسسات الاشتراكية، والمنظمات الجماهيرية، والاتحادات العلمية والثقافية والمهنية.

كما أن توزيع الاطارات يجب أن يخضع لمهام البناء الاساسية مع السهر على أن يتم استعمالهم على الوجه الاكمل، وتوزيعهم حسبما تفرضه الاولويات.

وان مصلحة الثورة تقتضى ترقية جريئة للشباب القادرين على بث روح الحماسة فى جميع

المجالات وعلى الاسهام، بنظرتهم الجديدة، فى معالجة الامور. وينبغى أن تتم هذه الترقية للشبان المتمرسين وفقا لمبدأ التكامل الوثيق بين الاطارات المتقدمة والاطارات الناشئة، وذلك هو قانون التطور المستمر للثورة.

خامسا - المنظمات الجماهيرية :

ان المنظمات الجماهيرية امتداد طبيعى لحزب جبهة التحرير الوطنى، عليها أن تستجيب لاحد المتطلبات الجوهرية للثورة، الا وهو تعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، التى تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح فى بناء الاشتراكية.

والمقصود هنا تنظيم المجاهدين، والفلاحين، والعمال، والشباب، والنساء، فى جميع المستويات وعلى أوسع نطاق، والعمل على تعميق وعيهم بمسؤولياتهم، وبالدور المتعاظم الذى يجب أن يضطلعوا به فى بناء الوطن.

وتشكل المنظمات الجماهيرية، تحت اشراف الحزب وتوجيهه ومراقبته، مدرسة للتربية المدنية والانضباط النضالى وتلقين الديمقراطية الاشتراكية، وهى كذلك أجهزة نشيطة لنشر ايدولوجية الحزب ومورد للطاقت النضالية التى تعد أحد الروافد الاساسية التى تمد الحزب بالمناضلين.

ومن البديهي أن بلوغ هذه الغاية ليس بالامور السهل، خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار أخطار التحديات الثقافية الامبريالية التى ترمى الى شل العقول ونشر الآفات الاجتماعية التى تعرقل حركات النمو والتطور والتقدم فى جميع الميادين. لاجل ذلك ينبغى أن تعمل المنظمات الجماهيرية على ترقية أعضائها، فترفع مستواهم الثقافى والسياسى، وتشحن حسهم الوطنى، وتحسن تكوينهم التقنى والمهنى. وبذلك فقط تستطيع أن تجعل منهم منتجين أحرارا وحماة للمكتسبات الثورية.

والى جانب انشطتها الخاصة تقوم بأعمال تتصل بالتنمية الوطنية فتجمع بين التوعية السياسية والايدولوجية والتربوية، من جهة، والمهام العملية الناشئة عن الاختيارات الكبرى للبلاد، من جهة ثانية.

كما أنها تشارك فى حياة الامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتخضع فى تسييرها الداخلى، لقوانينها الاساسية ونظمها الخاصة، التى يجب أن تتطابق خطوطها الرئيسية مع ايدولوجية الحزب وتوجيهاته. واذا كان الحزب يؤدى ازاء المنظمات الجماهيرية دور الحافز والموجه والمراقب، فان واجبه أن لا يضعف امكانيات المبادرة لديها، فضلا على أن يحل محلها. وحفاظا على سلامة التوجيه السياسى، فان مناصب المسؤولية داخل المنظمات الجماهيرية والتنظيمات العلمية والثقافية والمهنية لا تسند الا للمناضلين. أما التنسيق بين هيئات مختلف المنظمات الجماهيرية على جميع الاصعدة، فانه من اختصاص الحزب.

1 - المنظمة الوطنية للمجاهدين :

لقد كان المجاهدون هم القوة الطلائعية فى الكفاح من أجل التحرير الوطنى. ويشكل الذين يعملون منهم اليوم فى صفوف الحزب وأجهزة الدولة، مع أجل استمرار الثورة وانتصار أهدافها فى تحقيق الاشتراكية، طاقة ثورية هائلة.

ومن هنا يتحتم أن تصبح المنظمة الوطنية للمجاهدين تنظيما طلائعيا قويا، يساهم بفعالية فى دعم الحزب والدولة. وعلى هذا الاساس يجب أن تضم صفوفها كل المجاهدين الذين شاركوا فعليا فى الكفاح من أجل التحرير الوطنى ويواصلون النضال من أجل انتصار الاختيار الاشتراكى للبلاد.

ان المنظمة الوطنية للمجاهدين، لمدعوة أيضا الى تطوير نشاطها، باعتبارها مصدرا لتزويد الحزب والدولة بأكثر العناصر وعيا والتزاما،

وتأكيد دورها بوصفها حارسا يسهر على الثقايد الثورية لكفاح الشعب الجزائرى. وهى، اذ تؤمّن الارتباط الوثيق بين الماضى والحاضر، متجهة به نحو المستقبل، عليها أن تسعى لتخليد المائر الحية للنضال البطولى مع أجل التحرير الوطنى، وان تفرس فى الاجيال الصاعدة خاصة، روح ثورة أول نوفمبر، وقيمها الخالدة.

وهذا يستلزم أن لا تكون المنظمة الوطنية للمجاهدين مجرد جمعية تستهدف الدفاع عن مصالح أعضائها فقط، لان حماية الحقوق الخاصة بالمجاهدين وذوى الحقوق وصيانة كرامتهم فى مجتمع هو فى عنفوان التحول، تعتبر واجبا وطنيا، يدخل ضمن اختصاصات مؤسسات الحزب والدولة.

2 - الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين :

ان الاضطلاع بالمهام العديدة والمتشعبة للقطاع الفلاحى المتمثلة فى تغيير وجه الريف تغييرا جذريا، يستوجب بالدرجة الاولى، مساهمة الفلاحين الذين يتولون شؤونهم الخاصة بأنفسهم فى اطار منظماتهم « الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين »، الذى يجب عليه أن يوفر لأعضائه كل الظروف اللازمة ليتمكنوا من الدفاع عن مصالحهم والسهر على تحديث تقنيات الانتاج وتطوير أساليبه.

والاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين منظمة جماهيرية تضم فى صفوفها فئة من القوى الاساسية للثورة، تتمثل فى كل المستفيدين، والمستصلحين، وعمال القطاع الفلاحى، والفلاحين ومربى الماشية والاطارات المرتبطة مباشرة بالعمل الفلاحى. ومن ثمة، فان عليه أن يهتم بقضايا الانتاج، وأن يستكشف مواطن الضعف، وأن يعمل بمساعدة الهيئات المعنية على ازالته. كما عليه أن يجعل الاهتمام بتعاونيات الخدمات الفلاحية ضرورة ملحة يفرضها ارتباطها الوثيق بدعم ظروف الانتاج وتحسين الانتاجية.

المادية للاقتصاد الاشتراكي، وخلق الشروط الموضوعية الكفيلة برفع شأن العمل، كما أنها ترمى الى جعل كل العمال يتحررون من فكرة الاجير المحايذ، ويدركون أنهم مسؤولون مغنيون مباشرة بمصير المؤسسات التي ينتمون اليها.

كل هذه المهام النبيلة هي التي ستجعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين يتحول الى مدرسة لتكوين العامل الصالح والمناضل الاشتراكي، والى تنظيم جماهيري يفيض بالحماسة والحيوية، قادر ليس على التعبئة والتجنيد فقط ولكن كذلك على التوعية والتكوين، وهي حلقات متكاملة وضرورية لتحقيق المزيد من المكتسبات والحفاظ عليها.

وبهذا الصدد، ينبغى التأكيد على أن التسيير الاشتراكي للمؤسسات مكسب ثوري، يجب أن يدعم. لكن ذلك لن يتأتى الا اذا تمكن الاتحاد من توعية العمال، بحيث يدركون أن التسيير الحقيقي هو مضاعفة الجهد والتفاني في الشغل لزيادة مردوديته، وصيانة وسائله.

وفي القطاع الخاص، فإن الاتحاد يقوم بالدفاع عن الحقوق الاجتماعية للعمال وحماية مصالحهم وشحن حسهم المدني، ويعمل على خلق الظروف الموضوعية التي تجعل القطاع الوطني الخاص مكتملا للقطاع العام ومجنندا في اطار مخططات البلاد التنموية، بغية التصدي لمحاولات الاستغلال والهيمنة التي تقوم بها الاحتكارات الاجنبية.

4 - الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات :

لقد برهنت المرأة الجزائرية، خلال مرحلة الكفاح المسلح، على استعدادها للتضحية والكفاح بشجاعة وتфан من أجل الاستقلال الوطني، وتشبيد المجتمع الجديد، وقد دفعت ثمننا غاليا من أجل أن تكتسب حقوقها كاملة في بلاد استكملت تحررها.

وان الثورة الجزائرية، اذ تعمل، اليوم على تجسيد تطلعاتها بتوفير الشروط الموضوعية التي تساعد على أن تتبوأ مكانتها في المجتمع، لتهدف

ومع هذا المنطلق يتعين على منظمة الفلاحين القيام بتعبئة هذه القوى الاساسية وتجنيدها، في اطار ايدولوجية حزب جبهة التحرير الوطني والسعى لتمكينها من مسايرة التطور العصري السريع الذي يشهده هذا القطاع وتحقيق مطامحها المشروعة المتمثلة في رفع الانتاج وضمان الامن الغذائي، والاسهام في تحقيق الاكتفاء فيه كماً ونوعاً، والاستعداد لمرحلة ما بعد البترول.

ان هذه الاهداف السامية، السياسية والتنموية لا يمكن أن تحققها المنظمة الا بمساندة الهيئات السياسية والادارية المعنية بهذا القطاع الحيوي، وتعميم المكننة والاساليب العصرية المستعملة في هذا الميدان، وتوفير المياه، وحسن استغلالها، وتوزيعها توزيعاً رشيداً، مع الاعتناء أكثر باليد العاملة الفلاحية بادخال العناصر الشابة وضمان تكوينها تكويناً فلاحياً تقنياً معاصراً لتتمكن من الاستغلال الامثل للوسائل الموضوعية تحت تصرفها من جهة، ومسايرة التقنيات المستجدة، من جهة أخرى.

3 - الاتحاد العام للعمال الجزائريين :

ان الحق النقابي مضمون لجميع العمال. يملك جميع العمال حق الانخراط في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وعلى هذا الاساس يمارس الاتحاد صلاحيات تأطير العمال وتنظيمهم وتجنيدهم. ويعتبر عاملاً كل شخص يعيش من حاصل عمله اليدوي أو الفكري، ولا يستخدم غيره في نشاطه المهني.

وبما أن العمال يؤدون دوراً بالغ الأهمية في تحقيق مضاعفة الانتاج وتحسين الانتاجية، فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كتنظيم جماهيري مطالب بتوفير كل الشروط الموضوعية التي من شأنها أن تسمح للعامل بالارتقاء الى مستوى الوعي الذي يمكنه من ادراك المسؤولية الملقة على عاتقه، والتي تهدف الى تجنييد كل السواعد المنتجة من أجل مضاعفة ثروة الامة عن طريق دعم القواعد

وعلى الشباب المثقف خاصة أن يكون مرتبطا بالجماهير التي هو تابع منها، لأن ارتباطه بها واحتكاكه بمشاكلها اليومية من شأنهما أن يجعله يتدرب تدريبا مفيدا على ممارسة المهام السياسية والايديولوجية للثورة. وينبغي أن تترتب على تعليم الشباب التزامات محددة حيال المجتمع، تحتم عليه تسخير معارفه لفائدة الجماهير الشعبية، وذلك لا بوضع نفسه في خدمة مصالحها فحسب، بل بقيامه أيضا، ضمن صفوفها، بعمل يرمى الى رفع مستواها الثقافي ووعيتها الاجتماعية.

وينبغي ألا يبقى أى شاب بمعزل عن التربية الايديولوجية التي تعمق الوعي الثورى لديه وتوطد الاواصر التي تشده الى الشعب، وتربطه بالواقع الوطنى، فى اطار منظمة الاتحاد الوطنى للشبيبة الجزائرية.

وهكذا فان الامر بالنسبة للشبيبة هو أن تكون على وعي جيد بالمشاكل الكبرى التي تواجهها البلاد، وبما تم انجازه، من تقدم، وبالتحولات المطلوبة فى المستقبل من أجل استئصال البؤس والجهل والقضاء على استغلال الانسان للانسان والعمل على اقامة المجتمع الاشتراكى.

واذا كان الاتحاد يتولى عملية التجنيد بكيفية تسمو على الفروق الاجتماعية، فانه لا تجوز الغفلة عن كون الاخطار التي تواجه الشباب كثيرة ومتنوعة نتيجة المحيط الذى يتحرك فيه ومن جراء احتكاكه بتيارات سياسية وايديولوجية اجنبية متعددة.

ومن هنا فان الاخطار المترتبة على هذا الوضع لا يمكن مواجهتها بالارادية، كما كان الشأن فى الماضى، بل ان مواجهتها تتطلب دراسة عملية وموضوعية دقيقة للحقائق الاجتماعية والسياسية، ولطبيعة التكوين الانسانى فى تفاعله وتأثره بالتيارات المختلفة التي يزخر بها محيطه القريب والبعيد. لاجل ذلك يتعين على الاتحاد أن يولي الحركة الكشفية وطلاب الجامعات عناية خاصة وأن ينفذ الى مختلف مستويات التعليم، والمعامل، والمزارع، والاحياء، وأن يشحن قدراته فى مجالات

الى تمكينها من الاندماج الفعلى فى مسيرة التنمية حتى تضمن مساهمة ملايين النساء الجزائريات اللائى يشكلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطنى.

وحتى يستطيع الاتحاد الوطنى للنساء الجزائريات القيام بمهامه كاملة والاستجابة لمتطلبات التطور والاسهام فى تنظيم الاسرة والمجتمع، يتعين على الحزب والاجهزة التنفيذية فى الدولة أن تعمل على توفير كل الشروط الضرورية، المادية منها والمعنوية، الكفيلة بضمان السير الطبيعى للاتحاد فى مختلف المستويات.

ان التحول الاجتماعى الذى احدثته الثورة فى وضعية المرأة يحتم على الاتحاد أن يبذل مجهودات أكبر للاضطلاع بدوره فى قيادة المعركة الموجهة لتخليص الذهنية النسائية والذهنية الرجالية، على حد سواء من روااسب نظرة متخلفة تحقيرية لا تستند الى أساس صحيح من دين أو علم أو أخلاق.

ولا يخفى أن مثل هذه العملية تقتضى تخطيطا اجتماعيا وثقافيا يتجاوز نطاق الاتحاد الوطنى للنساء الجزائريات، كما تتطلب عناية شاملة بالمواطنات فى المدن والارياف مع مراعاة خصوصيات الاوضاع الاجتماعية المختلفة، لان المطلوب هو تحقيق الهدف المنشود عن طريق الاقناع والطوعية، لا عن طريق الفرض والاكراه، ولان المرأة تؤدى الى جانب الرجل دورها فى اعداد آجيال الغد التي يتوقف عليها مستقبل الثورة.

5 - الاتحاد الوطنى للشبيبة الجزائرية :

ان الشباب الجزائرى لا يستطيع أن يرتفع الى مستوى المسؤوليات التي تنتظره الا اذا تشبع بعظمة المهام التي سيضطلع بها، ورفض أن تكون أفكاره وسلوكه انعكاسا لانماط مضرة، فالتقليد الاعمى لانواع السلوك المستوردة من بيئات اجتماعية مختلفة يشكل عامل تثبيط ويمثل انحرافا معاديا للقيم الوطنية والمبادئ الاشتراكية.

سنة 1954، الى واقع الديمقراطية الشعبية الذى فرضته الجماهير سعيا لبناء المجتمع الاشتراكى.

وتستمد الدولة الجزائرية سلطتها من الارادة الشعبية وسمتها من خصائص الشعب وتقاليده العريقة. فهي جمهورية شعبية الطابع، اسلامية العقيدة، اشتراكية المنهج، واحدة الحزب، ديمقراطية المؤسسات، عصرية التوجه، يحدد الدستور علاقات مختلف وظائفها، وأجهزتها، والاحكام التى تسيروها.

وهكذا كان انبعث الدولة الجزائرية، تعبيرا صادقا عن الارادة الشعبية، وضمانا أكيدا للاستقلال الوطنى وحرية المواطنين متسمة بالجدية والاستقرار والقوة، تسيروها القوانين، وتحترم القيم الاخلاقية والمثل العليا، وتستمد علة وجودها وفعاليتها، وسلطتها، من ارادة الشعب وتقاليده اياها. ولهذا ينبغى ترسيخ مفهوم الدولة وتعميق الوعى بمهمتها وبدور أجهزتها فى خدمة المجتمع.

واذا كان مفهوم الدولة يتمثل، أولا وقبل كل شىء، فى غايتها الاجتماعية وفى محتراتها الايديولوجى، فان هذا المحتوى وتلك الغاية لا بد أن يتجليا فى التحولات الكبرى التى تحققها البلاد، فى اطار تجسيد ايديولوجية حزب جبهة التحرير الوطنى.

ثانيا - الدولة والبناء الاشتراكى :

ان الدولة فى الجزائر أداة لتحقيق سياسة الثورة الرامية لتجسيد مظاهر الجماهير الشعبية. وان الوسائل الرئيسية للانتاج فى الدولة الجزائرية موضوعة بين ايدي الجماهير الشعبية، تستثمرها لفائدتها ويقوم المحتوى الاجتماعى للدولة على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ولا يقتصر دورها على تدخلات محدودة فى الحياة الاقتصادية. ومن ثم تعمل الدولة على أن لا تكون ثمار التنمية الاقتصادية حكرا على فئة محظوظة، بل تضمن لكل مواطن حقه حسب عمله.

التربية السياسية والتكوين الايديولوجى، زيادة على الدور الذى ينبغى أن يتكفل به الى جانب الاجهزة المختصة فى ميادين التكوين المهنى، ومحو الامية، وتنمية الانشطة الثقافية والترفيهية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن مظاهر الغزو الثقافى.

6 - التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية :

ان تنمية البلاد الشاملة التى تعتمد على مجهودات القوى الاساسية للثورة، والفئات الاجتماعية الاخرى، تفرض على الحزب الاهتمام بالتنظيمات العلمية والثقافية. والمهنية من خلال الاشراف والتوجيه والرقابة بغية تعبئة أكبر عدد من أفراد هذه الفئات وتنظيمها، واستقطابها، وتمكينها من الاسهام فى معركة البناء والتشييد مع جهة، ومن التعبير بكل حرية ومسؤولية، عن انشغالاتها داخل اطرها النظامية من جهة اخرى.

ومن ناحية ثانية فان هذه التنظيمات تستجيب لمطلب الحرص على استمرار الطابع الشمولى للثورة الذى يشكل عاملا أساسيا لدعم نشاطات المنظمات الجماهيرية فى مجال نشر الوعى السياسى والايديولوجى والثقافى والعلمى ورفع المستوى التقنى والحرفى.

الفصل الثانى الدولة

لقد استعادت الدولة الجزائرية وظيفتها التاريخية بفضل كفاح مرير وتضحيات جسام قدمها الشعب كله فى مختلف مراحل هذا الكفاح، فتجسدت بذلك السيادة الوطنية المستردة بعد اختفاء دام أكثر من قرن.

أولا - مفهوم الدولة :

ان مفهوم الدولة الجزائرية ككيان عريق أعادت بناء صرحه جبهة التحرير الوطنى، قد مر بمراحل انتقلت خلالها من مفهوم الديمقراطية الاجتماعية، كما نص على ذلك بيان أول نوفمبر

والثقافى وفى الادارة والمراقبة ضرورة تفرضها الثورة. ومن هنا تكون المجالس الشعبية أجهزة رئيسية لسلطة الدولة تتجسد فيها ارادة الشعب. وهذه المجالس المؤسسة على المستوى البلدى والولائى والوطنى تشكل هيئات تقرير وتنفيذ وتشريع ومراقبة.

رابعاً - الدولة والمواطن :

ان الدولة الجزائرية، باعتمادها الديمقراطية الاشتراكية، تضمن الحرية الحقيقية للفرد، فتحرره من كل أشكال استغلال الانسان للانسان، وتحميه من البطالة والمرض والفقر والقلق على مصير أبنائه، وتعمل على الغاء الامتيازات، وتملك الفلاح الارض، وتجعل العامل مسيراً مسؤولاً، وتعيد توزيع الدخل الوطنى لصالح الجماهير، وتفتح لها آفاق الرقى. وبهذا تهىء الديمقراطية الاشتراكية الظروف الموضوعية ليمارس المواطنون حرياتهم الاساسية وحقوقهم فى اطار القانون، فتضمن الحريات العمومية، وبخاصة حرية التعبير، والرأى والتفكير، والتنقل.

وبالاضافة الى ذلك فهى تحدد واجبات المواطن نحو المجتمع، لان تطور البلاد وارتفاع المستوى المعيشى للجماهير الشعبية يتوقفان، بالدرجة الاولى، على التزام كل واحد بأداء واجباته، والتعلى بالروح الوطنية. وتعميق التضامن الوطنى، واذكاء الحس المدنى، والانضباط، واحترام القانون، والاخلاص للصالح العام، والحفاظ على الاملاك العمومية.

واذا كان من المبادئ العليا للثورة ألا يعلو أحد على القانون، فانه يجب أن يتجسد هذا المبدأ فى جميع مؤسسات الدولة وكل أجهزتها.

ومن ثمة فان حماية المواطن هى احدى الوظائف الاساسية للدولة، اذ عليها أن تضمن له الامن والتمتع بشمار عمله بكامل الاطمئنان. وتقوم بهذه الوظيفة مصالح الامن باعتبارها جهازاً ضرورياً للقضاء، وأداة تسهر

ومعنى ذلك ان تحكم الدولة فى الاقتصاد لا يقتصر على تغيير علاقات الانتاج فحسب، بل يمتد الى تطوير الطاقات الانتاجية الى أقصى حد باعتبارها القاعدة المادية للتنمية الاشتراكية. وفى هذا الاطار، تعمل أجهزة الدولة على مضاعفة انتاج الثروات المادية، وتؤمن الرقى الاجتماعى، والثقافى، وتعميم التعليم، وتضمن الرعاية الصحية للمواطنين، وتسهر دوماً على رفاهيتهم.

وفى هذا الاتجاه بالذات، يجب على أجهزة الدولة ان تعمل، فى اطار تطبيق سياسة الحزب، على تعزيز الثورة فى مجالات الزراعة والصناعة والثقافة بوصفها مهام أساسية فى عملية البناء الاشتراكى.

ثالثاً - الدولة والديمقراطية :

ان الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية تعبر عن تطلعات القوى الاساسية فى المجتمع، وتقوم أساساً على مشاركة الجماهير الشعبية فى تسيير شؤونها من خلال المجالس الشعبية المنتخبة التى تمكن القوى الاساسية للثورة من ممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعلية فى عملية التنمية الشاملة.

ان الديمقراطية فى الجزائر تضمن للجماهير الشعبية ممارسة الحكم لتحقيق، بذاتها ودون عائق، تطلعاتها المشروعة، ولتدافع عن مكتسبات الثورة. وخلافاً للتصور الذى يجعل الديمقراطية مقتصرة على الحياة السياسية دون سواها، فان قواعد الديمقراطية فى الجزائر تبنى على تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج ومساهمة القوى الاساسية ومجموع المواطنين فى ايجاد الحلول لاهم القضايا التى تطرح فى مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالدولة الجزائرية، اذن، دولة ديمقراطية فى أهدافها وتسييرها، لان المساهمة النشيطة للشعب العامل فى التشييد الاقتصادى والاجتماعى

واختيار رجال أكفاء سياسيا وإداريا، مع جعل اللغة الوطنية لفئة التكوين والتعامل، والعمل لتكثيف الإجراءات وتسهيلها وتوحيدها.

وترتكز سياسة اللامركزية على توزيع متزن للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية في إطار وحدة الدولة. فتتولى السلطة المركزية مهام التصور، والتخطيط والتوجيه، والرقابة والتنسيق، والمتابعة وتنشيط الأجهزة التنفيذية القاعدية، والفصل في القضايا ذات الأهمية الوطنية، في إطار الأهداف المسطرة، وطبقا للتوجيهات الأساسية، ومن خلال الرقابة الميدانية والسهر على احترام تطبيق القوانين.

وتتضلع الولاية، باعتبارها حلقة وصل بين البلديات والإدارة المركزية، بالمهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعميم التنمية في إطار تنفيذ البرامج والمخططات في المستوى الولائي، وتنشيط الجماعات المحلية في شتى الميادين من خلال المتابعة الميدانية، كما تساهم في إعداد استراتيجية التنمية والتخطيط وتطبيقها.

أما البلدية، بصفاتها الخلية الأساسية للدولة وأداة لتقريب الإدارة من المواطن، فإنها تجسد روح الديمقراطية الشعبية من خلال تعاملها المباشر مع الجماهير التي تتولى تسييرها ومراقبتها عن طريق ممثليها المنتخبين. وتمثل منطلقا قاعديا للتخطيط ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المحلية وإيجاد الحلول للمشاكل التي تطرح عليها. وهذا يقتضى تشجيع روح المبادرة ودعمها لدى البلديات، وتسهيل إجراءات اتصالها بأجهزة الولاية.

وإذا كانت البلدية هي الإطار المفضل لمرض قضايا المواطنين ومعالجتها فإنها تحتاج إلى دعم دائم مستمر بالامكانيات التقنية والبشرية، خاصة الاطارات المؤهلة، لتمكينها من الاضطلاع بالدور المنوط بها، والعمل دوما على مراجعة النصوص التي تحكم سيرها لتتلاءم مع متطلبات المرحلة.

على حماية الثورة من كل أشكال التخريب داخليا وخارجيا، وتساهم في الدفاع عن الوطن.

إن مصالح الأمن هي في خدمة الشعب والمواطن. ويجب أن تكون العلاقات بين المواطن ومصالح الأمن قائمة على الإرادة المشتركة في استتباب الأمن العمومي وحفظه، وصيانة فضائل الثورة. وإن مبدأ مساواة الجميع أمام القانون لهو مبدأ ثابت، وهو يقتضى ضمان الممارسة الحرة للحقوق بالنسبة لجميع المواطنين الذين ينبغي أن يطمئنوا، على أن حقوقهم لن تهضم، وأن باستطاعتهم استعمال الوسائل القانونية لحماية حقوقهم، وفرض احترام حقوقهم.

خامسا - الدولة واللامركزية :

إن الدولة الجزائرية دولة موحدة غير أن هذا لا يمنعها أن تتحصن من أخطار المركزية واستنفال مظاهر البيروقراطية.

ولهذا يجب أن تبني هياكلها على أسس تكفل تحقيق الأهداف المسطرة بأقصى ما يمكن من الفعالية، كما يجب أن تستهدف أنماط تنظيمها تحقيق التنمية السريعة بواسطة الشعب ولفائده. وهكذا لا يجوز للدولة أن تبرز في هياكل تكون فيها مركزية السلطات سببا في خلق جهاز ثقيل يفرض بيروقراطية تعرقل النشاط وتقضى على كل روح للمبادرة لدى القاعدة.

إن الدولة الجزائرية قد اتخذت من اللامركزية أساسا لتطورها وتنظيمها ووسيلة تزيل العراقيل الإدارية وتسعى لجعل غاية أعمال الأجهزة التنفيذية القاعدية، تحقيق الفعالية وتقريب الإدارة من المواطن، وتحرير مجموع الطاقات الحلاقة في كل المستويات، وتمكين الجماهير الشعبية من حل مشاكلها بنفسها.

ولا يتأتى ذلك إلا بإجراء إصلاح إداري، يأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع، ومتطلبات التنمية، ومقتضيات العصر. ويكون هذا باعتماد أساليب إدارية حديثة، وتخطيط محكم، وتكوين راق،

من التمتع المشروع بما له من حقوق، ليظل من الاهتمامات الدائمة للدولة. وهذا ما يستدعي ضبط منهجية دقيقة في اختيار القضاة وتكوينهم، وتحسين كفاءتهم، وحمايتهم من أى تدخل أو اغراء مهما كان مصدره، وتخفيف الاجراءات القضائية والعمل على الاسراع بالبت فى القضايا وتنفيذ الاحكام والقرارات القضائية.

وتعمل الدولة باستمرار على تقريب القضاء من المتقاضين واقامة رقابة صارمة من شأنها اكتشاف الغلل والنقص لان الدفاع عن صلاحيات القضاء، وكذلك الدفاع عن المتقاضى ضد ما قد يقع فيه القاضى من انحراف، شرطان أساسيان للعدالة.

ولهذا فان القضاة مدعوون دائما الى القيام بدور هام باعتبارهم مكلفين بتفسير القوانين وتطبيقها، تحت اشراف المجلس الاعلى الذى يضطلع بالدور الرئيسى فى اثناء الاجتهاد القضائى بغية توحيد تفسير القانون تماشيا مع انشغالاته الكبرى بحركة التشريع.

ومن ثمة تبدو ضرورة تكوين اطرار القضاء تكويننا ايدىولوجيا، دونما أى تدخل فيما يصدره من أحكام. وان تمكين القضاة من فرصة التحكيم النزيه لهو قاعدة أساسية يجب على أجهزة الحزب والدولة احترامها احتراما كاملا، كما يجب أن تتمتع الاحكام التى تصدرها العدالة باسم الشعب بالاحترام التام المطلق.

سابعاً - الدولة والمجالس المنتخبة :

إذا كانت الديمقراطية الشعبية تعنى مشاركة الشعب فى التخطيط والتسيير والتنفيذ، فان المجالس المنتخبة وسائل عملية لتجسيم هذه المشاركة وتعميقها وقنوات أساسية، تمارس الجماهير الشعبية من خلالها مسؤوليتها، فتشارك فى تسيير شؤون الوطن وتشييده، وسن قوانينه، كما أنها أجهزة رئيسية لسلطة الدولة، تطلع عن طريقها على آراء المواطنين فى مختلف القضايا، وتسهر

وتستهدف اللامركزية منح الجماعات المحلية كل الوسائل والمسؤولية التى تؤهلها للقيام بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها، وبذلك تصبح هذه الجماعات هى الجهاز القاعدى للبناء الوطنى الذى يرتبط نشاطه الخلاق بالمشاكل الملحوسة التى تعيشها الجماهير الشعبية، مما يشكل محركا قويا لعملية التنمية فى البلاد.

غير أن اللامركزية لا تعنى، بأية حال، ان السلطة المركزية تغول جزءا من صلاحياتها للمجالس الشعبية دون أن تمنحها، فى نفس الوقت، الوسائل الكفيلة بأدائها، فهى لا تشكل مجرد عملية تحويل للمشاكل من مستوى الى مستوى آخر، بل هى عملية شاملة تخص كلا من الصلاحيات والوسائل. ولا يكون لها أى معنى، إذا كانت المجالس الشعبية التى تملك حرية البت تفتقر الى الوسائل الضرورية لتحقيق ارادتها.

وان سياسة اللامركزية تعتمد قبل كل شئ، على الجماهير الشعبية وعبقريتها المبدعة التى لا يمكن أن تتبلور الا فى العمل وممارسة المسؤولية، فهى تنطوى على مضمون ديمقراطى خالص يجب توسيعه ودعمه على الدوام.

سادساً - الدولة والقضاء :

ان الدولة الجزائرية تنظم أعمالها وتسيير شؤونها فى اطار احترام القانون. وأن ممارسة السلطة داخل جهاز الدولة يجب أن تندرج فى اطار الصلاحيات والمهام الواضحة المحددة بالقانون. وهذا يحتم على أعوان الدولة وخاصة ممثلى السلطة أن يكونوا فى مقدمة من يتصدى للدفاع عن القانون وأن يقوموا بوظائفهم فى اطار الاحترام الصارم لحقوق المواطنين ومصالح الدولة. كما يجب أن تعاقب بشدة أى شطط فى استعمال السلطة سواء كان خرقا للقانون أو انكارا لحقوق المواطنين.

وان تعزيز العدالة من أجل الدفاع عن مكاسب الثورة، حتى تكون قادرة على تمكين كل مواطن

صلاحياتها مع التطور العام للمجتمع وتعزيز دورها في تسيير الشؤون العامة، ومشاركتها الفعالة في اعسداد مخططات التنمية، ومراقبة تنفيذها والعمل على تخليصها من الضغوط والتناقضات وألوان الغموض التي تحد من فعالية دورها، ينبغى أن تظل من الاهتمامات الدائمة للدولة.

ويجب أن يسهر الحزب على اخضاع اختييار المرشحين لمقاييس صارمة تعطى الاولوية لمعايير الكفاءة والاخلاص للمصلحة العامة والالتزام الذي يتأكد من خلال العمل اليومي. ومن ثمة فانه يتولى توجيه هذه المجالس وتنشيطها ومراقبتها وتقييم اعمالها، كما يؤول اليه الدور الاعلى فيما يخص انضباط المنتخبين بصفتهم مناضلين بالدرجة الاولى. وعلى هذا الاساس فان عقوبة المنتخب لا تكون نهائية الا بعد موافقة الهيئات الحزبية المركزية وهذا في اطار القانون.

1 - المجلس الشعبى الوطنى :

ان المجلس الشعبى الوطنى، بصفته، مؤسسة تشريعية يتحمل مسؤولية تطوير التشريع الوطنى واثرائه بقوانين يستوحى اصولها من هذا الميثاق والدستور وتطلعات الجماهير الشعبىة التى يندمج اعضاؤه فى حياتها، فيتحمسون قضايها ويعبرون عن ارادتها فى الدفاع عن المصلحة العليا للوطن وكرامته ويسهرون على جعل النصوص القانونية صورة حية عن الواقع الوطنى.

ومن ثمة يبرز مدى أهمية دور المجلس الشعبى الوطنى بصفته المعبر عن السيادة الشعبىة ومدى تأثيره فى الحياة الوطنىة من خلال ما يسنه من قوانين وما يمارسه من رقابة شعبىة.

2 - المجالس الشعبىة الولائىة :

تحتل المجالس الشعبىة الولائىة مكانة هامة فى حياة المواطن والدولة معا. فهى زيادة على كونها وجها من وجوه اللامركزىة تمثل أداة أساسىة

بواسطتها على الاسراع بانجاز المشاريع والبرامج فى انسجام وتعاون وتكامل لبلوغ المطامح البعيدة وتحقيق الاهداف السامىة.

وقد اكتسبت هذه المجالس تجربة هامة فى تحمل مسؤولية المشاركة الشعبىة فى التخطيط، والتسيير، والتنفيذ، عززت محتواها الشعبى، وأبعادها الديمقراطية والسياسىة، وأهلستها لتكون ترجمة واقعية لشعار «الثورة من الشعب والى الشعب».

وبحكم تجربتها الهامة واحتكاكها اليومى بالجماهير الشعبىة، وحيوية المهام التى تضطلع بها، فان نجاح أى مشروع وطنى يتوقف الى حد كبير على فعاليتها ودعم دورها فى الحياة الوطنىة حتى يمكنها أن تبلغ الحد الاقصى من المشاركة فى التنفيذ.

ان المجتمع فى تغير دائم وتطور مستمر، ولا بد لهذا التطور وذاك التغير أن يمتد اثرهما الى جميع الميادين التأسيسىة والتشريعية والتنظيمىة، فتتجدد وتتسع لتكون جامعة مانعة، ترعى الحقوق وتحفظ الواجبات، وتحمى الفضائل، وتمنع الاجحاف والاستغلال، وتواكب التحول الجذرى الذى يعيشه الشعب الجزائرى، كما تساير انتقال المجتمع ومؤسساته من وضعىة الى أخرى، وتعزز الاستمرار فى توسيع المشاركة الشعبىة، قاعدة الديمقراطية المسؤولة، أو فى توزيع المهام، فى اطار مبادئ حزب جبهة التحرير الوطنى.

ومن هنا فان دور المجالس المنتخبىة يتعاضم باستمرار، لا، لانه يحقق ممارسة الديمقراطية الاشتراكية فحسب، بل لانه يضمن للجماهير الشعبىة ممارسة الحكم حتى تتمكن من أن تحقق تطلعاتها المشروعة وتدافع عن مكتسباتها الثورية وهو ما يفرض أن تكون الاغلبية داخل المجالس المنتخبىة من العمال والفلاحين الى جانب العناصر الثورية المحركة.

ذلك ان تحسين أشكال التمثيل الشعبى والاتقان الذى يجب أن يتعلى به عمل المجالس وتكيسف

الاشتراكية، تحقق بواسطتها المشاركة الفعالة للعمال في التسيير.

وعلى هذا الاساس فان المجالس العمالية في المؤسسات مدعوة الى أن تكون دائما في مستوى المسؤولية التي تتحملها فتعمل على توفير الظروف الملائمة وتحسين وسائل العمل التي تساعد العمال في رفع الانتاج وتطويره وزيادة مردوده وتحسين نوعيته.

الفصل الثالث الرقابة

اذا كانت الثورة تضع ثقتها في الرجال فهذا لا يمنعها أن تفكر في وضع أجهزة للرقابة على جميع المستويات، مهمتها التحقق مما اذا كانت ممارسة المسؤولية وتنفيذ القرارات، يتلاءمان مع ايدولوجية حزب جبهة التحرير الوطنى ويتطابقان مع المقاييس التي ينص عليها القانون.

فما من ضعف يعترى أجهزة الرقابة الا ويكون مصدرا للشطط والاهمال، بل وللرشوة أحيانا ويكون سببا في خلق ظروف تساعد على انحراف المسار الثورى، الامر الذي قد يؤدي في النهاية الى عرقلته. ولذا فالرقابة تعبر عن ارادة الثورة في تسيير البلاد ضمن نطاق النظام والوضوح والرشاد، وفي السهر على وقايتها من أوجه النقص والقصور والانحرافات.

ان الرقابة تضمن بالدرجة الاولى التطبيق الصارم لمبادئ الاخلاق الاسلامية والسلوك الاشتراكي، وعليها أيضا أن تكشف ما يرتكب من مخالفات ازاءها وكذلك التلاعب بأموال الدولة واختلاسها، وأن لا تتردد في انزال أشد العقوبات بمرتكبيها مهما كانت منزلتهم، ومهما بلغت مراكزهم في الدولة.

وعليها أخيرا أن تخرص على كشف كل من تسول له نفسه استخدام وسائل الانتاج التي وضعت تحت تصرف الاجهزة الادارية والاقتصادية

لممارسة السلطة الشعبية بمشاركتها المباشرة في اعداد المخططات التنموية ومتابعة تنفيذها، كما تعتبر حلقة وصل وأداة ربط بين الجهاز الادارى والجماهير في الولاية.

وهكذا، فانها تمثل عاملا فعالا في مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق المطامح الشعبية في الترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وترتبط أهميتها بمدى كفاءة أعضائها، وفعاليتهم، وسهرهم على خدمة الوطن، وحرصهم على تنفيذ المشاريع الوطنية في مختلف القطاعات، واحترامهم للمبادئ الاساسية والاختيارات الشعبية.

3 - المجالس الشعبية البلدية :

المجالس الشعبية البلدية هي الخلايا الاساسية للدولة، تعكس روح الديمقراطية الشعبية وتجسد اللامركزية الامر الذي يسمح لها باكتساب أبعاد ديمقراطية شعبية اشتراكية، وهي امتداد متكامل للدولة تتمثل فيها معظم مهامها، وقد خولها موقعها هذا أن تكون اطارا مفضلا لدراسة قضايا المواطنين ومعالجتها، وتعزيز الترابط الديمقراطي بينها وبين المجالس الاخرى. ولا شك أن هذه الاهمية التي تنفرد بها تتطلب الدعم بالامكانيات البشرية والمادية حتى يمكنها الاضطلاع بالمهام الكبرى الملقاة على عاتقها وتحقيق الآمال المعلقة عليها.

4 - مجالس العمال في المؤسسات الاشتراكية :

ان مجالس العمال المنتخبة في المؤسسات الاشتراكية هي القوة التي تحرك العمل وتدفعه الى الأمام وتنظم جهود العمال وتنسقها وتكوّن جسر الاتصال بينهم وبين ادارة المؤسسة وتمكنهم من المشاركة في تسيير المؤسسات والسهر على زيادة الانتاج ودعم فعاليته الاقتصادية كما تعمل على تعبئة الطاقات لانجاح هذه المؤسسات.

ومن ثمة فانهم مسؤولون عن انجاح هذه التجربة التي تعد بحق مدرسة ميدانية للديمقراطية

بتحمل هذا العبء الثقيل والاضطلاح بهذه الامانة الكبيرة.

وهكذا، تندرج وظيفة الرقابة فى اطار التنظيم المنسجم، فتتكامل فى ممارستها هيئات الحزب والاجهزة التنفيذية والمجالس المنتخبة بكيفية متناسقة من أجل وقاية المجتمع وتراثه من كل أشكال التجاوز والمساس بأسسه أو بأهدافه. ومهما تكن طبيعتها فانه يجب أن تمارس فى اطار منظم، وان تكون مصحوبة بما يترتب على ذلك من مكافأة أو عقاب.

ذلك أن التأكيد على الرقابة يدفع الى الحرص على ضمان كرامة الاطار. فالرقابة هنا تكون حماية له وحافزا وسلاحا يشد يقظته ويشحن فكره ويساعده على تجنب المزالق.

ثانيا - الرقابة الشعبية :

ولكى تكون الرقابة شاملة يتحتم أن تكون أيضا شعبية، اذ بذلك تستجيب لاحد متطلبات الديمقراطية الاشتراكية، فهي تستلهم من المبدأ القائل بحق الجماهير فى الاطلاع على كل شىء، ولاسيما اذا تعلق الامر بقضايا التسيير أو التصرف فى ممتلكات الشعب أو أى مساس بالثروة الوطنية.

ولذا، فانه لا يمكن معالجة هذه القضايا فى نطاق مغلق، بل لا بد أن تخضع باستمرار للتحرى الشعبى المنظم وأن تسلط العقوبة الشديدة على مقترفى المخالفات مع التشهير بهم.

وتستند الرقابة الشعبية الى مؤسسات منتخبة تتوفر فى أعضائها شروط الالتزام والكفاءة والنزاهة، وتمارس فى اطار منظم عن طريق المجالس الشعبية على اختلاف مستوياتها، أى المجلس الشعبى الوطنى، والمجالس الشعبية الولائية، والمجالس الشعبية البلدية، كما تمارس عن طريق مجالس العمال ضمن المؤسسات الاشتراكية.

للدولة، وتسخيرها لاغراضه الخاصة، وان تشدد النكير على مختلف أوجه التبذير والاسراف.

ان المطلوب مع الرقابة هو الاهتمام بالظروف التى يتم فيها استخدام وتسيير الوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرف الاجهزة الادارية والاقتصادية للدولة، وتمكينها من القيام بالمهام المحددة لها. وعلى الرقابة أن تكتشف التنظيم السىء للعمل، والاستعمال القاصر لطاقة الانتاج، والتضخيم المفرط للتكاليف، وعدم الصرامة فى العمل داخل الادارات والمؤسسات، كما عليها أن تتأكد من حسن استعمال الموارد المادية والوسائل المالية، ومن التوزيع المنطقى، للاطارات ومع مقاييس المردودية. وعليها أن تسهر على تطابق الاعمال التى يقوم بها المسيرون مع أهداف التنمية وتسمح بادخال التعديلات الضرورية لتجسيد الاهداف الوطنية المرسومة.

أولا - الرقابة السياسية :

الرقابة السياسية وظيفة سامية تتمثل فى السهر على تطبيق المبادئ وتجسيدها ليس فى الاعمال السياسية ومهام التسيير فحسب، بل فى السلوك والممارسة أيضا، لان المناضل المسؤول مطالب بأن يكون نموذجا يخدم الثورة ومبادئ الحزب بسلوكه وأخلاقه، كما يخدمها بالعمل اليومى الذى يباشره والمسؤولية التى يضطلع بها. ومعنى هذا أن الرقابة السياسية حافز على العمل وتنشيط له، وتشجيع على الابداع والانتاج، ووسيلة لمحاربة التبذير والفساد والانحلال واستغلال السلطة، وأداة حرص على استعمال الموارد والوسائل المادية والبشرية فى أوجهها المطلوبة.

ولا شك أن مثل هذه الرقابة تحدد فى أعلى مستويات القيادة الحزبية، أساليب عملها، وكيفيات تطبيقها، والعناصر البشرية التى يعهد اليها

ثالثا - الرقابة الادارية :

تهدف الرقابة الادارية الى ضمان التطبيق السليم للقوانين، وتوجيهات الدولة، وتعليماتها وتسهر على احترام اصول الانضباط والشرعية، وتعارض التباطؤ والبيروقراطية.

ويجب أن تشمل الرقابة علاقات الادارة بالمواطنين في مختلف المجالات، كما يجب أن تعمل على محاربة مظاهر اللامبالاة والاهمال والاحتقار حيال المواطنين، وكل ما من شأنه أن يمس بمصالحهم من تباطؤ وسوء معاملة. وفي هذا الميسدان ينبغي أن تكون الرقابة يقظة متواصلة لان القطيعة بين الادارة والشعب تؤدي لا محالة، الى تفكك التعمبة لدى الجماهير.

وينبغي للرقابة أن تسمح بالكشف عن أوجه النقص والانحرافات، بل يجب أن تتعداها الى اجراء عملية تفتيش لا تهدف الى تجريم المسؤولين، بقدر ما تهدف الى حمايتهم وتحسين مستوى عملهم. ومن ثم فان الغاية المثلى للرقابة تتمثل في معاربة أوجه النقص، والقضاء عليها. ولهذا فعمل الرقابة أن تجتاز المواقف السلبية المتمثلة في مجرد المعاينة لتصل الى طور تشخيص الداء، وهي عملية ضرورية لضبط الاجراءات الكفيلة بوضع حد نهائي للانحرافات المكتشفة، والحيلولة دون تجددتها. وهنا تكمن أيضا مساهمتها الحاسمة في المجهود الوطني لانها لا تهدف الى الردع فقط، ولكنها تهدف أيضا الى توفير المعلومات والمقترحات التي من شأنها أن تفضي

الى تحسين صام في سير الادارات والمؤسسات. وبهذا الصدد لا بد أن يكون بوسع الرقابة أن توحى بقوانين وتنظيمات جديدة.

على أن الرقابة يجب أن تسفر، أيضا، عن عقوبات صارمة ازاء مظاهر التقصير والاهمال والانحراف. كما يجب، لكي تتمكن من أداء دورها على الوجه الاكمل، أن تهدف أيضا الى التصحيح والتربية. وحتى يبلغ هدفها مداه الكامل، يجب أن تسعى الى تشجيع العمال الذين يساهمون باخلاصهم في رفع الانتاج وفي الرقي الاجتماعي، وأن تسمح بترقية الاطارات الكفأة والملتزمة.

ومن هنا يجب أن ينهض بالرقابة، عن طريق المؤسسات الوطنية الملائمة، رجال مناضلون يتصفون بالالتزام والكفاءة والنزاهة.

ويتصدر هذه المؤسسات مجلس المحاسبة الذي يراقب أوجه انفاق الاموال العمومية واستعمالها حماية لاموال الدولة من التسبب والتلاعب والاختلاس، ويسهر على حسن التسيير والاستعمال الامثل لوسائل الانتاج الجماعية مع خلال المتابعة الدقيقة والتحرى الكامل عن الحسابات وتدقيقها.

ولا شك أن هذه المهمة النبيلة التي يضطلع بها مجلس المحاسبة توجب الدقة في اختيار قضاته ومحاسبيه من بين ذوي الاختصاص والكفاءة والنزاهة والالتزام بمبادئ الثورة، كما توجب حمايتهم من الضغوط المادية والمعنوية.

الباب الثالث

التنمية الشاملة

الفصل الاول

المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني

ان أهمية التحولات التي عرفتها البلاد وضرورة التكيف المستمر لتسيير الاقتصاد والقضاء على مختلف أنواع الاختلالات تتطلب القيام بعمل شامل ومنسق في كل الميادين لضمان سير فعال منسجم للاقتصاد.

على هذا الاساس فان تنظيم التعديلات والتكيفات التي يقتضيها التطور الفعلي للموارد ولمتطلبات التنمية، يفرض توفير الشروط الآتية :

- ضمان التحكم الدائم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

- احترام الاولويات المسطرة، عند انجاز الاهداف.

- ضمان تعزيز المسعى الموحد لسير سياسة التنمية.

وفي هذا الاطار، فان أهداف التحسين المتواصل لفعالية سير الجهاز الاداري والاقتصادي والاجتماعي تشكل المحور الاساسي لكل الانشطة سواء منها ماكان بصدد الانجاز أو ما ينتظر بداية التنفيذ.

ان التحويل العميق لتنظيم بنية المؤسسات الاقتصادية يرمى الى توفير الشروط والوسائل التي تمكن العاملين، في كل الميادين، من التحكم الفعلي في أنشطتهم.

ان تحقيق هذه الاهداف يتم من خلال التكيف الدائم لآليات التخطيط، وانسجام الاقتصاد ويرمى الى ترقية أساليب التسيير المسؤول، وضمان

الفعالية في تعبئة الموارد واستعمالها وتحقيق سيولة المبادلات بين القطاعات.

وهذه التغيرات تقتضى بدورها تحقيق مزيد من التقدم عن طريق توزيع المسؤوليات في مختلف مستويات القرار، وطنيا كان أو محليا أو على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وذلك حتى يمكن تحسين قدرات الانتاج والتنظيم بصفة دائمة في كل المستويات.

وبالاضافة الى تدعيم الاختيارات الاساسية، كالتخطيط واللامركزية، ينبغى أيضا مواصلة العمل في مجال سياسة القروض والجباية ونظام الاسعار قصد تكييفها مع النمو الاقتصادي على المدى البعيد وتجسيد حتمية الصرامة في جميع دوائر الاقتصاد.

ومن جهة أخرى، تنبى ملازمة سياسة الاستهلاك مع الامكانيات الحالية والمستقبلية للاقتصاد. كما ينبغى، في الوقت نفسه، أن يكون تطوير المداخل مطابقا لمدى التقدم الذي أحرزه الانتاج الوطني.

وتستلزم هذه الاجراءات ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة شاملة، خاصة عن طريق احترام معايير الانتاج والانتاجية وعن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير.

وأخيرا، يجب أن يهدف هذا المسعى الى اعطاء البلاد قدرات ووسائل مادية وتنظيمية وبشرية ومالية تمكنها من استيعاب التطور التقني والتحكم في توظيفه لخدمة التنمية، كما يجب أن يكون هذا

العمل منسقا وشاملا وأن يتناول جميع قطاعات الأنشطة.

وهكذا، يمكن ضمان التحسين المستمر في سير الجهاز الإداري والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والانسجام الاجتماعي.

أولا - التخطيط :

ان ضبط سياسة تنمية تمتد إلى جميع مظاهر الحياة الوطنية، يعنى طرح ضرورة العمل والتحرك في اطار تنسيق شامل، من أجل تنظيم الدعم المتبادل بين كل القطاعات، وتوفير الموارد وتسخير الوسائل حسب ما تقتضيه الاهداف المسطرة. وبالمقابل يجب تكييف هذه الاهداف مع الامكانيات المتاحة.

ولا شك أن الاداة التي تمكن من تحقيق مثل هذا التنسيق تتمثل في التخطيط الذي ينبثق مباشرة من الاختيار الاشتراكي.

1 - التخطيط أداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية :

يقتضى الاقتصاد الاشتراكي أولا تدخل القيادة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الاعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الامة في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الاولويات وفقا لما يقتضيه البناء الاشتراكي.

ويأتى ضمن هذه المتطلبات بطبيعة الحال، التراكم، ودفع التنمية في اتجاه تلبية مطامح الجماهير الشعبية وتحقيق المزيد من تقدم الامة.

ان هذا التصور للتخطيط يستلزم ارادة سياسية حازمة، يعززها وعى متبصر بأهداف التشييد الاشتراكي، ونظرة استراتيجية موفرة للشروط اللازمة، حتى تواصل الثورة تقدمها على

جميع الجبهات، وهو يقتضى أيضا تقديرا سليما للمراحل المتلاحقة التي يجب أن يقطعها النشاط، ومعرفة مضبوطة لطاقت البلاد اعتمادا على احصاء دقيق للموارد الوطنية.

ان التخطيط يتطلب جهدا استنباطيا كبيرا وتفكيراً عميقاً من أجل اكتشاف الامكانيات الجديدة واستثمارها وجعل الوسائل المستخدمة أكثر فعالية وأوسع أثرا، احتياطا للصعاب، وتجنباً للمخاطر، وتأميناً لنجاح العمل في نهاية المطاف، فالتخطيط ليس مجرد وسيلة تقنية للتوقع والبرمجة بل هو يعبر قبل كل شئ عن سياسة معينة مثلما يعبر عن تطبيقاتها.

ومن هنا، فان التخطيط يجب أن يشكل الاطار المرجعي الوحيد لتحديد الأنشطة وتنظيمها وتنسيقها وانجازها.

وفي هذا الاطار، يكون تدعيم التخطيط بطابعه الالتزامى مدعوا لان يضمن التوازن الشامل والانسجام الكامل بين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعبئة مجموع الموارد، وتحديد الاولويات، والتنظيم الفعال لمراحل تطور النشاط الاقتصادي.

كما أن للتخطيط هدفا أساسيا يتمثل في دعم الانضباط الجماعي، وتعزيز المسعى الموحد لنشاط التنمية، وتوفير الشروط الضرورية اللازمة لتحقيقه بصفة متضامنة ومتكاملة. وهكذا يتمكن التخطيط من تنظيم التعبئة المكثفة للموارد الوطنية، البشرية والمادية، ومن تحسين الفعالية في تسيير الاقتصاد الوطني.

ومن هنا، فان التخطيط يكتسى طابعا الزاميا، ويقتضى، بناء على ذلك، متابعة الأنشطة عبر مختلف مؤسسات الدولة بغية الحرص على احترام الاهداف التي سطرته القيادة السياسية.

بهذا الصدد يشكل التخطيط الاداة التي تسمح للقيادة السياسية بتحديد الآجال التي

الصعيد الاجتماعى أو على صعيد التنمية بصفة عامة، وهكذا، تتمكن الدولة الاشتراكية من توجيه نشاطها الاقتصادى بصورة تجعل أولوياته تلبي الاحتياجات التى عبر عنها السكان.

وازاء ذلك، ينبغى ضمان اثرات التخطيط وتعزيز ديمقراطيته حسبما يتطلبه تطبيق نظم المخطط المترابطة على المستوى الجهوى وفيما بين القطاعات وعلى مستوى المؤسسة الاقتصادية، عن طريق آليات متواصلة لتعديل تسيير الاقتصاد وبرامج العمل. وان هذا التعديل سيتحقق فى اطار المخططات السنوية، فيكون هدفه هو الحفاظ على الانضباط بالنسبة لترتيب الاولويات وبالنسبة لضمان التناسق العام للاهداف المحددة طيلة تنفيذ المخطط.

كما ينبغى على التخطيط تعزيز القطاع العمومى وتوسيعه باعتباره دعامة أساسية لتطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية وتدعيم الاستقلال الاقتصادى للبلاد مع ادماج القطاع الوطنى الخاص فى مخططات التنمية.

3 - تكفل التخطيط بنشاطات القطاع الوطنى الخاص :

ان ضرورة الاعتماد على كل الطاقات من أجل الاسراع بتنمية الاقتصاد وتلبية سائر حاجيات البلاد والمواطن، تقتضى مشاركة الادخار الوطنى فى مجهود التنمية.

ويتطلب ذلك تحديد آفاق للمستثمرين الخواص واعطائهم الضمانات المناسبة فى اطار القانون قصد تجنيد أحسن لما يمتلكونه من موارد وتشجيع كل المبادرات المفيدة لخدمة التنمية الوطنية.

ويجب ادماج تنمية القطاع الوطنى الخاص وتسييره فى اطار مخطط التنمية كما يجب أن يحترم الاولويات المحددة.

ومن الضرورى أيضا أن ينظم تأطير هذا القطاع وتوجيهه ورقابته تنظيما يؤمن التكامل وتتفادى التضارب بينه وبين القطاع العام.

تتلاءم وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لهذا، يصبح من الضرورى السهر على مراقبة تنفيذ الخطة ومحاسبة المسؤولين على تنفيذ أهداف المخطط فى جميع المستويات، وتقييم النتائج المحصل عليها، واتخاذ ما يلزم، بناء على ذلك، من جزاء أو عقاب، كما تجب محاسبة كل من كانوا، بحكم وظيفتهم، مكلفين بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتوفير الظروف لانجاح مخططات التنمية التى قررتها القيادة السياسية.

ولكى ينهض التخطيط بدوره كاملا فى بناء الاشتراكية، وتأميخ رقى سريع للشعب، فلا بد أن تكون معالجته للقضايا مبنية على الافكار التى تهتدى بها الثورة فى مسعاها لتغيير المجتمع والانسان.

2 - يجب أن ينطبق التخطيط على كل مستويات الاقتصاد ويتخذ صيغة ديمقراطية ولا مركزية جلية ويصبح قضية الامة بأكملها :

ينبغى تدعيم ديمقراطية التخطيط ولا مركزيته بصورة خاصة، كما ينبغى، فى هذا الاطار، تعزيز دور المؤسسات الاقتصادية والبلديات والولايات بصفتها أطرافا فى عملية التخطيط.

كما يجب توسيع مجال التخطيط حتى يشمل مجموع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كل هذا، يتطلب التحسين المستمر فى الآليات التى تضمن الترابط بين المخطط الوطنى والبرامج الجهوية، والقطاعية ومخططات المؤسسة، فى نفس الوقت الذى يتطلب فيه تحقيق الانسجام والترابط بين مجمل هذه المخططات.

وبهذه الكيفية، يساهم التخطيط فى تعميق الديمقراطية الاشتراكية واثرائها بقدر ما يشكل، عبر التنظيمات التى تمثل الجماهير، أداة مفضلة للتعبير عن الاحتياجات التى يجب تأمينها على

تحسين نوعية معيشة المواطن. وعليهم، مقابل ذلك، أن يحترموا القوانين التي تحكم أنشطتهم. كما يجب أن تطوّر وتشجع الصناعات التقليدية في الريف بصورة خاصة، لكونها تكمل النشاط الفلاحي، الى جانب كونها تستطيع أن تؤمن مداخيل اضافية للأسر الريفية وتوفر في السوق عددا من المواد والوسائل الضرورية لرفاهية المواطنين.

4 - يجب أن يعتمد التخطيط على الفنيات والمناهج العلمية :

ان التخطيط الذي يقتضى حتما تحسين نظم المخططات على كل مستويات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير شروط التسيير الموحد للاقتصاد وتدعيم جهاز التخطيط اللامركزي، يتطلب أيضا استعمال التقنيات والمناهج العلمية المسيرة لتطور فنيات التخطيط ونظم التسيير في العالم.

انه لا يمكن أن يبقى التخطيط على هامش تطور هذه التقنيات ولا سيما تلك التي تتعلق باستعمال الاعلام الآلي، بل ينبغي العمل على اكتسابها واستيعابها وتكييفها باستمرار.

ويفترض في التخطيط كذلك أن يعنى بتكوين المسيرين الاقتصاديين وتوعيتهم ازاء كل ما يتصل بمعالجة المعلومات الضرورية لضبط معطيات التخطيط الاساسية التي تشكل ركيزة لا غنى عنها لاعداد المخططات وتطبيقها وتقييمها ورقابتها. وبعبارة أخرى، فان التخطيط الذي يمكن من تسيير الاقتصاد في وضوح ويوفر بالتالي الوسيلة الكفيلة باجتناّب العقبات وتحسس الامكانيات الجديدة، يجب أن يكون قضية الجميع لاهمة الاجهزة المختصة وحدها.

كما يجب على التخطيط أن يعمل باستمرار على أن تحترم المؤسسات الاقتصادية كل المتطلبات التي يستلزمها مسمى تحقيق النمو وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية وتكييف الانتاج مع الحاجيات.

لهذا، ينبغي أن تحدد بوضوح، وفي اطار المخططات الانمائية الوطنية كل الميادين التي يخصص فيها يتدخل القطاع الوطنى الخاص كما يجب أن توضح المكانة التي يمكنه أن يحتلها في مختلف قطاعات النشاط تكملة للقطاع العام.

ومن هنا، يتعين على مصالح التخطيط والادارات المعنية أن تعمز وسائل الاعلام الاحصائي والاقتصادي والتقني، حول سير القطاع الخاص ودوره ومكانته في الاقتصاد. كما عليها أن تنشئ أدوات للتحليل، تسمح بدراسة القطاع الوطنى الخاص ومعرفة على تنوعه، أخذا بعين الاعتبار الاوضاع الملموسة في مختلف القطاعات ومختلف أنحاء البلاد.

ان التخطيط من شأنه أن يحول دون قيام القطاع الوطنى الخاص بممارسة أنشطة طفيلية أو قليلة النفع، وتلك التي قد تتسبب في وجود علاقات تبعية دائمة للرأسمال الاجنبى.

وهكذا، سيشجع التخطيط القطاع الوطنى الخاص كي يعمل على تنمية الأنشطة المنتجة سواء كان ذلك في اطار الصناعة الصغيرة أو المتوسطة مع أجل تكثيف الشبكة الصناعية ودعم التكامل الاقتصادي أو من أجل المساهمة في تحقيق هدف الاكتفاء الذاتى الغذائى.

ان تطوير وسائل توجيه هذا القطاع ومتابعتها ورقابته ستسمح بالتحكم في نمو المداخيل على كل المستويات وبمكافحة الغش والتسرب الجبائى والقضاء على الريوع والمداخيل غير المستحقة وغير المبررة، وأخيرا، وفي اطار استكمال تنظيم هذا القطاع، وادماجه في التخطيط، ستتخذ اجراءات تضمن للعمال الحق في تكوينهم وتحسين مستواهم وحماية حقوقهم الاجتماعية.

أما صغار التجار والحرفيون فيتواصل تشجيعهم بصفة دائمة، وتقدم لهم المساعدة في كل الميادين حتى يتمكنوا من تقديم مساهمتهم في

الشروع فيها انطلاقا من تقدير صحيح لاولويات البلدية والولاية، ومع تدعيم الطاقات المحلية فى مجال الدراسات والانجاز والخدمات، مما يساعد على استحداث الشروط المواتية لتطوير حركية اقتصادية واجتماعية محلية.

وينبغى أيضا، أن تدرج تنمية الانشطة المحلية فى حركية شاملة ضمن مخططات التهيئة العمرانية سواء، على المستوى المحلى، أو على مستوى ولاية واحدة، أو أكثر، أو على المستوى الوطنى.

ان تطبيق اللامركزية يتطلب تعديدا أفضل لاطار تمويل نشاطات الجماعات المحلية لاسيما مع خلال موارد ذاتية مخصصة لها من الجباية أو مع خلال تعبئة الفوائض التى توفرها المؤسسات المحلية.

وبعبارة أخرى، ولتجسيد المبادئ الاساسية للامركزية، يجب السعى باستمرار فى داخل الولاية الواحدة لتحقيق التوازن بين الموارد وتوظيفها كلما أمكن ذلك، اذ ما فائدة اللامركزية اذا كانت تقتصر على تحديد الحاجات وتتوقف فى مساهماتها على الموارد والوسائل التى تخصصها السلطات المركزية.

اذن، فتدخل الموارد والوسائل المركزية يجب أن يكون مكتملا لما هو متوفر من موارد ووسائل على المستوى المحلى، وذلك ضمانا لتحقيق أهداف وطنية وتجسيذا لسياسة التوازن الجهوى.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية فيجب أن يتواصل العمل الذى شرع فيه من أجل تعزيز استقلالها، وتخليصها من الوصاية البيروقراطية. وعلى هذا الاساس يجب مواصلة عمليات التحديد الدقيق لميادين تدخل الادارات والمؤسسات الاقتصادية والبنوك والعلاقات القائمة بين هذه الهيئات.

وينبغى أن تقوم الهيئات المركزية، فى هذا الاطار، بمهام التوجيه، والتنظيم، والتخطيط، والتنشيط، والمراقبة، وأن تتكفل أيضا بمهام

ويتعين على التخطيط أيضا، أن يطور الادوات التى تمكن من اختيار المشاريع والبرامج وانضاجها، وأن يجند بصورة، عقلانية، الوسائل الملائمة، على أن يتحقق ذلك فى كل المستويات وباتصال وثيق مع التطور الحقيقى للطاقات الوطنية فى مجالات التصور والتكوين والتنظيم والانجاز.

ومن ثمة، يتعين تحديد مهمة التخطيط وصلاحياته حتى لا تقتصر على تسجيل المشاريع ورصد الاستثمارات، بل يجب عليه أن يكون حاضرا وبفعالية فى كل مراحل التنمية، وأن يقدم دوريا حصيلة تقييمية لمختلف العمليات المدرجة ضمن مخططات التنمية.

ثانيا - اللامركزية :

ترتكز سياسة اللامركزية على توزيع محكم للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقى للمسؤولية داخل اطار وحدوية الدولة.

ومن هنا، ينبغى أن تخول اللامركزية الولايات والبلديات كامل الصلاحيات للنظر فى المشاكل ذات المصلحة المحلية أو الجهوية التى تتكفل بها، وينبغى أن تمتد هذه الصلاحيات الى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتستهدف اللامركزية منح الجماعات المحلية كل الوسائل اللازمة والمسؤولية التى تؤهلها لتضطلع بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها كمجهود مكمل لما تقوم به الامة وبذلك تصبح هذه الجماعات هى الهياكل القاعدية للبناء الوطنى الذى يرتبط نشاطه الخلاق بالمشاكل الملموسة التى تعيشها الجماهير الشعبية، مما يشكل محركا قويا لعملية التنمية فى البلاد.

ولذا، يجب التأكيد على أن اللامركزية تهدف الى توزيع الصلاحيات بين المستوى المركزى والقاعدة.

وفى هذا الاطار، يتطلب التكفل الفعلى بالصلاحيات التى تخولها اللامركزية من المسؤولين المحليين تعديدا وترتيباً دقيقين للاعمال التى ينبغى

هى قابلة بطبيعتها للتحسُّن والاكتمال، وبالتالى للتطور. فهى لا تشكل قواعد ثابتة غير قابلة للتغيير. ومعنى هذا انه يمكن تعديل هذه الهياكل وتحسينها طبقا لما تمليه التجربة، وما يتطلبه تنفيذ الاهداف الجديدة، ومسمى تنمية القوى الانتاجية، وفقا لارتفاع درجة النضج والوعى الاجتماعى لدى العمال، ولما تحقق من أشكال التقدم.

ان مشاركة العمال فى تسيير المؤسسات هى احدى القواعد الاساسية للاشتراكية، ومع هذا، يجب تنظيم هذه المشاركة بحيث تودى الى :

- تشكيل جماعات منسجمة من المنتجين الميسرين،

- تطوير الوظيفة الاقتصادية للمؤسسة،

- تعزيز وحدة التصور والقيادة فى المؤسسة والوحدة الانتاجية بضمان الانضباط الضرورى لتحقيق اهداف التنمية بشكل منظم،

- مواصلة جهود التوضيح والتعميق للنصوص الاساسية التى يستند اليها التنظيم الاشتراكى للمؤسسات، والسعى باستمرار الى رفع مستوى الوعى السياسى والتكوين الاقتصادى لدى المكلفين بالتطبيق، وذلك تجنباً لاختار الانحراف والتعجر البيروقراطى، لان التسيير الاشتراكى للمؤسسات ليس مجرد مسعى شكلى، بل انه الاطار الملائم لمشاركة العمال فى تسيير كل الطاقات وتعبئتها حول اهداف المخطط من أجل ضمان تنمية المؤسسات تنمية منسجمة لصالح جميع المواطنين.

ان التكفل الامثل بالاهداف المحددة للقطاع الاشتراكى الفلاحى يتطلب تعميق الاشكال التنظيمية لهذا القطاع بحيث تتجه الى تقنيات الاستثمار العصرية والبحث عن الفعالية.

ان النمط التنظيمى للتسيير فى حد ذاته، ليس أمراً مسلماً به ولا مقياساً ثابتاً للنهج الاشتراكى، بل ان موضوع نمط التسيير وجوهره يكمنان

التحكيم والتنسيق بين المؤسسات، بما فيها البنوك، وبغية تحقيق تعبئة فعالة للوسائل اللازمة لسير التنمية.

ان تقدم اللامركزية يتطلب أيضاً البحث الدائم عن تدعيم انسجام هذا النشاط مع عمليات انتشار المؤسسات الاقتصادية وتوزيع قدرات التكوين التقنى والجامعى على جميع المستويات وفى كل الجهات.

وعليه، فان توسيع قاعدة بشرية مكونة ومنظمة قادرة على الممارسة الفعلية للمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية، يشكل الهدف الاساسى لسياسة اللامركزية.

ان هذه الجهود هى السبيل الامثل للتخفيف من آثار التكاليف الناجمة عن الاساليب البيروقراطية، والتوجيه الصارم لتنظيم الاقتصاد نحو مزيد من المرونة والديناميكية.

وأخيراً، فان سياسة اللامركزية تعتمد، قبل كل شىء، على الجماهير الشعبية وعبقريتها المبدعة التى لا يمكن أن تتبلور الا من خلال العمل وممارسة المسؤولية. فهى تنطوى اذن على مضمون ديمقراطى متميز يجب توسيعه ودعمه على الدوام.

ثالثاً - وسائل تنظيم الاقتصاد وأساليب التسيير :

ان تقدم الاقتصاد الحديث له صلة وثيقة بنوعية التأطير التنظيمى. فبالاضافة للتخطيط واللامركزية، أصبح من الضرورى اللجوء الى وسائل تضبط سياسة القروض ونظام الاسعار والجباية، ذلك أن أحد شروط نجاح نظام التسيير الاشتراكى يتمثل فى منعه من التحول الى نظام بيروقراطى يتسم بخنق روح المبادرة وبظهور أشكال استبدادية لممارسة السلطة وبلورة امتيازات جديدة غير مستحقة تتناقض مع الاخلاق ومع المسمى الاشتراكى.

(1) - أساليب التسيير :

ان أنماط التسيير، حيثما وجدت فى المؤسسة الاشتراكية أو فى التسيير الذاتى أو فى التعاونية

الدولة والخواص، أو فيما بين الخواص، عن تجزئة الاراضى، وان لا تفسح المجال لاية مضاربة.

وهذا يقتضى تطبيق سياسة محكمة فى مجال اعادة التنظيم العقارى للاراضى، تركز على مقاييس اقتصادية وتقنية وقانونية موضوعية.

اما فى المجال الصناعى، فان اقامة المؤسسة الاشتراكية قد خلقت الاطار التنظيمى الملائم الذى سمح لمختلف فروع القطاع الصناعى، بتنظيم هياكلها وابرار كيانات يتعين أن يتكيف تنظيمها مع مختلف مراحل التنمية الوطنية ومع ما تحقق من رقى فى مجال التحكم فى التكنولوجيا والتقنيات الحديثة المتعلقة بتسيير المؤسسات.

ويجب أن يراعى هيكل التنظيم الداخلى للمؤسسات الوطنية الصناعية وقواعد تسييره، مبادئ اللامركزية واللامركز اللذين يشكلان أسس التنظيم السياسى والاقتصادى للبلاد.

وبهذا الصدد، يتعين على ادارة المؤسسة، فى حدود المهام المنوطة بها، أن تحتفظ بوظائف الانتاج والتسويق والتطوير والتخطيط والرقابة، وكل ما يتعلق باقامة الهياكل والوسائل الاكثر كفاءة مع انجاز الاهداف المسطرة للمؤسسة وكذلك كل ما يساعد على تعزيز فعاليتها ورفع مستوى المردودية ومستوى انتاجية العمال.

ومن جهة أخرى، يجب أن يترك قدر كبير من حرية المبادرة للوحدة بحيث يمكنها أن تنجز عملها دون عرقلة ودون تحمل أعباء بيروقراطية غير مجدية.

وعلى المؤسسة الوطنية الصناعية العمل على احلال الصرامة فى تطبيق قواعد التسيير والقيام أكثر فأكثر باعادة الاسبقية للفعالية الاقتصادية التى تركز أساسا على النتائج المالية، اذ يجب عليها بصفة خاصة ان تبذل الجهود الضرورية للتخفيض من تكاليف الانتاج والتوزيع وتحسين نوعية منتجاتها وتسويقها بأسعار تنافسية، وبهذه الشروط، يكون النمو الاقتصادى للبلاد مضمونا،

أساسا فى احداث وحدات اقتصادية فعالة ومفيدة ضمن زراعة متطورة عصرية.

وهذه النتيجة يمكن الحصول عليها بواسطة مزارع منظمة وباحجام متنوعة بدءا من المزرعة الفردية الى الوحدة الزراعية ذات الحجم الصناعى.

ولقد بدأت عمليات اعادة الهيكلة، التى شرع فيها، تحقق انسجام الانماط التنظيمية فى القطاع الفلاحى بصفة تضمن للمزارع تسييرا عقلانيا وفعالية اقتصادية على أساس معايير تأخذ بعين الاعتبار العوامل التقنية الاقتصادية للانتاج.

فينبغى، والحالة هذه، مواصلة اعادة تنظيم القطاع الفلاحى مع خلال اقامة مزارع عمومية تتكون من أراض متجانسة ذات مردودية اقتصادية ويمكن التحكم فيها من الناحية البشرية، وتخصص أساسا للانتاج الاستراتيجى.

وستحول بعض المزارع الفلاحية العمومية الى وحدات متخصصة فى اجراء التجارب العلمية والارشاد الفلاحى وتعميم نتائج التقدم التقنى وتكوين عمال الارض وتحسين مستواهم.

وينبغى أن يخضع نمط تسيير المزارع العائلية الصغيرة والمتوسطة، لنفس منطق التقييم الامثل للطاقة الانتاجية.

وفى هذا المنظور، تسلم الاراضى الهامشية والزائدة، بصورة دائمة للفلاحين الخواص حتى يتمكنوا من انشاء وحدات عصرية كفيلة بتجديد قوى العمل العائلية وبضمان تعلق الفلاح بأرضه. كما ينبغى تشجيع الفلاحين على الاستغلال المشترك الكلى أو الجزئى لعوامل الانتاج ووسائله، على أن يكون ذلك اراديا.

ولهذا الغرض، لابد من وضع اجراءات تستهدف اعادة الهيكلة العقارية للقطاع الزراعى من أجل القضاء التدريجى على تجزئة الاراضى، وستنظم الصفقات المتعلقة بالاراضى الفلاحية الخاصة، بغية تسهيل اقامة وحدات زراعية مثلى، ويجب السهر على أن لا تسفر الصفقات المبرمة بين

قيم العمل والصناعة التي هي وحدها الكفيلة بضمان استمرارية التنمية الصناعية وديمومتها.

كما أن الأعمال التكميلية لاعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية وملاءمة محيطها التجارى وتكثيف العلاقات الاقتصادية الداخلية واصلاح نظام الاسعار والجباية وضمان انسجام سياسة الاجور، وتطوير أساليب الحفز والتشجيع، كلها من الأعمال التي ينبغى مواصلة تطويرها وعميقها حتى يتسنى تدعيم المؤسسة الصناعية ضمن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن فعالية نظام التسيير تخضع أيضا لاستعمال الادوات التي تضبط الاقتصاد.

(2) - النظام المالى :

فالنظام المالى مدعو الى القيام بدور ذى أهمية متزايدة فى مجال دعم التسيير المخطط للاقتصاد الوطنى، عن طريق انتهاج سياسات ملائمة ولاسيما فى ميدان تجنيد الادخار والقروض والجباية والمبادلات الخارجية. ولتحقيق هذه الغاية يجب ادماج التخطيط المالى بصفة أكثر فعالية فى المسار العام لهذا الضبط حتى يكون أداة فعالة فى التخطيط الاقتصادى.

وفى هذا الصدد، ينبغى التركيز على أهمية التحولات النوعية لطرائق تدخل القطاع المالى قصد جرد موارد التوفير الموجودة فى الاقتصاد، وحصر الادوات التي تتلاءم مع تعبئتها حصرا فعلا.

وهكذا يستطيع النظام المالى أن يؤدى دورا نشيطا فى حشد الموارد وتخصيصها تبعا لاولويات المخططات السنوية أو المتعددة السنوات.

(3) - التقشف :

ان مطلب الصرامة يفرض تطبيق التقشف على مجموع أنشطة الدولة والجماعات والمؤسسات الاقتصادية.

ذلك ان التقشف يقتضى خاصة مكافحة التبذير على اختلاف أشكاله سواء على مستوى

وبمستوى السير نحو التثمين التقنى والثقافى والاجتماعى.

ان الهياكل الادارية والمالية طرأ معنى بمجهود التنمية الصناعية، وان فرض مراقبة صارمة على أنشطتها ومسيرها يؤدى الى اشراك الجميع فى تحمل المسؤولية.

ويجب أن يخضع تسيير المؤسسات الاشتراكية فى القطاع الصناعى لمقاييس الفعالية الاقتصادية.

والتسيير الاشتراكى للمؤسسات اطار ملائم لتعبئة العمال من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاشراكهم فى معركة الانتاج وفى عملية دعم القطاع الاشتراكى.

فالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ليس مجرد مساو شكلى بل هو يهدف الى مشاركة العمال فى التسيير وتعبئة كافة الطاقات حول أهداف المخطط قصد ضمان تطوير المؤسسة الاقتصادية تطويرا منسجما فعلا يستفيد منه المجتمع.

لذلك يتعين أن يتكيف اطر تطبيقه، فياخذ فى الحسبان ضرورة تشكيل جماعات متجانسة من المنتجين المسيرين، وتدعيم الوظيفة الاقتصادية للمؤسسة، وتعزيز وحدوية التصور والقيادة داخل المؤسسة ووحدية الانتاج، مع ضمان الصرامة والانضباط الضرورىين لتحقيق أهداف التنمية بصفة منظمة.

هذا، وان اعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاشتراكية المرتكزة على المبادئ العامة الرامية الى تبسيط المهام وتوضيحها، والتحكم، فى التسيير، والتوزيع المجالى الامثل للأنشطة والمراكز القرار، وللوسائل البشرية والمادية المتوفرة، تشكل عاملا بارزا لتحسين فعالية المؤسسات الاقتصادية وتعزيز لامركزيتها وتحقيق ديمقراطية تسيير الاقتصاد.

ومن المؤكد أنه لا يمكن أن تعطى مجهودات التنمية وتنظيم القطاع الصناعى، مدلولها التام من غير التزام العمال وتعبئتهم المتزايدة حول

- السهر على الحد من اللجوء الى المساهمة الخارجية حتى تقتصر على البرامج أو أجزاء البرامج التي لا تستطيع الطاقات الوطنية أن تتكفل بها.

- دراسة كل الامكانيات التي تسمح بمشاركة الوسائل أو المنتوجات الوطنية في اعداد هذه البرامج وتطبيقها.

- التنظيم المنهجي للتراكم واكتساب المهارة التكنولوجية كلما وقع اللجوء الى وسائل الانجاز الاجنبية.

- تحديد برامج مدققة وتطبيقها من أجل التعويض التدريجي للمساهمة الخارجية بوسائل وطنية في كل المستويات المعنية.

ان الاستقلال المالي للدولة يعنى أيضا أن يكون اللجوء الى التمويل الخارجى ضرورى للتنمية، محل متابعة مستمرة ومراقبة دائمة قصد التحكم فى الاستدانة الخارجية حتى يبقى مستواها متطابقا دائما مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى لا يشكل، بأى حال من الأحوال، عائقا للاستقلال الاقتصادى.

(6) - احتكار الدولة للتجارة الخارجية :

وبالإضافة الى ذلك، فان احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثميناً لدعم نشاطها فى ميدان المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية.

ان ممارسة هذا الاحتكار وكذا طرق تنظيمه وتسييره ينبغى أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقض التى تظهر فى سيره والقضاء على التعقيدات البيروقراطية وضمان التموين السليم للاقتصاد بأقل التكاليف.

ويجب أن يساعد احتكار الدولة للتجارة الخارجية على محاربة كل استيراد للمواد غير الضرورية، ويشجع تصدير الانتاج الوطنى.

الادارات أو على مستوى مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذا يستلزم على الخصوص أن يطبق التقشف على جميع المواطنين دون تمييز بينهم، وأن يهدف بالدرجة الاولى الى التخلص من استهلاك الكماليات، واعطاء المواد ذات الاستهلاك الواسع الأفضلية.

ان طابع التقشف الذى اتسمت به مرحلة بناء الاشتراكية والنهوض بالامة، والذى كان بالامس هو القاعدة الذهبية للمجاهدين خلال حرب التحرير، سيظل احدى الفضائل الاساسية للشعب الجزائرى واحدى القيم الخلقية التى تصنع عظمة الثورة الجزائرية.

(4) - النظام الجبائى :

ينبنى أن يتكيف النظام الجبائى تدريجيا مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الامدين المتوسط والبعيد. كما ينبغى توسيع الاعمال الهادفة الى تحسين تأطير المداخل غير الأجور قصد القضاء على أوضاع الريع غير المنتج والحث على تكثيف استعمال التوفير الخاص فى الاستثمارات المنتجة.

ومن اهداف الجباية ادخال التعديلات الضرورية لتحسين المردود الجبائى بنسبة كبيرة، واعتماد جهاز فعال لمكافحة الفش والتهرب من أداء الضريبة قصد ضمان توازن الموارد وتوظيفها والحيلولة دون استهلاك جزء هام من الدخل القومى وتبذيره.

(5) - الاستقلال المالى :

ان الاستقلال المالى للبلاد والحفاظ على المصادقية فى قدرة الدولة على الوفاء بديونها، سيظلان من الواجبات الاكيدة فى توجيه السياسة الاقتصادية. وفى هذا الاطار ينبغى اقامة تنظيم دقيق لشروط اللجوء الى المساهمة الخارجية فى ميدان التكنولوجيا والخدمات على أساس المحاور الآتية :

تهدف الى تشجيع العمل المنتج فى القطاعات الاستراتيجية.

(8) - نظام الاسعار :

اعتبارا لاهمية نظام الاسعار بوصفه أداة لقياس فعالية المؤسسات الاقتصادية والتحكم فى التكاليف وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، يجب تكييف نظام الاسعار بصفة دائمة قصد القضاء على الجمود المتصل بطرق تحديدها للوصول تدريجيا الى اقامة نظام أسعار نسبية من شأنه أن يساعد، فى اطار يكون قد تم تخطيطه، على الحفز الاقتصادي للمؤسسات وتوجيه الاستهلاك نحو موارد الانتاج الوطنى مع ضمان الحماية الفعلية للقدرة الشرائية للمواطن.

وفى هذا المضمار، ينبغى فى المستقبل، أن تعكس أسعار الانتاج، وتغطى تدريجيا المصاريف والتكاليف فى ظل شروط فعاليتها.

(9) - تنظيم الاعمال التجارية :

ان تنظيم الاعمال التجارية على كل مستويات الدولة والجهاز الاقتصادي يجب أن يبقى الشغل الشاغل.

ان تحكم الدولة فى تجارة الجملة ستسمح بوضع قطاع الانتاج والمستهلكين فى مأمن من التدخلات ذات الطابع الطفيلى. كما سيساعد على تجنب وضعيات الريوع غير المنتجة، ويوجيه التراكم الذى يفرزه القطاع التجارى نحو التنمية الاقتصادية.

وفى هذا الاطار، فان الانشطة المتعلقة باعادة هيكلة المؤسسات التجارية واعادة تحديد الوظائف والمسؤوليات فى هذا الميدان، يجب أن تهدف الى تنظيم أحسن للوظيفة التجارية والى تقوية مسؤوليات المسيرين.

وهذا يعنى أن تنظيم الوظيفة التجارية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المقاييس المتنوعة التى تحدد مجمل أنشطته ولاسيما تلك المتعلقة بظروف التخزين والنقل والتوزيع.

كما ينبغى أن يساهم احتكار الدولة فى التوزيع الجغرافى لمبادلات الجزائر وتوجيهها بصفة خاصة نحو البلدان التى تربطها بها علاقات صداقة ولاسيما بلدان الجنوب.

غير أنه مهما بلغ اتساع سياسة التعاون هذه فلا تجوز الغفلة، لحظة واحدة، عن المبدأ الاساسى القائل بأن تنمية البلاد هى قبل كل شىء ثمرة المجهودات التى يبذلها أبناء الجزائر، وان الاعتماد على النفس هو القاعدة الدائمة لحركة التنمية.

(7) - تجنيد العمال :

لذا، فان تجنيد كافة العمال وادماجهم داخل المجالات الحية للاقتصاد هما احدى القواعد الاساسية للمسييرة الاقتصادية.

لقد تطلبت هذه التعبئة تطبيق سياسة للاجور مكيفة بصورة استهدفت فى المرحلة الاولى التخفيف من الفوارق ومحاربة اللامساواة، حتى تتوصل فى مرحلة ثانية الى توزيع أكثر عدالة للاجور حسب المساهمة فى المجهود الوطنى للانتاج والتنمية.

ان الامر يتعلق، فى اطار النظام الوطنى للتخطيط، بالتوصل الى تحديد ما يأتى وتكييفه واستكماله :

- مجموع الضوابط الضرورية لتحديد أحسن للاجر الاساسى ونظام التعويضات.

- أساليب حفز العمال، فى اطار الربط بين الاجر والانتاج، وذلك عن طريق تحديد الاطار العام الذى يضمن، لكل القطاعات، تقييما سليما لمردوديات الانتاج، من أجل تحقيق الزيادة فى الانتاج والانتاجية، وتحسين فعالية المؤسسة الاقتصادية والادارات، وتأمين توزيع عقلانى للعمال المؤهلين.

وبالاضافة الى هذه الاجراءات ينبغى البحث بصفة مستمرة عن الصيغ الملائمة والفعالة التى

القطاع الفلاحي المكانة التي كان يجب أن يحتلها في استراتيجية التنمية الشاملة.

وعليه، وبالرغم من الحصول على بعض النتائج، فإن الفلاحة بقيت قطاعا ضعيفا عاجزا عن الارتقاء الى مستوى امكانياته الحقيقية وعن الاستجابة لحاجات البلاد في المجال الغذائي. وقد ترتب على التخلف الذي عرفته التنمية الزراعية تبعية غذائية متزايدة.

أولا - الاهداف السياسية والاجتماعية للتنمية الفلاحية :

ان تزايد الحاجات الاجتماعية، بسبب النمو الديمغرافي السريع، والانتقالية الاجتماعية المكثفة والنسبة المرتفعة للتعمير، تفرض اعادة ائزان عميق لسياسة التنمية لصالح الريف عامة والفلاحة خاصة. وتتطلب هذه الآفاق معالجة جديدة للتنمية الريفية.

ونظرا للامكانيات التي تتوفر عليها البلاد، في المجال الزراعي، ونظرا لضرورة اعطاء الاولوية لتأمين الاحتياجات الوطنية من المواد الغذائية، ونظرا الى ان سرعة التنمية تتحكم، الى حد كبير، في مجموع الاقتصاد الوطني، فان الفلاحة ستظل تحتل مكانة مرموقة في مخططات البلاد التنموية.

وما كان للثورة في القطاع الزراعي، بعد ما استهدفت التحويل الجذري للمجتمع الريفي، أن تكتفى بمجرد توزيع الاراضي من دون أن تمكن، في نفس الوقت، كل الفلاحين، من بلوغ ظروف العيش والعمل الملائمة للمبادئ الاشتراكية ومقتضيات التقدم.

وفي هذا المنظور، تدرج سياسة التنمية الريفية ضمن أهدافها ما يأتي :

- التحويل الجذري للعلاقات الاجتماعية في الريف،

- تحديث مناهج الانتاج وتقنياته،

- التزام الفلاحين بأهداف سياسة التنمية،

ان تجارة التجزئة التي تشكل شبكة متشعبة تسمح بتأمين وصول كل المواد التي يحتاج اليها المواطن حيثما كان، ستبقى مع صلاحيات القطاع الوطني الخاص بينما يبقى تدخل الدولة متمثلا في مراقبة التجار وفي اقامة نقاط بيع نموذجية.

(10) - النظام التعاقدى :

ان التنظيم المحكم للاقتصاد يقتضى تعميق النظام التعاقدى فيما بين المؤسسات ومجهودا متواصلين في ميدان الاعلام الاقتصادي.

وهذا يعنى استعمال أجهزة الاعلام وتعبئة كل طاقاته البشرية والمادية حتى تساهم فعليا في انجاح معركة التنمية وذلك :

- بتوضيح البعد السياسى والاقتصادى والاجتماعى لمخططات التنمية.

- بالمساعدة على وضع سياسة اعلام اقتصادى قادرة على التعريف بالانتاج الوطنى وترقيته والعمل على تنمية نمط استهلاك يتماشى وامكانيات البلاد ويتطابق مع الواقع الوطنى.

الفصل الثاني

التنمية الريفية

ان النتائج المعتبرة المحصل عليها في مجالى ترقية الفلاح والنهوض بالفلاحة يجب أن تكون حافزا لمواصلة الجهود ومضاعفتها للرفع من مستوى هذا القطاع وتطويره ليصل الى مستوى استثمار كل امكانياته قصد تلبية حاجيات البلاد الغذائية.

وبهذا الصدد، تبين التجربة أن جزءا هاما من الاراضي الفلاحية المتمثل في المزارع العائلية الصغيرة والمتوسطة قد ظل، مدة طويلة، دون الاهتمام اللازم.

وزيادة على ذلك، فان مجهودات التنمية غير المتوازنة في اتجاه مختلف فروع النشاط الاجتماعى والاقتصادى لم تساعد على اعطاء

ان عصرنة الريف وادماجه فى المخططات التنموية كضرورة حتمية، يقتضيان تحويل ظروف الانتاج ووسائل الانجاز والشروط التنظيمية التقنية الضرورية.

ومع جهة أخرى فان فك العزلة عن المجال الريفى وادماجه التام ضمن الحلقات الاقتصادية والاجتماعية لمع أهم العوامل الضرورية للتحويلات الجذرية فى عالم الريف.

وفى مجال السكن الريفى تتميع حتما مشاركة الفلاحين فى انجاز البرامج المخصصة لهم. اذ الامر يتعلق بتهيئة التجمعات السكنية الموجودة وتوسيعها وتجهيزها، والسهر على ضرورة ربط احداث التجمعات الجديدة بالحاجيات الحقيقية لتنمية شاملة.

بيد أنه يجب على تنمية المنشآت الاساسية فى الوسط الريفى أن تتكفل بانجاز هياكل التربية والثقافة والتكوين المهنى والصحة والحماية الاجتماعية التى لا بد منها لتحسين اطار المعيشة فى العالم الريفى. وتنفذ هذه الاعمال تدريجيا ضمن تصور شامل مدمج فى اطار مختلف المخططات.

ثالثا - المحاور الكبرى لسياسة التنمية الريفية :

ان سياسة التنمية الريفية، بعد أن تحقق استرجاع الاراضى المغتصبة، ترمى الى تحويل الهياكل الريفية التقليدية للفلاحة، كما ترمى الى تطويرها بصورة تمكنها من القيام بالمهمة المنوطة بها، فى اطار استراتيجية البناء الاقتصادي للبلاد والعمل المرحلى مع أجل تحقيق الاكتفاء الغذائى.

1 - الاكتفاء الغذائى :

يتطلب تحقيق الاكتفاء الغذائى مضاعفة انتاج المواد الاستراتيجية الضرورية لسد الحاجيات الاساسية للبلاد، وبما أن القمح سيظل أساس تغذية مجتمعنا، فان انتاجه بكميات كافية، سيبقى أحد متطلبات استقلالنا الاقتصادى.

- تنظيم المنشآت والخدمات المتصلة بالانتاج وبسياسة تسويق تضمن للمنتج الدخل اللائق بالجهد المبذول.

- رفع شأن الجهد الشخصى للمنتج باعتباره عنصرا حاسما فى نجاح معركة الانتاج ومع أجل تلبية الاحتياجات الوطنية.

- حفز الفلاحين على الاستمرار فى الارتباط بالارض والاعمال الزراعية.

- مكافحة النزوح الريفى الذى يدفع بأحسب المزارعين الى قطاعات أخرى.

- جعل الفلاحة مصدر تراكم للاقتصاد الوطنى، علاوة على ما تؤديه من دور فى تغطية احتياجات البلاد الى المواد الغذائية.

ان كل هذه الاهداف تتمحور حول فكرتين أساسيتين وثيقتى الارتباط هما تدعيم القواعد المادية والهيكلية للانتاج الفلاحى، والاستجابة للتطلعات الرئيسية لسكان الريف.

ثانيا - تحديد تصور شامل للتنمية الفلاحية :

يجب أن يتم تصور القطاع الفلاحى ككل لا يتجزأ.

ويتعين أن تخضع التنمية الفلاحية لتصور شامل مركّز على آفاق منسجمة متكاملة مع القطاعات الاخرى، بحيث لا يمكن عزلها عن ظروف تطور المسار العام للتنمية.

ان فعالية الفلاحة ومردودية الانتاج الفلاحى تتوقفان على توفير عوامل الانتاج ووسائل التقدم التقنى.

كما ان القطاع الفلاحى الخاص يتشكل من مجموعة واسعة من الفلاحين ومع ثمة ينبغى افادته بحصة وافرة من الامكانيات المخصصة لتدعيم المزارع تقنيا، ومع القروض، ومع تعميم التقنيات الفلاحية المعاصرة التى من شأنها تكثيف الانتاج وتوسيعه.

الحفاظ على طاقاتها الهامة البشرية منها والمقارية والمائية،

- تواصل أشغال التشجير فى المناطق ذات الطابع الغابى مع اعطاء مكانة مرموقة للانواع ذات المردودية العالية وتلك التى يمكن أن يكون لها اسهام فعلى فى تنمية الصناعة ببلادنا أو فى مضاعفة الانتاج الغذائى بصفة عامة،

- تهيئة المساحات الغابية قصد ضمان ديمومتها وتأمين تقويمها.

3 - تهيئة المناطق السهبية واستصلاحها :

يتكون هذا المحيط من أراض شاسعة، تشكل حمايتها بالنسبة الى البلاد الضمان الاول، ضد تصحر يهدد بالخطر.

فالسهب قد عانت، خلال عشرات السنين، التدهور الذى تحول تدريجيا الى اتلاف مساحات كثيرة من الغطاء النباتى، الذى يكسو هذا الجزء المترامى الاطراف من التراب الوطنى.

هذا، وان نمو قطعان الغنم، واستقرارها بغير انتظام، وكذا قلة الجهد الوطنى لاستصلاح الاراضى، وعدم وجود نظام خاص باستعمال المراعى، زيادة على ممارسة معمة وحديثة العهد لتسمين الماشية، كل ذلك ساعد على تفاقم الآثار السلبية وزاد من حدة تدهور النسيج النباتى.

وتستهدف سياسة التنمية الريفية، فى السهوب والاراضى الرعوية، تنظيم النشاط الرعوى على أساس علاقات اجتماعية اقتصادية جديدة تهدف الى اعادة الاعتبار لصغار المربين فى المجتمع، ورفع مستوى معيشتهم، وتحديث وسائلهم الانتاجية، والحفاظ على المراعى بكيفية معقولة.

وهكذا، فان قضية التصجر، ومقاومة الرمال الزاحفة تستوجبان منح برامج صيانة الغطاء النباتى وتوسيعه الاولوية، ضمن هذه السياسة التنموية.

وبفضل الجهود الضخمة والوسائل الواجب تجنيدها، ينبغى للتنمية الفلاحية أن تكون قادرة، بعد تجاوز المستوى الضرورى للامن الغذائى، على المشاركة تدريجيا فى احداث التراكم الاقتصادى الضرورى لحاجات التنمية الشاملة.

ويتطلب مجموع هذه الاعتبارات تنويع الانتاج الفلاحى بما يتطابق ومقتضيات نمط استهلاك متزن يأخذ فى الحسبان التقاليد الغذائية للبلاد.

2 - الاستخدام الاقصى للتربة والمحافظة عليها :

ان عدم وجود نشاط واسع لحماية الاراضى وغياب سياسة شاملة لاستعمالها بكيفية رشيدة سوف يؤدىان حتما الى انخفاض خطير فى مساحة التربة الصالحة للزراعة. وستدعم المجهودات الكبيرة المبذولة للتصدى لهذا الوضع بما يلى :

- تحديد المناطق الفلاحية عبر الوطن، بفرض الحفاظ على الاراضى الاكثر صلاحية للزراعة.

- المحافظة على الاراضى الفلاحية بواسطة سلسلة من العمليات واتخاذ عدد من الاجراءات قصد حمايتها،

- استعمال الاراضى وفقا لسياسة التهيئة العمرانية، أى ادماجها فى كل المخططات التنموية،

- تطبيق برنامج واسع يستهدف استصلاح الاراضى والمحافظة على الرأسمال العقارى بواسطة صرف المياه، ومكافحة الانجراف، وتوسيع الثروة الغابية المرتبطة بالمشاريع الفلاحية الكبرى، وحماية أحواض السدود.

- مجهود خاص لاستصلاح السهول والمساحات الشمالية المسقية واستعمالها لتنمية بعض الزراعات الضرورية،

- اتخاذ اجراءات تساعد على توسيع المساحات الفلاحية، بالنسبة الى الجهات والمناطق التى ما تزال حتى الآن مهمشة أو غير مستثمرة،

- جعل المناطق الجبلية المتأثرة بأضرار الانجراف تستفيد من العمليات الرامية الى

وقع اختيار السلالات والاجناس التى تتكيف مع الوسط الطبيعى، ووضعت أساليب التربية التى تتلاءم مع المعطيات المناخية الخاصة بهذه المنطقة.

5 - الثروة الحيوانية :

وإذا كان القطاع الاشتراكى قد عرف محاولات ناجحة الى حد ما فى مجال تكثيف الانتاج الحيوانى وتحسين السلالات، فلا بد من الاعتراف بأن التقدم المسجل فى هذا القطاع كان ضعيفا نسبيا بوجه عام.

وللتمكّن، مستقبلا، من تطوير تربية المواشى، يجب أن يهتم اهتماما خاصا بتوسيع زراعة الكلاّ التى يمكن أن تخفض من نسبة الاراضى البور، وتسمح باستصلاح المناطق السهبية التى لا يجوز أن تظل مجرد مناطق رعوية، وأن تجعل صغار المربين يشاركون فعليا فى انجاح العملية، لان تضافر جهود الجميع ضرورى للتوصل الى حل مشاكل تزويد البلاد بالكميات اللازمة من اللحوم. وبهذا الصدد، يجب أن يتواصل توسيع الطب البيطرى، وتنظيمه، لضمان التغطية الصحية للمواشى والسماح باستعمال التقنيات الجديدة فى هذا الميدان الحيوى من ميادين الاقتصاد الوطنى.

وبما أن منتوجات البحر تشكل موردا غنيا بالبروتينات قادرا على الاسهام فى تخفيف الضغط على طلب اللحوم، فانه من اللازم مواصلة الجهود الرامية الى تطوير الصيد البحرى بمجموعة من الاجراءات ينحصر أهمها فيما يلى :

- (1) - تحسين ظروف عمل الصيادين بما يساعد على التخفيف من عزلتهم الاجتماعية الاقتصادية وجعلهم أكثر تفتحاً على التقدم،
- (2) - دعم التدابير الضرورية لتجديد هيكل الصيد البحرى، وتكثيفها، وتوسيع المؤسسات الاشتراكية العاملة فى هذا القطاع،
- (3) - تحسين ظروف عمل القطاع الخاص فى هذا الميدان، وذلك بتوفير الدعم له وبالقضاء على الوسطاء الطفيليين،

ويتعين على التهيئة المتكاملة لهذه المناطق المتسعة أن تأخذ فى الحسبان الانشغالات الاقتصادية، مع خلال اختيار محكم للعمليات وللنباتات واشراك المربين فى جميع مراحل هذه البرامج.

وعلى صعيد آخر، تتميز السهوب بوجود موارد هامة، كالمياه الباطنية، والمياه الجارية، والاراضى الصالحة للعلف، والمزروعات الفلاحية، لاسيما الحلفاء التى ينبغى دراسة امكانية استعمالها وتحليلها وتشجيعها لتغذية الماشية، بالاضافة الى دورها الرئيسى كمادة أولية فى صناعة الورق.

وينبغى أن تندرج كل هذه العمليات فى المخططات الرئيسية للتهيئة المحددة من حيث الزمان والمكان، والمقامة بانتظام قصد ادخال التصحيحات الضرورية وابرار الجوانب الايجابية لمختلف التجارب التى وقع الشروع فيها.

4 - استصلاح الاراضى فى الجنوب :

ان الثروة الحقيقية فى جنوب البلاد لا تكمن فقط فيما يدخره باطن الارض من نفط وغاز بل كذلك فيما سيفتح أمامها مستقبلا من آفاق للزراعة وبالتالي لتوطين الانسان الذى يستطيع استصلاح الاراضى بفضل عمله ومهارته وعبقريته.

وبالفعل فان الموارد المائية الهامة والاراضى الشاسعة التى تتوفر عليها هذه المناطق ينبغى تعبئتها واستغلالها فى اطار مخطط على نطاق واسع، باستخدام أحدث التقنيات لتأمين انتاج زراعى مكثف ومتنوع يساعد على المساهمة فى التحقيق التدريجى للاكتفاء الغذائى والتوصل الى تغيير عميق لهذه المناطق.

وستكون زراعة النخيل باعتبارها ثروة وطنية كبرى موضوع عمليات خاصة للحفاظ عليها وتجديدها وتوسيع نطاقها.

ان تعميم الانتاج المدعم بالتدابير التشجيعية الملازمة وتوفيره، يجب أن يسمحا بتحويل الفلاحة فى الجنوب الى فلاحية أكثر انتاجا وأحسن انتاجية. ويمكن تربية الماشية أن تحتل مكانة بارزة، اذا

التراب الوطنى، شرط أساسى، تعمل الدولة على تحقيقه لضمان التقدم المستمر للتنمية.

ففى الوقت الحاضر تستثمر المياه السطحية بنسبة قليلة أما المياه الجوفية فلم يقع الشروع فى استغلالها الا أخيرا، وبالإضافة الى ذلك فان معرفة الموارد المائية فى البلاد، تستلزم بالنسبة لسياسة الدولة، فى مجال المياه، التأكد المستمر من الاحصائيات والتقديرات المائية.

ان سقي الاراضى المفلوحة، والمساحات التى اكتسبتها الزراعة أخيرا، وانجاز المشاريع الصناعية، والعمل على التهيئة العمرانية فى الحواضر والبوادي، كل ذلك يتطلب بذل جهد مستمر لتعبئة الطاقات المائية السطحية والجوفية على حد سواء ولبلوغ هذا الغرض، لا بد من :

- مواصلة تكثيف الجهود الموجهة لانجاز السدود، والتنقيب فى الهضاب العليا وفى الجنوب بوجه خاص، والاهتمام اللازم بالاستغلال الامثل للمياه الجوفية الألبية.

- تكثيف عمليات الرى الصغيرة والمتوسطة، وتوسيعها بما يضمن استعمال كل المياه، والانتفاع بها الى أقصى حد ممكن.

- وضع برامج لجلب المياه على أساس خطط توجيهية تشمل المناطق المائية الكبرى.

- تنشيط سياسة الرسكلة ومعالجة مياه الوحدات الصناعية.

- تشجيع عملية تحلية مياه البحر حيثما اقتضى الامر ذلك حتى توجه لتغطية جزء من حاجات السكان، وذلك بغية الاقتصاد فى المياه والحفاظ على الموارد المائية التقليدية التى تعطى الفلاحة الاسبقية فى استعمالها.

8 - تكوين الرجال :

ان العصرية والتقدم الشامل لـلـارياى مرهونان بترقية الانسان، العنصر الرئيسى فى كل

(4) - جعل موانئ الصيد البحرى تحظى بعناية خاصة لمواصلة عصرنتها وتوسيعها،

(5) - تطوير أحواض السمك فى الاماكن الساحلية الملائمة لذلك ،

(6) - تطوير الاسطول البحرى للصيد فى أعالى البحار.

6 - تحديث تقنيات الانتاج :

يجب أن تولي السياسة الزراعية أهمية خاصة لادخال الطرائق والتقنيات الملائمة على أنشطة التسيير والانتاج، ومن ذلك :

- التوظيف الامثل للامكانيات المتوفرة مع الحرص على استعمال الآلات الاكثر فعالية فى تحقيق الاعمال الزراعية،

- استعمال المواد الكيماوية، والطرائق الملائمة لتسميد التربة، ووقاية المحاصيل، وحماية النباتات،

- انتاج البذور، والمشاتل المنتقا، واستعمالها، وكذلك السلالات الحيوانية الاكثر مردودية، ومضاعفة أعداد مشاتل الفواكه والغابات.

ان استخدام التقنيات العصرية فى هذا الميدان، مرهون مثلما هو الامر فى كل تجديد تكنولوجى، بالتعميم الجيد، والبحث والتقييم المستمرين، والتكثيف المتواصل لخصائصها مع اهتمامات المزارعين.

7 - تعبئة الموارد المائية :

ان موارد الجزائر، فى مجال المياه السطحية والجوفية، هى احدى الثروات الرئيسية التى يركز عليها رخاء البلاد مستقبلا، كما يعتمد عليها نجاح تطورها الاقتصادية والاجتماعى. ويتطلب هذا التطور تنمية مرموقة للامكانيات المائية من أجل تلبية احتياجات السكان واحتياجات النشاط الاقتصادى. ومن هنا فان تسوية مشكل المياه عبر

ولكى يكون هذا البحث بناء، ينبغي أن يرتكز على شبكة من المزارع النموذجية المختصة والمتعددة الخدمات عبر كل التراب الوطنى.

كما ينبغي أن يتم ذلك على مقربة من الاماكن التى يجرى بها النشاط الانتاجى، وان يكون مشجعا فى النهاية للوحدات الزراعية والمزارعين، وينبغي كذلك مضاعفة المحطات التجريبية، والمختبرات المختصة، والاستفادة من تجارب الفلاحين العريقة وحسن الملاحظة لديهم، ومن نتائج الابحاث العلمية. وحتى يكون لنتائج البحث بعد حقيقى، يجب أن تطبق بمجرد التأكد من فاعليتها على المزارع وأن تستعمل كل الوسائل الحديثة، لتطويرها. كما يجب تعميم التعريف بالاكتشافات المتصلة بالتقنيات الجديدة للانتاج وبالنتائج المتعلقة بانتقاء الاصناف النباتية والسلالات الحيوانية، وأن يتم ذلك على نطاق واسع بالوسائل البيداغوجية اللازمة، وذلك لتدعيم مهارة الفلاحين باستمرار، وتغيير عقليتهم حتى يكونوا متفتحين على التقدم والعلم.

10 - تنظيم وسائل دعم التنمية الريفية :

يجب أن تضمن الهياكل المكلفة بدعم النشاط الزراعى مردودا مرضيا للفلاح مقابل عمله، وأن تسمح بتقييم أفضل للمحصول الزراعى، فى نطاق سياسة تؤدى فى نفس الوقت الى صيانة القدرة الشرائية لمجموع العمال. وتدل التجربة على أن الفلاح، فى غياب تقنين العلاقات بين المنتج وهيكल الدعم يقع فى الغالب ضحية لمنطق ادارى يعرقل نشاطه ويحد من امكانياته.

والمبدأ العام الذى يجب أن لا نغفله فى هذا الميدان هو أن وجود هذه الهياكل ليس له ما يبرره خارج الاهتمامات الناجمة عن التنمية الفلاحية.

ان القروض والدعم المتعدد الاشكال لاستصلاح اراض جديدة، وتعميم المعارف والتقنيات، والتزويد بالمواد الوسيطة والتجهيزات، والنشاط المتصل بجمع المحاصيل وتسويقها،

نشاط اقتصادى واجتماعى، ومن ثمة فتكوينه تكوينا علميا وتقنيا ينبغي أن يكون هدف كل المساعى التى يتعين القيام بها.

وعلى أساس المقاييس المحددة فى هذا المجال بالنسبة لمختلف المستويات ووفقا للتخصصات والسمات المميزة لكل المناطق، ينبغي السهر على أن يستجيب التأطير التقنى فى القطاع الفلاحى، فى أقرب الآجال، لمتطلبات الزراعة المعصرية التى تشهد تحولا سريعا.

ان حصيلة هذا التكوين من مهندسين وفنيين واطارات سيجرى تعيينهم بالدرجة الاولى وبصورة مكثفة للعمل على مستوى الانتاج والهياكل المدعمة له كما سيتواصل التكوين المهنى والعلمى والفنى وتكوين مسيرى الانتاج بصورة مكثفة.

ثم ان السن المتقدمة لعمال الارض تستوجب خطة عمل محكمة من شأنها أن تحفز وتشجع الشباب على خدمة الارض، وبذلك يتم القضاء على الميول السلبية المتمثلة فى النزوح الريفى واهمال القرى.

9 - البحث العلمى الاساسى والتطبيقات :

ان البحث عن القواعد العلمية التى يستلزمها تكييف التقنيات الفلاحية المعصرية مع ظروف البلاد من مناخ، وتربة، ومياه، وغيرها، مطلب اساسى لنجاح عصرنة الفلاحة.

كما أن الرصيد العلمى والتقنى المتراكم عبر العالم ينبغي استغلاله منهجيا فى اطار هياكل بحث ملائمة.

وبما أن التنمية الفلاحية مرتبطة أشد الارتباط بالعلم والتكنولوجيا فمن الضرورى دعم البحث العلمى والتقنى، وتشجيعه فى هذا الميدان الذى يحظى بالاولوية. وتشترك فى انجاز هذه المهمة المعاهد ومراكز البحث بالجامعات الوطنية، مع ايلاء مهارة المنتجين وخبرتهم عناية خاصة.

لاستغلال جزئى أو غير كاف للأراضي، بل بالمعكس يتعين على سياسة الاسعار أن تحفز على الاستعمال الأمثل للطاقات التى يتوفر عليها.

رابعاً - الإطار القانونى :

ان حماية الاراضى، والسزام كل مالك باستغلال أرضه بكيفية فعالة، والتصدى للمشاكل المتعددة المترتبة على تجزئة المزارع، وحقوق أعضاء الواحدات والجمعيات والتعاونيات وواجباتهم، والعلاقات الواجبة اقامتها بين مختلف كيانات الانتاج أو الخدمات طوال عملية التنمية، وكيفيات تشكيل نسب الفائدة، وأدوار مختلف الاجهزة وواجباتها ازاء القطاع الفلاحى، وكيفيات المراقبة تجاه مختلف هياكل الانتاج، والمساعدة، والدعم، كل ذلك يشكل مواضيع هامة يجب أن تقنن بنصوص ملائمة.

ولهذا الغرض، يمكن توجيه الادخار الوطنى الخاص نحو عمليات استصلاح الاراضى وتكثيف الانتاج الفلاحى. وان مساهمته فى انجاز الهدف الاستراتيجى المتمثل فى تحقيق الاستغلال الغذائى تمكنه من الاستفادة من امتيازات تكوين مساوية على الاقل لتلك التى يطمح اليها، لو استثمر ادخاره فى قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطنى.

ومن جهة أخرى، فان عملية الاستصلاح التى هى الوسيلة المفضلة لتوسيع المساحة الفلاحية، يجب ألا يتعرض لاي عائق خلال عملية انجازه عبر التراب الوطنى.

خامساً - التعبئة الواسعة الدائمة للمبادرات المحلية والهيكل اللامركزية :

ان طبيعة النشاط الزراعى تتطلب روح المبادرة، وترفض رفضاً مطلقاً مساوياً البيروقراطية. والزراعة هى أكثر قطاعات الحياة الاقتصادية استفادة من تحقيق اللامركزية التى تحرر روح المبادرة وتسمح بحل المشاكل فى عين المكان. ولا يمكن تصور تنفيذ سياسة تنمية فلاحية ترمى الى الاستقلال الغذائى للبلاد

كلها عوامل ينبغى أن تلبي بالضرورة حاجيات التنمية الفلاحية. وعلى الهياكل المعنية أن تكون قريبة من الفلاح، والمربي، وتجعل نمط تسييرها مرناً بسيطاً يساعد الفلاحين على تأدية مهامهم. أى أنه ينبغى أن تشكل محيطاً حقيقياً نشيطاً للقطاع الفلاحى يخدم جميع الفلاحين.

ومن هنا، يتحتم على هذه الهياكل أن تقترب من المنتج وليس العكس، كما يجب أن يخضع وجودها ونمط تسييرها لمنطق الانتاج الفلاحى، واحتياجاتها.

وأخيراً، ينبغى السهر على أن تكون مختلف هياكل الدعم والمساندة متمشية مع توزيعها الجغرافى، وتحديد مهامها وفق خاصيات الفلاحة واحتياجاتها.

11 - سياسة الاسعار :

سياسة الاسعار أداة هامة لتنظيم الاقتصاد، تساهم فى توزيع محكم للدخل، ولذا يتعين التحكم فى تركيبة الاسعار والفوائد بالكيفية التى تمكن الفلاح من تحسين دخله.

ان وجود الوسطاء الطفيليين بين المنتج والمستهلك يضر بالقدرة الشرائية لكل منهما، ولا تترتب عليه أية قيمة مضافة فى الانتاج.

وعليه، فان سياسة الاسعار مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياسة اقامة دوائر تجارية ذات مردودية، وبسياسة توزيع ديناميكي مكيف مع مختلف الاوضاع والخصائص المحلية.

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية يتمثل فى تمكين سياسة الاسعار الفلاحية التى يتم تصورها جيداً وتطبيقها فعلياً، من تأطير حقيقى لمداخل العالم الفلاحى حتى تشكل عنصراً هاماً فى تنظيم الاقتصاد.

غير أن الانشغال المشروع الخاص بضمن مدخول معتبر للفلاح، يجب ألا يكون مبرراً

والانطلاق فى عملية تراكم التقنيات، دون اشراك مجموع المعنيين وخاصة منظمة الفلاحين.

سادسا - العلاقة بين الفلاحة والصناعة :

ان الفلاحة والصناعة تتكاملان بداية ونهاية. ويتعزز هذا التكامل باستمرار عن طريق تشييد اقتصاد وطنى عصرى شمولى تكون قطاعات نشاطه متوازنة.

وفى هذا المنظور، تتعين ترقية صناعة وطنية حقيقية تتمحور حول تلبية حاجيات الفلاحة الوطنية وتزويدها بمختلف أنواع وسائل الانتاج، حتى تقلص التبعية للخارج.

كما يستحسن وضع سياسة أكثر تلاؤما وتنشيطها فيما يتعلق بتوزيع وسائل الانتاج عبر البلاد، توزيعا يكون متماشيا مع حاجات الانتاج.

وينبغى تدعيم ذلك بسياسة عملية لصيانة التجهيزات فى عين المكان بواسطة اليد العاملة المحلية الريفية المكونة مسبقا لهذا الغرض، مع ضمان كل الشروط الكفيلة بانجاح هذه المهمة الاساسية.

وبهذا الصدد يكون من الضرورى تشكيل وحدات فلاحية صناعية من أجل تعزيز العلاقة بين الفلاحة والصناعة وتنظيمها.

الفصل الثالث

التنمية الصناعية

تهدف التنمية الصناعية بالجزائر، فى اطار الاختيار الاشتراكى، الى بناء اقتصاد عصرى مستقل، قوى، مزدهر، يضمن للشعب الجزائرى ظروف العمل والحياة الكريمة.

ذلك أن التنمية الصناعية ليست مجرد وسيلة للانماء الاقتصادى، بل انها تدرج ضمن مسار تنمية شاملة تعطى التصنيع فى الجزائر مدلولاً وأبعاداً ثورية حقيقية.

وترمى التنمية الصناعية الى احداث تغييرات عميقة فى البنيات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، من أجل تشييد اقتصاد عصرى متكامل فيه الانشطة الانتاجية وتتكثف المبادلات بين فروع القطاع الاقتصادى الواحد أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وبذلك تدرج التنمية الصناعية ضمن منظور اشتراكى يعطيها مدلولها العميق وأبعادها السياسية، وتسهم بفعالية فى وضع القواعد المادية للاشتراكية التى يقاس واقعها بالاساس الاقتصادى الذى ترتكز عليه.

ذلك أن اختيار الاشتراكية فى الجزائر ينبع من مفهوم الاستقلال الوطنى، ويستلزم تحقيق الاستقلال الاقتصادى.

فعلى التنمية الصناعية أن تتواصل بتعزيز القاعدة المادية الموجودة مع ترقية صناعة متطورة ومتنوعة تمتد الى كافة الفروع، وتؤدى تدريجيا الى تحسين مستوى حياة المواطنين ورفع مستواهم العلمى والتكنولوجى والى التهيئة العقلانية للمجال الترابى وانشاء الفوائض الاقتصادية.

ان عملية التصنيع ضرورية لسير الاقتصاد الحديث المتحرر من التبعية الاجنبية، على أن المسار الصناعى لتشييد قاعدة مادية يجب أن يتوجه بحزم نحو تعزيز اقتصاد وطنى مستقل، متكامل، متمركز حول نفسه بحيث تدعم فى أخضانه العلاقات بين القطاعات، والمبادلات بين مختلف فروع الانشطة.

على هذا الاساس يتعين على كل مرحلة صناعية أن تمد البلاد بالوسائل الخاصة لتنميتها، وذلك بجعل الانتاج الوطنى يستجيب لاهم حاجاتها الاساسية من مواد استهلاكية ومواد تجهيز، بالاعتماد على التكيف المستمر للهيكل الاقتصادى وطرق التسيير وآساليبه مع مقتضيات التقدم العلمى والتقنى.

كما يجب أن يندرج كل برنامج صناعى فى اطار التنمية الشاملة والمنسجمة للاقتصاد الوطنى،

التصدى لاشكال التبعية الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار وتوفير امكانيات معتبرة.

لقد كانت الاستراتيجية الانمائية المتبعة خلال الفترة المنصرمة ترمى الى اعطاء مفهوم الاستقلال الاقتصادي محتوى ملموسا باسترجاع الثروات الوطنية وجعل الصناعة القاعدية حجر الزاوية فى عملية التصنيع.

وكانت هذه الاستراتيجية تهدف الى تطوير صناعات المواد الاولية التى تقدم دعما حاسما لعملية احداث مناصب الشغل الى جانب توفير الشروط الضرورية لضمان استقلال الاقتصاد ببلوغ درجة من التكنولوجيا يرتفع مستواها باطراد.

وفعلا، فقد سمحت هذه الاستراتيجية باسترجاع الثروات الصناعية عن طريق تأميم الاسهم التى كانت فى حوزة الاجانب، من ناحية، كما سمحت من ناحية أخرى، بتدعيم هذه المكاسب باقامة قاعدة صناعية معتبرة.

ان الجزائر، اذ عمدت الى تأميم الثروات النفطية والمنجمية، واقامة وحدات تحويلية لها، واحداث مركبات متكاملة كبرى، وتطبيق أحدث التكنولوجيات، قد وفرت لنفسها وسائل تمكنها من دعم نشاطها الانمائى.

وقد أصبح من الممكن الآن، بفضل المؤسسات الاقتصادية الوطنية الموجودة فى جميع مجالات النشاط، المكلفة بتنفيذ برامج الاستثمار، ان توضع تدريجيا تحت تصرف الصناعة والفلاحة والمنشآت، مواد، وأحيانا تجهيزات، ضرورية لتحقيق تطور يعطى النمو الداخلى المطلوب دفعا جديدا.

ان دروس التنمية الصناعية المستخلصة من عشرينى التشييد الاقتصادي، تبرز ضرورة اجراء تقييم دورى منظم لمسار التصنيع، كما تبرز ضرورة تكييف البرامج حسبما تستلزمه الاهداف

بهدف ايجاد تكامل حقيقى بين مختلف القطاعات، والتوفيق المحكم بين تكاليف البرامج والموارد المتوفرة حتى لا يؤدى التصنيع الى تفاوتات قد تلحق أضرارا بالاقتصاد والمجتمع.

ان التنمية الصناعية، اذ تسعى الى التعميم المنظم للتقدم التقنى عبر مختلف أنحاء البلاد، والى التكوين الدائم للعمال من أجل التحكم فى تكنولوجيات تزداد كل يوم تعقدا، فانها تساهم فى خلق عقلية صناعية، واطلاق العنان للمبادرات التى تحدث تغييرات عميقة فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مما يؤدى الى بروز مجتمع عصرى يمكن الانسان من التفتح، ويضمن للبلاد تعزيز استقلالها.

وينبغى أن يتطور هذا التصنيع وأن تتزايد وتيرته حسب القدرات البشرية والمالية للبلاد، علما بأن هذا التطور لا يتم تدعيمه والتعجيل به الا من خلال المسار التنموى المستمر الذى يعززه تحسين متواصل لمهارة اليد العاملة. ففى هذا المسار الديناميكى القائم على أساس العمل والصرامة يمكن خلق ثروات جديدة، ومن ثمة ايجاد مناصب جديدة للتشغيل وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ولضمان استقلال البلاد الاقتصادي، يجب أن يتخذ التصنيع طابعه الهام الذى يمكنه من انتاج حاجات التنمية ومن تلبية الحاجات الاجتماعية. وبذلك يستطيع على المدى البعيد، أن يساهم، فعليا، فى تحقيق التراكم واخراج البلاد، تدريجيا، من التبعية الاقتصادية، وفى وضع قواعد حقيقية للتنمية بواسطة اكتساب رصيد علمى وتكنولوجى يسمح بتنويع امكانيات البلاد وتوسيعها فيما يخص تصدير المنتوجات غير المحروقات.

أولا - محتوى التنمية الصناعية :

اتسم تاريخ التنمية الصناعية فى الجزائر بالمعركة التى خاضتها غداة التحرير الوطنى قصد

1 - التحديات :

ان أهداف التنمية الصناعية التى يدور حولها الصراع وطنيا ودوليا تفرض ضبط استراتيحية صناعية مناسبة تكون فى مستوى متطلبات العصر المتميزة بتحويلات تكنولوجية على جانب كبير من الاهمية وبالازمة البنيوية المستمرة للاقتصاد العالمى، مما يزيد فى متاعب البلدان النامية.

ثم ان تزايد الحاجات الاجتماعية المرتبطة بتزايد عدد السكان والمداخيل، والانخفاض المتوقع فى الموارد الطاقية، واعادة هيكلة الاقتصاد فى البلدان المصنعة على حساب البلدان النامية، كل ذلك يستوجب تقييما دوريا للاستراتيجية التنموية الصناعية، وتحديد الاولويات فى كل مرحلة حتى تتمكن الجزائر من تحقيق أهداف التنمية الصناعية المطلوبة.

ان البلدان المصنعة تتقدم بخطوات كبرى على طريق التنمية الاقتصادية التى يشجعها باستمران تنافس كبير على الصعيد العالمى. ان عبقرية شعوب هذه البلدان تتركز اليوم على الصناعات والتكنولوجيا الاكثر طموحا سعيا الى بناء حضارة صناعية من طراز جديد قائم على الالكترونىك والاعلام الآلى، والروبوتيك والبيوتكنولوجيا. فلا يجوز لبلادنا أن تظل على هامش التحويلات التكنولوجية الهامة التى تشكل التحدى الرئيسى بالنسبة الى المستقبل.

فعلى الصناعة أن تتجه نحو الانشطة التى أصبح فيها تأهيل الانسان بالتكوين والاعلام مع الادوات الحاسمة للرقى، فصناعة المستقبل، ومنها صناعة الدفاع الوطنى، عوامل تقدم لا مناص منها فى الاستراتيجية التنموية.

2 - الضغوط :

ان ضغوط المرحلة الجديدة يجب أن تكون موضوع دراسة معمقة وخاصة ما يتعلق منها بالموارد المالية ونوعية الهياكل الاساسية واعداد العمال المؤهلين، وكذلك وضع تنظيم محكم للاقتصاد.

المسطرة، والنتائج المحصل عليها والمعطيات الاقتصادية الجديدة.

على أن تقييم الفترة المنصرمة التى كانت بلا شك غنية بالمنجزات والتجارب، يمكن من إبراز الحدود التى تفرضها طاقات الاستيعاب الوطنية.

وقد كان يفترض فى انجاز البرامج الانمائية الصناعية أن ترافقه اقامة وسائل وطنية للدراسة والانجاز، وكذا وضع برامج نوعية للتكوين بفعل ما يوفره ذلك للبلاد من عمال أكفاء مؤهلين.

ان غياب سياسة مدعمة فى هذا المجال قد انجر عنه بروز اختلالات وتفاوتات بين مختلف القطاعات، وداخل القطاع الواحد، من ناحية، وحال، من ناحية أخرى، دون تجميع المعارف الضرورية للانتقال الى أنماط انجازية أقل كلفة وأقل تبعية.

ونظرا الى أن ضخامة هذه البرامج الصناعية لم تكن تتناسب اطلاقا مع موارد البلاد، فقد أدت الى مضاعفة التبعية للخارج على ثلاثة أصعدة : على الصعيد الاقتصادى بما تسببت فيه من انفتاح على الخارج، وعلى الصعيد المالى بما تسببت فيه من استئدانة كبيرة، وعلى الصعيد البشرى بما تولد عن ذلك من اللجوء المتكرر الى المساعدة التقنية الاجنبية.

هذا، وان اسناد معظم عمليات انجاز الاستثمارات الى المؤسسات الاجنبية واعطاء الافضلية فى الاختيار للمشاريع الضخمة لم يعودا بالفائدة المرجوة على مسار التصنيع.

وقد أدى ذلك الى الحيلولة دون تحقيق التكامل فى الانشطة، ودون التحكم فى التكنولوجيا وتطور الهندسة الصناعية الوطنية، مما أفضى الى مضاعفة الكلفة الاقتصادية والمالية فى مرحلتى الانجاز والاستثمار.

أيضا إقامة وتدعيم عدد من الهياكل مثل البحث العلمى المتصل بالتنمية ومكاتب الدراسة والتسيير الصناعى، والتكوين والصيانة فهى كلها تقتضى دورا حاسما فى عملية التراكم وتجديد الطاقة الانتاجية.

وإذا كان التصنيع أداة فعالة وحاسمة فى بناء الاقتصاد الحديث، فإن البحث المتواصل مع أجل تحسين الانتاج وإقامة صناعة مصنعة وتدعيم الصناعة الثقيلة، كل ذلك من شأنه أن يساعد على تحقيق التكامل والاندماج الصناعيين فى جميع المجالات.

1.1 - مواصلة تنمية الصناعات الاساسية :

ان الصناعات القاعدية، باعتبارها الاساس الذى يعتمد عليه تصنيع البلاد لهى حتمية لتدعيم النسيج الصناعى الموجود وضمان توسيعه بأحداث ديناميكية تنموية ذاتية مستمرة.

ان الطاقة الانتاجية المتوفرة فى الصناعات القاعدية كصناعة الحديد والصلب والعدانة والبيetroكيماويات ومواد البناء، لجديرة حقا بالاعتبار، غير أنه لا بد من تطوير القدرات الموجودة وتحسين مستوى استخدامها كى تكون سندا لاعادة تجديد القاعدة الصناعية وتوسيعها.

2.1 - تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسى :

ان صناعة مواد التجهيز بكيفية محدودة تشكل عائقا خطيرا يحول دون تحقيق تكامل الاقتصاد الوطنى لان الشرط الاساسى للنمو المستقل يكمن فى تطوير صنع مواد التجهيز وبالدرجة الاولى ذات الطابع التكرارى انطلاقا من هندسة صناعية وطنية تسمح للبلاد بالانتقال من المرحلة الحالية المتميزة بتراكم التقنيات الى مراحل انتاج الآلات وبناء المصانع اعتمادا على الامكانيات الوطنية فى الدراسات والانجاز.

ان تحقيق أهداف الاستقلال الاقتصادى والنمو المستقل ينبغى أن يؤدى الى مسعى تدريجى

ان هذه الضغوط تقتضى الاعتماد على استراتيجية انمائية صناعية صارمة للغاية ومنسجمة مع طاقة الاستيعاب البشرية والمادية والمالية، كما أنها تتطلب استبعاد كل أشكال التبذير، وتستدعى توفير الشروط اللازمة فى مجال تكوين الرجال وإقامة الهياكل الاساسية المرافقة لاضفاء المزيد من الفعالية على برامج العمل. وهى تستوجب أخيرا تصورا أكثر تلاؤما للاطار التنظيمى قصد تشجيع كل المبادرات وتعبئة مجموع الطاقات الوطنية.

تلك هى الشروط التى تجعل الجزائر واعية بمدارات معركة التنمية وتحديات المستقبل، خصوصا وأنها تتوفر على تجربة صناعية تستطيع أن تستخلص منها عدة دروس، وهو ما يجعلها قادرة على تجاوز الضغوط التى تمرق مسار التقدم، ومؤهلة لبناء اقتصاد وطنى قوى مزدهر بفضل العمل، والصرامة، والتعبئة المكثفة لكل الموارد.

ثانيا - أهداف التنمية الصناعية :

1 - تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة :

لقد بدأت الصناعة تضى طابعها العميق على واقع البلاد، غير أنه يتعين مواصلة تنميتها بالاستجابة للأهداف المتوخاة من خلال مقتضيات التنمية الوطنية من جهة، وبتصحيح أوجه النقص ووضع حد لضعفها الناتج أساسا عن المعدل الضئيل للاندماج الصناعى الوطنى وعن التبعية للخارج، من جهة أخرى.

وتقتضى التنمية الشاملة والمتوازنة تناسبا ملائما بين القطاعات والفروع والاقسام والتكنولوجيا والاحجام ووتيريات النمو التى تتطابق مع ضرورة جعل المجال الصناعى كلا متكاملا نشيطا وذا مردود عال كما تنعكس فى هيكلة النسيج الصناعى وتكثيفه، وهى تهدف أيضا الى جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الانتاج والخدمات أوثق وأكثر انتظاما حتى تتمتعز المبادلات بين الصناعات. وتقتضى التنمية الصناعية

فقد أدت المحروقات وما زالت تؤدي دورا بارزا في تمويل التنمية الوطنية؟ غير أنه ينبغي أن ندرك أن هذه الموارد آيلة الى النضوب زيادة على أنها غير قابلة للتجديد.

وهكذا فإن توفير الطاقة كعامل للنمو الاقتصادي والرقى الاجتماعي يكتسى طابعا متميزا وحيويا.

ان هذه المعطيات تقتضى أن نجعل ضمن الاولويات تعميم تقنيات المحافظة على الموارد الطاقية، ودعم التنقيب عنها، وتحسين فعاليتها ومردوديتها، ولا بد كذلك من انتهاز أسلوب عقلاني في تسيير الثروة الطاقية بهدف امداد الاقتصاد الوطني على الامد البعيد. ويترتب على هذه الاختيارات وضع نمط وطني للاستهلاك الطاقوى يأخذ بعين الاعتبار أفضلية استعمال الغاز الطبيعي ورفع انتاج الطاقة الكهربائية ومواصلات برامج الكهرباء وتطوير المنشآت الأساسية لتوزيع المنتجات البترولية.

ويتعين، من جهة أخرى، التوجه نحو الاستفادة من جميع عطاءات الطاقة الجديدة والمتجددة، والسعى بالخصوص الى ادخال الطاقة النووية تدريجيا بتحديد أهداف متطابقة مع قدراتنا على التحكم فى التكنولوجيا الخاصة بها.

ويشكل استرجاع المواد القابلة للرسكلة، واعادة استعمالها، مصدرا هاما من مصادر الموارد شبه الطبيعية. كما أن اعتماد برامج أعمال مفصلة دقيقة سيمكن، فى مختلف فروع النشاط، من تقليص التبذير والاقتصاد فى الموارد التى غالبا ما تكون نادرة أو باهظة الثمن. ويؤكد ضرورة هذه العمليات ان التبعية للخارج بالنسبة للامداد ببعض المواد قد تزداد حدة فى المستقبل.

فمن هذا المنطلق يجب التفكير فى اعداد برامج استثمارية نوعية سواء من قبل المؤسسات الاقتصادية الوطنية أو فى اطار ترقية الصناعة المحلية. وسيشكل اعلام المواطنين وتربيتهم وتوعيتهم الدعامات الرئيسية لنجاح هذه العمليات.

ومتواصل للتكامل الصناعى. كما أن التنمية الصناعية الرامية الى ابراز قطاع انتاجى مدعو الى الاسهام بفعالية فى تكوين الدخل الوطنى، تتطلب أن يكون امداد القطاع الصناعى بالمواد الاولى والوسيطه اللازمة لسيرها امدادا منظما ومضمونا، كما تتطلب توفر طاقات الدراسة الهندسية وصناعة مواد التجهيز وقطع الغيار ضمانا لصيانة القطاع الصناعى وتكليفه وتجديده وتوسيعه.

3.1 - مواصلة اضعاء القيمة على المواد الاولى والمنتجات الوسيطة :

ان استقلال التموين بالمواد نصف المصنعة والمواد الوسيطة مرهون بتنمية فروع معينة كالبيتروكيمياء والكيمياء، مما يسمح باستغلال المنتجات المستوردة حاليا وتوفير مواد بديلة للمواد الطبيعية غير الموجودة أو التى يندر وجودها فى البلاد.

وتشكل المواد الاولى، لاسيما منها الموارد المعدنية والعضوية الطبيعية، عناصر ذات أهمية بارزة لكل تنمية صناعية بصفة عامة ولتنمية الصناعات القاعدية بصفة خاصة.

والواقع ان الجزائر تتوفر فى هذا الميدان على موارد يتعين احصاؤها بمنهجية شاملة واستغلالها بصورة تضمن تغطية احتياجات البلاد وتعزيز الاستقلال الاقتصادى. ومن هنا يتحتم القيام بمضاعفة التنقيب الجيولوجى قصد التعجيل بتحديد مواقع الحقول وتقدير مواردها. لاجل ذلك، فإن البحث المنجمى سيحتل مكانة مرموقة فى كل المخططات التنموية.

ولكى نضفى على مواردها الطبيعية قيمة قصوى، يجب أن تتضمن التنمية الصناعية برامج تهدف الى التحويل فى عين المكان للموارد الطبيعية المعدنية والفلاحية على حد سواء.

وفى مجال تقويم الموارد الطبيعية، فإن أنشطة تطوير المحروقات تشكل قطاعا أساسيا.

منطقية تصون مقتضيات التنمية الخاصة بكل نشاط.

ان مقتضيات التنمية الفلاحية تتطلب من الصناعة تزويد الفلاحة بالعتاد والمواد التي تمكنها من تحقيق مستويات جد مرتفعة في الانتاج والانتاجية.

3.2 - الصناعة والتهيئة العمرانية :

ان التركيز على المناطق الساحلية، وغيرها من المناطق الخصبة خلال العهد الاستعماري، واهمال باقي البلاد قد تسببا في ظهور اختلالات لا بد من ازالتها نهائيا.

ولهذا تسعى الجزائر المستقلة والاشتراكية الى استخدام موارد المناطق التي حبتها الطبيعة للنهوض بالمناطق المحرومة بغية بناء بلد متوازن يشكل مجموعة صالحة ومتضامنة اقتصاديا.

وسينصب الجهد الوطني على تمديد الصناعة الى الهضاب العليا والمناطق الجبلية والجنوب حتى تتحول الى أداة تنصدي لنزوح السكان نحو الحواضر، وتصبح عاملا يسهم في رقي المناطق الريفية.

كما ستهدف المساعي، أساسا، الى اقامة عدد من الانشطة وتدعيمها بغية توجيه الاستثمارات الصناعية نحو المناطق الداخلية مع اعتبار المقتضيات الاستراتيجية للتهيئة العمرانية والمحافظة على الاراضي الفلاحية واعطاء الاولوية للموارد والثروات المحلية.

وفي هذا الاطار، فان اقامة هذه المجموعات الصناعية ينبغي أن تتم بكل عزم وحزم مع السهر على أن تكون، بالخصوص، ذات أحجام وتكنولوجيات تتلاءم مع خاصيات كل منطقة. ولذلك فانه من الضروري تبني مسعى جديد في مجال التصميم والاختيار الصناعي، يحافظ على متطلبات التكامل والمردودية الاقتصادية لتدعيم عملية تكثيف النسيج الصناعي وضمان التحكم في تطويره.

2 - تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى.

1.2 - الصناعة في خدمة الاقتصاد :

ان توطيد التكامل الاقتصادي في اطار تنمية شاملة متزنة، يركز على البحث المنهجي عن التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى، لاسيما الفلاحة والري والمنشآت الاساسية والسكان والدفاع الوطني.

وبهذا الصدد، ينبغي أن تؤدي هذه القطاعات دورا رئيسيا وان تكون هي غاية التنمية ومحركها. وسوف تتطور الصناعة لتلبية حاجيات هذه القطاعات أساسا، مع العلم أن الاولويات سترتب حسب الحاجات المذكورة. وضمن هذا الاطار ستحظى اقامة صناعة للدفاع الوطني باهتمام خاص.

2.2 - الصناعة في خدمة الفلاحة :

ان الفلاحة والصناعة تتكاملان وينبغي اعطاء الاولوية لهذا التكامل، لان تقويم المواد الاولوية الزراعية يقتضي تنفيذ برنامج صناعي للتحويل الفلاحي والصناعي بالتنسيق الوثيق مع قطاعات الفلاحة والصيد البحري والغابات.

واستخلاصا لنتائج التجربة المكتسبة في هذا المجال، يتعين اخضاع المشاريع لمقتضيات الصرامة على مستوى استكمال تصميمها وانجازها وتوفير شروط استغلالها.

كما ينبغي تشجيع اقامة المركبات الفلاحية الصناعية المتكاملة حتى يمكن الوصول الى التنسيق الوثيق بين أنشطة التجهيز في الوحدات التحويلية وبين توجهات الانتاج الفلاحي، والى تحسين النتائج الاجمالية عن طريق الاستعمال العقلاني للمنتوجات الفرعية. كما يتعين من جهة أخرى، ترقية العلاقات التعاقدية بين الفلاحة والصناعة من أجل ضمان تموين قار ومخطط لكل من هذين القطاعين وتحديد الاسعار طبقا لقواعد

3 - تدعيم صناعة متنوعة وتطويرها :

ان ديناميكية التنمية والاهمية التي تضفيها على الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقتضيان استثمارا صناعيا يتواصل ويتسع باستمرار.

وبما أن حاجات الاقتصاد الوطني لم تلب كلية وبصفة مرضية من طرف الانتاج الوطني، رغم المستوى الذي تتميز به الطاقة الانتاجية الصناعية المنجزة، فان انجاز الوحدات الصناعية فضلا عن كونه يشكل الوسيلة الاكثر فعالية لتعميم الرقي، يسمح بتعزيز المسار التنموي الحقيقي المستقل.

وعلى هذا الاساس ستتواصل برامج انجاز وحدات الصناعة والتحويل التي تشمل تشكيلة واسعة من المنتجات الصناعية المستعملة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية الاخرى، ضمن الفروع الموجودة بهدف رفع قدرات الانتاج، وتلبية الحاجات المتزايدة للبلاد. كما يتعين توسيع هذه البرامج للفروع الاخرى لمواجهة الحاجات الجديدة التي تنجم عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

ويتعين على المؤسسات الاقتصادية الوطنية أن تعمل على اقامة الخدمات الصناعية وتنشيط القدرات الوطنية وتطويرها، لان هذه الانشطة تشكل عاملا مشجعا على مشاركة متزايدة للجماعات المحلية والقطاع الوطني الخاص.

والى جانب البرنامج الواسع لانجاز الوحدات الجديدة، في معظم الفروع الصناعية، ينبغي توجيه اختيار الفروع والتقنيات نحو انجاز وحدات ذات احجام يمكن التحكم فيها.

ومن جهة أخرى فان التزايد السريع لليد العاملة يفرض على الاقتصاد الوطني احداث عدد متزايد من مناصب العمل، وعلى القطاع الصناعي أن يستمر في تقديم مساهمته الفعالة قصد تحقيق هدف التقدم والمدالة الاجتماعية.

وينبغي أن تقتزن عملية احداث مناصب الشغل بتحسين الانتاجية. ذلك أن المحافظة على انتاجية مرتفعة هي وحدها الكفيلة بضمان التقدم المستمر، وتوفير ثروات جديدة تسمح بانشاء مناصب تشغيل جديدة.

ومن جهة أخرى فان احداث مناصب الشغل في القطاع الصناعي سيتجه بمزيد من الصرامة نحو المناصب المنتجة مباشرة، الامر الذي سيحد من المناصب غير المنتجة بقدر الضرورة.

ان اتساع تشكيلة منتوجات الوحدات الصناعية قد بدأ يغطي احتياجات كبيرة، لاسيما في مجال التغذية والالبسة والتربية والبناء.

ومع ذلك يتعين تدعيم شروط التراكم الضرورية وتحسينها لانتاج المواد الاستهلاكية العادية والضرورية مع السعي الى تنويع صنع تشكيلات جديدة من المنتجات لتكيف مع المقتضيات المتزايدة في مجال الاستهلاك الذي يتطور بسرعة من جراء حركية المداخل والنمو الديمغرافي.

كما ينبغي أن تكون التنمية في هذه القطاعات شاملة وان تمتد تدريجيا الى كافة تشكيلات المنتجات بدءا بالمنتجات الغذائية الاساسية الى صناعات الالبسة وتجهيز السكن وتوفير حاجات العائلات، اضافة الى الترفيه والثقافة مع التركيز على التحسين النوعي والكمي للمنتجات.

وينبغي تطبيق برامج نوعية تلبى حاجات الدفاع الوطني والمخططات التحويلية في المجال الصناعي وكذلك اقامة برامج للتكيف والتحديث تستفيد منها مجموع الفروع الصناعية.

ان قيام صناعة تحويلية متنوعة يتطلب جهدا مدعما ودائما لتعبئة كافة القطاعات والموارد الوطنية. فالقطاع الوطني الخاص يتوفر على طاقات ادخار ومبادرة ينبغي ادراجها في عملية التخطيط والتنمية الوطنية.

الوطني، تساهم في انجاز أهداف التهيئة العمرانية واضفاء القيمة على الموارد المحلية وتكثيف النسيج الصناعي واحداث مناصب الشغل وتعبئة الادخار الوطني وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

ولتحقيق هذه الغايات يتعين أن يندرج نشاط الصناعة المذكورة في نشاط القطاعات الصناعية الاخرى ضمن مفهوم اندماجي متكامل ومتم لها. ويجب كذلك تقويم وتطوير القدرات التي تحتوى عليها الصناعة التقليدية في كل مجالات النشاط الوطني، وذلك بتشجيع المبادرات التي من شأنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد، واشماع الثقافة وازدهار المجتمع.

معنى ذلك أن العمل ينبغي أن يكون مستمرا لحماية قطاع الصناعة التقليدية وتنظيمه وتشجيعه.

ثالثا - مسار التنمية الصناعية :

ان الاختيار الاشتراكي يستلزم، ضمن الاهداف المسطرة للتصنيع البحث عن ترقية الانسان بتمكينه من الوصول الى كل ميادين التقدم.

وتعتبر التكنولوجيا وسيلة لتحسين انتاجية العمل اذ تجعل امكانات العلم في خدمة التقدم وترقية الانسان.

ان اكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها شرطان ضروريان للتنمية المستقلة والسريعة للبلاد.

ان التحكم في التكنولوجيا لا يتحقق بصفة تلقائية أو آلية. فهي ليست مجرد تقنية انتاج، بل مجموعة من المعارف النظرية والعملية لا تنقل نقلا بل تكتسب بالممارسة والتجربة.

ومن هنا، فان استيعابها وتكييفها لا يتم الا من خلال هياكل استقبال مواتية وفي اطار سياسة بحث تنموي ملائمة.

كما سيعزز تكثيف النسيج الصناعي بمساعدة الجماعات المحلية في انجاز الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

4 - ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي :

ان اعداد المستقبل الصناعي للبلاد يتطلب تنفيذ عمليات ملائمة تستهدف التحكم في بعض الصناعات كالاكترونيك، والاعلام الآلي، وتقنيات التبليغ، والروبوتيك، والطيران، والبيوتكنولوجيا.

وينبغي اقامة هذه العمليات بشكل تدريجي استجابة قبل كل شيء لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للبلاد مع الاسهام في مجهود البحث العلمي وتحسين مستوى التأهيل. وفي هذا المجال، فان الاطارات الجزائرية، مدعوة الى تحمل مسؤولياتها كاملة لتطوير التكنولوجيا والتحكم فيها.

كما ينبغي أن تعتمد هذه العمليات على هياكل الانتاج والبحث العلمي. ويستطيع القطاع العام، عند الضرورة، أن يستخدم صيغ مشاركة مع أطراف أجنبية قادرة على أن تضمن له اكتساب التكنولوجيات وتصدير منتوجاته.

5 - ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية :

ان المستوى الذي بلغه النمو الاقتصادي ومقتضيات التكامل تجعل الصناعة الصغيرة والمتوسطة تستقطب اليوم مزيدا من الاهتمام نظرا لمساهماتها المتعددة في الاقتصاد الوطني.

ويتمثل أحد الاهداف الرئيسية في المجهود التنموي للبلاد في تعبئة كل القدرات البشرية والمادية المتوفرة في اطار سياسة اللامركزية وفي تشجيع روح المبادرة وتحرير كل الطاقات الخلاقة.

ان الصناعة الصغيرة والمتوسطة، بتعددتها وتنوعها ومدى انتشارها عبر التراب

رابعاً - تعبئة وسائل التحكم فى التكنولوجيا وتطويرها :

ان تصميم أى مشروع صناعى يتضمن تكاملاً بين التحكم فى التكنولوجيا والنتائج المرتقبة. وبما أن التقنيات غير محايدة، فانه تنجر، عن الاختيارات التكنولوجية، علاقات تبعية ينبغى أخذها فى الاعتبار لدى تطبيق أية سياسة تكاملية تستهدف تحسين الاقتصاد الوطنى.

وفى هذا النطاق لا بد من توسيع مشاركة المؤسسات الاقتصادية الوطنية فى انجاز المشاريع الصناعية وضمان ترقية التجهيزات الصناعية المنتجة فى الجزائر.

كما يتعين أن تنهض الجزائر حتماً بالتقدم التكنولوجى انطلاقاً من مواردها البشرية وامكانياتها الصناعية والعلمية.

انه لتعد ضخمة ومتعدد الواجه ذلك الذى تواجهه البلاد فى هذا المجال بما يحتم العمل على خلق الظروف المواتية للتحكم التكنولوجى ثم احداث طاقة تكنولوجية وطنية ذاتية وترقيتها.

ان الامر يتعلق بتعميق تنظيم المؤسسات العلمية والتقنية قصد تشجيع التنافس وتنميته والبحث على الابداع وعلى البحث، لاسيما التطبيقى منه، وتحسين تداول المعلومات العلمية والتقنية، وتطوير العلاقات بين الباحثين والجامعيين والمسيرين الاقتصاديين.

وينبغى تشكيل فرق من المهندسين والتقنيين والموظفين الكفاء تسند لهم مسؤوليات متزايدة الاهمية فى مجال الدراسات وانجاز المشاريع.

ان الاستثمارات الصناعية، باستثناء المعقد منها بسبب حجمها وطبيعتها، غالباً ما تتميز بتكرار العناصر والمجموعات الفرعية المتشابهة التى يمكن التكفل بها والتحكم فيها بواسطة الامكانيات الوطنية للدراسات والانجاز.

ان القدرات والتأهيلات، فى مجال الدراسات والانجاز، يمكن اكتسابها على أحسن وجه عندما يكون المرء طرفاً معنياً فى مراحل تصميم المشاريع الصناعية وانجازها. لهذا ينبغى الاستفادة من مردودية كل التجارب والمؤهلات المكتسبة فى هذا المجال بغية انجاز مشاريع أخرى وتنميتها.

والى جانب تنمية الهندسة الوطنية التى ستمكن من التحكم التكنولوجى وبلوغ الابداعية التقنية ينبغى الاهتمام خاصة بالصيغ التعاقدية التى قد تبرم بين الاجهزة الاقتصادية الوطنية والاجانب بحيث تضمن أحسن استفادة ممكنة من التجارب الصناعية فى العالم.

وعلى هذه الصيغ التعاقدية أن تجسد أساليب صارمة تلزم الشركات الاجنبية بقبول نقل فعلى لتكنولوجياتها ومهارتها الصناعية وباعطاء الطاقات الوطنية الاسبقية فى مجالات الدراسة والاسناد والانجاز.

وعلاوة على ذلك، يتعين وضع الهياكل المناسبة لتوجيه الاختيارات التكنولوجية ومتابعتها ومراقبتها، وشروط العمل بها.

وفى اطار هذه الهياكل، يتعين، على سبيل المثال، تطوير أعمال ضبط المقاييس والاعلام الاقتصادى مما سيحقق الانسجام فى عملية التنمية باضفاء العقلانية على مختلف جوانب الانتاج والمبادلات، لاسيما الجوانب التى تأخذ فى الحسبان التكامل التقنى والمادى لمختلف الوحدات الاقتصادية.

1 - التحكم فى الصيانة :

لقد بذلت مجهودات جبارة فى جميع الميادين لتزويد البلاد بتراث صناعى حديث غير أن نقص القدرات الوطنية فى ميدان الصيانة وضعفها يفرضان اللجوء المتكرر الى الخارج ويتسببان فى مضاعفة التكاليف.

ومن ثمة، تعد الصيانة المكثفة للامكانيات الاقتصادية من الشروط الاساسية للتمكن من

للعمل أدى الى تدهور متزايد لعلاقات التبادل والى انخفاض فى إيرادات العملة الصعبة.

وهكذا يصبح احداث الوسائل، وتوفير الشروط الكفيلة بخلق الداخل، وتراكم موارد مالية مرتفعة من العملة الصعبة، هدفا رئيسيا ذا أولوية مطلقة باعتبار أنه يتعين على الجزائر أن تعتمد قبل كل شيء على نفسها لضمان ديمومة تنميتها.

ان اكتساب الفعالية فى أية صناعة يشكل مصدرا واسعا للتراكم، ولذلك ينبغى توفير كل الشروط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. وعليه فان الامر يتعلق، قبل كل شيء، بتوفير الشروط التى تسمح بتحقيق فائض يخصص للتصدير، علاوة على سد الحاجات الاساسية للسوق الداخلية. ونظرا لهيمنة علاقات القوى على السوق الدولية، فانه يتعين على الصناعة الوطنية أن ترفع من مستوى منافستها. ولا يمكن تحقيق ذلك الا بالاستعمال الامثل لاداة الانتاج والتحكم فى تكاليفه وبصناعة منتجات تكون جودتها مطابقة للمقاييس الدولية.

الفصل الرابع

التنمية الثقافية والاجتماعية

أولا - الثقافة الوطنية :

1 - التراث التاريخي :

ان التاريخ هو ذاكرة الامة الجماعية. وهذا يجعل العناية به ضرورة ثورية تتصل اتصالا عميقا بالمسعى العام للثورة الجزائرية الذى ما فتئ يرمى الى تخليصه من مظاهر التشويه والتحريف والتزييف التى لحقت به على أيدي مؤرخى المدرسة الاستعمارية، الامر الذى يتطلب تكثيف الجهود الرامية الى جمع كل التراث التاريخي الجزائري ونشره والتعريف بابطال الشعب ومشاهيره عبر التاريخ، وتخليد مآثرهم وكتابة سيرهم وتبليغها عبر وسائل الاعلام حتى تقتدي بهم الاجيال الصاعدة.

الاستعمال الاكمل للقدرات الانتاجية ومن تفادى أخطار تسرب الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى، فان أسباب التقدم فى الانتاج والانتاجية والاستعمال العقلانى المتزايد للتجهيزات، كلها مرهونة بالتحكم فى الصيانة التى تشكل بعدا أساسيا للتنمية والابداع والمهارة التكنولوجية الخلاقة.

والى جانب تنظيم الصيانة، ستهتم البرامج الاستثمارية الخاصة بانشاء ورشات لصنع قطع الغيار وتجديدها، مما يساعد على اقامة علاقات تكاملية فى المجال الاقتصادى.

كما تنبغى الاستفادة من اللجوء الى الاجانب بخصوص أعمال الصيانة المعقدة، وذلك بواسطة صيغ ملائمة تسمح بتعجيل عملية التمهين والحد من التبعية.

ان تحسين الصيانة يقتضى، من جهة أخرى، تكويننا مهنيا دائما للعمال وتوعيتهم توعية مستمرة تجعل من الصيانة انشغالا أساسيا دائما.

2 - توفير الشروط الضرورية لجعل الصناعة

عدا قطاع المحروقات مصدرا دائما وصالحا للتراكم :

ان ضعف اقتصاديات العالم الثالث غالبا ما ينبج عن كون إيراداتها من العملة الصعبة تنتج عن بيع تشكيلة محدودة من المنتوجات المصدرة، تقتصر فى معظم الحالات على منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة. ولقد ابرزت التجارب الاخيرة لازمة الاقتصادية العالمية مدى ضعف اقتصاديات البلدان النامية.

وفى الجزائر يتركز تراكم وسائل الدفع الخارجى على منتوج المحروقات وحده، وبالإضافة الى ذلك، فان امكانياتها التصديرية لهذا المنتوج تنخفض تدريجيا بسبب نفاذ الحقول الموجودة وارتفاع الاستهلاك الوطنى. ثم ان التقسيم الدولى

3 - العمل الثقافي :

إذا كان تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج هو الشرط المسبق لاقامة المجتمع الاشتراكي فان اشتراكية وسائل الانتاج الثقافي هو أيضا شرط أساسى للرقى الثقافى، وهو يستلزم، حسب ما يقتضيه التصور العصرى للثقافة، توفير أجهزة ثقافية متنوعة تدعمها روح التجديد، ويعززها الحرص على خدمة الجماهير الشعبية وفقا للوجهة التى يقتضيتها التقدم. على أن الفن والانتاج الثقافى لا يمكن أن يحققا الجودة المرجوة منهما الا اذا توفرت فى الفنانين والمنتجين الثقافيين عموما المواهب الضرورية، وأمنوا برسالة فنهم فى مجتمعهم، وبذلوا دوما قصارى جهدهم فى الارتقاء الى المستوى المطلوب بالتكوين المستمر وتنمية هذه المواهب دون انقطاع.

وان ذلك يستلزم اتخاذ التدابير اللازمة لاكتشاف المواهب وتشجيع أصحابها على الانتاج والابداع.

وعلى الصحافة والاذاعة والتلفزة، ومؤسسات النشر والمتاحف ومدارس الموسيقى والسينما والمسرح والمراكز الثقافية ودور الشباب، الى جانب المكتبات العمومية المنتشرة فى البلديات والأحياء والمزودة بالوسائل السمعية البصرية، أن تعمل على نشر ثقافة رفيعة مشوقة، كفيلة بالاستجابة لحاجات المواطن ورفع مستواه الفكرى.

وينبغى من جهة أخرى تكثيف الاهتمام بتحديد سياسة للكتاب تستجيب للحاجات المتزايدة والمتنوعة لدى الطلبة، ورجال الثقافة، والباحثين، والشبيبة المثقفة والعمال الذين هم فى طريق التخصص، ولدى القراء العاديين بصفة عامة، الذى ينبغى تشجيع حب القراءة وتنميته لديهم حتى يصبح تكاثرهم عاملا حضاريا يتأكد باستمرار.

وبما أن التنشيط الثقافى والتربوى، يولى القضايا الايدىولوجية والجمالية والفنون

يجب أن تشمل العناية المنهجية كل حلقات التاريخ الجزائرى البعيد منه والقريب، بحيث لا تهمل اية فترة من فتراته. لان مثل هذه العناية الشاملة تسمح باستجلاء مواطن العبر واستخلاص الدروس التى يهتدى الشعب بها فى مواقفه الحالية والمقبلة.

على أنه من الضرورى اعطاء العهد الاستعمارى والمقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسى اهتماما خاصا، لاسيما فترة ثورة الكفاح المسلح الذى فجر طاقات شعبية هائلة، وشهد بطولات وسجل تضحيات تشكل مجموعة ملاحم لا بد من ابرازها واستجلاء أبعادها لتسترشد بها الاجيال المقبلة، لان الارادة التى عبأت قوى الشعب فى مرحلة الكفاح المسلح تظل قاعدة ضرورية لمعركة البناء.

ومن الواضح أن العناية بالتاريخ لا تعنى أن نبقى سجناء الماضى، ولا أن نقدسه تقديسا أعمى الى حد الخلط بين ايجابياته وسلبياته، فضلا على أن نجعل منه مراحل متضاربة نتبنى بعضها ونتنكر لبعضها الآخر.

2 - التراث الثقافى :

ان هذا التحليل يؤدى فى الواقع الى تناول التراث ككل، ذلك ان الشعب الجزائرى بمشاركته فى الاحداث التاريخية الكبرى، وتفاعلاته مع مختلف تيارات المنطقة، قد اكتسب خبرة ووجدانا مشتركا يتجلىان فى اسهاماته الفكرية وأشكال التعبير التى ابتكرها أو تبناها، ومن خلال اتصاله بالثقافات العالمية وتكييفه اياها حسب عبقريته الخاصة. وفى هذا السياق يجب أن تدرس مظاهر الابداع عند المجتمع الجزائرى، سواء ما تعلق منها بالاسهامات الفكرية والعلمية والادبية أو بالجمال العمرانى، أو الصناعة التقليدية، أو التنظيم الاجتماعى، أو مختلف أشكال التراث الشعبى التقليدى. وهذا يستوجب عناية خاصة بالفنون الشعبية التى تصور المأسى والاحداث العظمى التى عاشها شعبنا، وتشجيع الابحاث والدراسات التى تدور حولها.

تكوين ما يلزم من مهارات، واعداد ما تتطلبه البلاد مع كفاءات قادرة على التكيف مع التحديات، التي تواجهها البلاد في المستقبل، وتوفير ما يلزم من شروط لتحقيق نهوض اقتصادي في ظل انسجام اجتماعي لا يتنكر للماضي، ولا يدير ظهره للتقدم.

على أنه يجب الحرص على تجنب منظومة التربية والتكوين نوعين من الاخطار :

- خطر التكوين غير المتصل بالحياة العملية وما ينتج عنه من شهادات لا جدوى منها ولا يستطيع حاملها أن يجد منصبا له في سوق العمل.

- خطر التكوين الذي يركز فقط على تقديم ميكانيكي للحاجات دون ارتباط بالحقائق الاقتصادية للبلاد.

ان مختلف الأنشطة التي تقوم بها الثورة لتنمية البلاد، كيفما كان تنوعها وبصرف النظر عن اختلاف طبيعتها التي تجعلها متميزة في الظاهر، تحتفظ في واقع الامر بترابط وثيق فيما بينها.

واذا كان النظام المتعلق بالتربية والتكوين قد قطع شوطا كبيرا في توسعه وشموله لربيع سكان البلاد، فانه اليوم مدعو أكثر من أي وقت مضى الى العناية بجانب المحتوى وخاصة المحتوى الايديولوجي.

2 - منظومة التربية والتكوين :

تتميز منظومة التربية والتكوين باجبارية التعليم الاساسي وتعميمه على الاطفال البالغين سن الدراسة، وهذا بفضل المدرسة الاساسية التي أصبحت الاداة المفضلة لتوفير فرص التعليم لجميع الاطفال الجزائريين.

ولكي تتجاوب المنظومة التربوية مع أهداف الثورة يجب عليها أن تولي التكوين الايديولوجي، والسياسي، والمدني، والديني، والاخلاقي، في برامجها، الاهمية التي تستحقها طبقا للاختيارات

التكوينية مكانة كبرى، فيتمين أن يكون أحد الاهداف الرئيسية التي تتجند له وسائل الاعلام والثقافة. وينبغي تطوير النشاط الثقافي في اتجاه الشباب، خاصة عبر المنظومة التربوية، وتنويعه بتشجيع الابداع، والانتاج، ومضاعفة المعارض والتظاهرات المفيدة، التي تعرف بالثقافات المعاصرة.

كما ينبغي اعطاء جمع الآثار المتعلقة بالثورة التحريرية وجردها وحمايتها عناية خاصة، لانها تشكل صلة هامة بين الاجيال الصاعدة، وتاريخها النضالي المجيد.

ان تنظيم العمل الثقافي، الذي يهدف الى ابراز المعالم التذكارية وتحديد المواقع التاريخية وتسجيل الآثار القديمة والتعريف بالتراث الثقافي للجزائر عموما، يتوقف على تنفيذ تخطيط يعهد على أسس عقلانية وصارمة حتى يتحقق تطبيق السياسة الثقافية بصورة مرضية في مجال البحث والتكوين والانتاج في الوقت الذي يتم فيه دعم الهياكل القاعدية الموجودة، وتطويرها، سعيا الى اقامة شبكة وطنية واسعة ومتنوعة من الأنشطة الثقافية.

ثانيا - التربية والتكوين :

1 - الأهداف :

ان للتربية والتكوين دورا بالغ الاهمية في تطوير الشخصية الوطنية وفي اقامة مجتمع منسجم، يكون فيه المواطن متصلا بجذوره، متعلقا بأرض أجداده، أخذا بأسباب التقدم.

فالتربية هي المنشأ الذي لا بديل عنه لشعده الاحساس لدى الانسان وتكوين المواطن، وتأصيل الشخصية، ونقطة الانطلاق لكل حياة فكرية خصبة.

وذلك يتطلب عناية دائمة بمنظومة التربية والتكوين والثقافة من أجل تحسينها في اطار مشروع واسع يربط التعليم والتكوين بالتنمية، لان التكفل بالمشاريع والمخططات المستقبلية يقسم، قبل كل شيء، على هذا النظام، الذي يتوقف عليه

في هذا المستوى، يمثل العنصر الاساسى فى تحديث التعليم الاساسى.

على أن هذا النظام يتطلب ضبط نوع من التعاون، تحدده نصوص ملائمة بين الاطراف الاجتماعية المعنية والمدرسة.

وينبغى أن يكون التعليم فى المدرسة الاساسية منظما على نحو يهيىء ويسر الانتقال الى الشعب التى تأتى فى مرحلة ما بعد المدرسة الاساسية.

والتعليم الثانوى العام والتقنى نظام يأتى امتدادا للمدرسة الاساسية، وممر اجبارى نحو التعليم العالى من جهة، ونحو الشغل من جهة أخرى. وينبغى أن يكون منسجما ومتبلورا فى مجموعة متناسقة تتحدد فيه الفروع وفقا لطبيعة الشروط الاقتصادية، واحتياجات المجتمع المخططة. ويعتبر هذا التعليم معبرا حقيقيا مفتوحا على دنيا العمل.

وقد تميز هذا التعليم دائما ببنياته المختلفة على حساب التعليم التقنى. ولذا ينبغى القضاء على هذا الاختلال البنىوى فى أقرب الآجال وتوجيه التعليم التقنى ليصبح أكثر اتساعا وأحسن نوعية حتى يرضى تطلعات التلاميذ وأبائهم وتزول تلك النظرة التحقيرية اليه.

وينبغى، علاوة على ذلك، ان يمنح توسيع هياكل التكوين المهنى والتمهين الاولوية حتى يصحح الاختلال الراهن، ويستجيب التكوين المهنى لاحتياجات الطلب الاجتماعى خاصة بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة. وبذلك يتم تقليص نسبة التسرب المدرسى، ويمكن القول إن النجاح فى هذا الميدان مرهون بتجنيد الطاقات المتوفرة ورفع مردوديتها.

ومن هنا يجب أن يتكفل التمهين والتكوين فى المؤسسة الاقتصادية، باعتبارهما المجالين اللذين يتطلبان من الهياكل المعنية التزاما أكبر، بجزء معتبر من الاهداف التى تطمح الثورة الى تحقيقها.

الكبرى للتشييد الوطنى. الا أنه لا بد من ملائمة التكوين السياسى مع الاختيارات الاساسية للثورة، واعداد برامج ملائمة فى مختلف مراحل التربية والتعليم والتكوين. وتشكل هذه الجوانب من التعليم محاور هامة من شأنها ضمان تكوين الشباب تكوينا مطابقا للقيم الوطنية العربية الاسلامية بصورة تؤكد اختيارات البلاد الاساسية.

ان رصد مبالغ ضخمة لتكوين الانسان دون السعى، فى نفس الوقت وفى موازاة مجهود التكوين، الى توفير مناصب عمل فى البلاد يعنى بالنسبة للجزائر، اما الحكم على نفسها بمواجهة أزمة اجتماعية واخلاقية حادة، واما قصر دورها على تزويد البلدان المتقدمة بالاطارات والعمال الكفاء، فتصبح البلدان الاجنبية هى التى تقطف ثمار الموارد الطائلة التى ضحت بها الجزائر فى سبيل تعليم شبابها وتكوينه.

من أجل هذا لا بد من مواصلة الجهود فى طريق التخطيط الصارم للتكوين المدرسى والجامعى لكى يزول الاختلال بين القطاعات ويتحقق الوصول الى تناسب أكبر بين التكوين والشغل.

ولكى يتحقق تنظيم التوزيع بين مختلف هياكل التكوين وشعبه لا بد من وضع نظام ناجع للتوجيه المدرسى، والجامعى، والمهنى، على أساس الاحتياجات المخططة، والمعايير الموضوعية، على أن يتم ذلك دون الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية، ومع استبعاد كل شكل من أشكال التمييز.

ان التنظيم الملائم لهياكل التربية والتكوين والثقيف، والبحث العلمى، والتطبيق، يمثل ركيزة استراتيجية لسياسة النهوض العلمى، والتقدم التقنى، والتحول النوعى لمنظومة التربية والتكوين بصورة موحدة، ومنسجمة، فى جميع مكوناتها.

ان المدرسة الاساسية التى تمتد على تسع سنوات، تعتبر حجر الزاوية فى بناء منظومة التربية والتكوين. كما أن ادراج التقنيات المتعددة

أوجه النقص المسجل في الميادين العلمية والتقنية بالتأكيد على نوعية التكوين. كما يجب أن تتخذ الاجراءات اللازمة الكفيلة بإشراك التقنيين والاختصاصيين العاملين في قطاع الانتاج في عملية التكوين كلما دعت الضرورة الى ذلك. وينبغي دعم عملية تجديد المعلومات وتطبيقها بصورة كاملة تسمح للاطارات بتحديث معارفهم وتحسين تكوينهم.

ويتعين أيضا مواصلة السياسة الهادفة الى جزأة الوسائل البيداغوجية بالتصميم والترجمة والتأليف واحداث صناعة للكتاب تلبي الاحتياجات المتزايدة لمجموع مراحل التعليم. كما يجب بذل جهد خاص في اتجاه تحديث المناهج البيداغوجية بواسطة اللجوء الى تقنيات التمهين الحديثة، ولاسيما الوسائل السمعية البصرية.

3 - التعليم التحضيرى للمدرسة - التكوين المستمر ومحو الامية :

ان تطبيق سياسة التكفل بالاطفال في نظام للتعليم التحضيرى للمدرسة حتى سن الست سنوات، هي من طموحات الجماهير الشعبية. غير أن امكانيات الدولة لا تكفى وحدها لتنفيذ مثل هذا المشروع الطموح اذا لم ترافقها جهود مشتركة بين الاسرة والمصالح الاجتماعية والمؤسسات العمومية. وعليه، ينبغي أن تتضافر جهود كل الاطراف المذكورة من أجل العمل على وضع سياسة تحقق التكفل بالاطفال في هذه السن حتى لا يلقي كل العبء على الدولة وحدها.

وتحقيقا لهدف ترقية الانسان، ينبغي أن يتم ضمن كل مؤسسة اقتصادية واجتماعية أو ثقافية تطبيق سياسة ترقية داخلية منظمة وشاملة تفتح آفاقا واسعة للعمال الراغبين في رفع مستوى معارفهم، وتحسين مؤهلاتهم المهنية، واكتساب الشهادات اللازمة لارتقائهم في سلم مناصب العمل في المؤسسة. ذلك أن الترقية الداخلية تشكل محورا هاما في تطبيق سياسة تكوين شاملة تخدم

كما يجب تطوير الهياكل الجامعية لتلبية أهداف التنمية طبقا للمخططات المرسومة وتنسيق مع القطاعات الاقتصادية. ان اقامة معاهد جامعية متخصصة وتوزيعها عبر التراب الوطنى حتى تتعدد مراكز الاشعاع والثقيف، فضلا على مراعاة امكانيات الجهات فيما يتعلق بالتكوين العلمى والتقنى، يساعدان على صهر الشباب الجامعى الوافد من جهات مختلفة فى بوتقة واحدة والقضاء على مخلفات العقليّة الضيقة.

ان نجاح مجموع برامج التنمية يتوقف فى الاساس، على تحسين منظومة الترابية والتكوين، ورفع مستواها وامكانياتها كما وكيفا وتنظيمها. وفعلًا فان أغلبية الاهداف المسطرة تستلزم مستوى عاليا من التأهيل فى جميع الميادين. ويجب فى المستقبل مواجهة القضايا المتعلقة بتحسين نوعية التعليم بكل ما يلزم من تصميم وصرامة وتفتح فكر. ذلك أن متطلبات المرحلة الراهنة تفرض أن تعطى النوعية اليوم اهتماما أكبر. فقد ولى العهد الذى كان يستلزم، لاسباب موضوعية، أخذ مسألة الكم بعين الاعتبار.

كما يجب فى هذا الميدان تعبئة المهارات العلمية، وقدرات التفكير والتصنور والتحليل للمناهج ومحتوى التعليم الاكثر ادراكا لقضايا المستقبل.

وانطلاقا من هذا الاساس فان تحسين تأهيل التأطير وتحسين الشروط المادية لتسيير جهاز التربية والتكوين، لا يمكنان من رفع المردودية الاقتصادية للوسائل الضخمة التى جندتها المنظومة التربوية فقط، بل يسمحان أيضا بالوفاء للعهد الذى قطعه جيل نوفمبر، الا وهو تسليح الشباب بالمعارف العلمية والثقافية الكافية التى تجعله قادرا على مسك زمام مصيره ومواجهة القرن الواحد والعشرين فى أحسن الظروف.

ويجب، من جهة أخرى، أن ينصب هذا المجهود على تكوين المكونين وبالقضاء على

علاقات مكثفة ودائمة بين التكوين العالى والبحث التطبيقى والاستثمار والانتاج فى مجموع قطاعات النشاط لانه لا فائدة ترجى من بحث علمى يمشى فى بروج عاجية.

وعلى الجامعة الجزائرية ومؤسسات التكوين العالى أن تجعل من مساهمتها الواسعة فى البحث العلمى جسرا متينا يربطها بعملية التنمية الوطنية عن طريق ايجاد الحلول العلمية الملائمة للمشاكل التى تعترضها.

ويجب أن يركز البحث العلمى والتقنى فى تطوره خاصة على الاهداف التالية :

- تطوير القاعدة البشرية.

- التكوين المستمر لرأس المال العلمى والتكنولوجى المكتسب.

- تعميم الثقافة العلمية والتقنية، لاسيما بتدعيم تعليم المواد العلمية فى كل مستويات المنظومة التربوية.

- التحكم فى الاعلام العلمى والتقنى بمختلف أشكاله.

- دعم التشاور وتعميمه بين مؤسسات البحث العلمى والتقنى وهياكل الانتاج قصد التكفل على الخصوص، بالمشاكل الملموسة، التى تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الاهتمام بميدان العلوم الانسانية نظرا لما يمكن أن تقدمه من حلول لكثير من القضايا الاجتماعية.

ان ترقية البحث العلمى وتطويره، على أساس مراعاته للمشاكل الموضوعية، التى تعترض البلاد، تساهم مساهمة فعالة فى توسيع قدرة البلاد التكنولوجية وتعزيزها، وتخفف من تبعيتها للخارج فى هذا الميدان.

فبناء نظام وطنى للبحث العلمى والتقنى الموجه والهادف، هو بمثابة استثمار طويل المدى وأداة تتحكم بها البلاد فى مستقبلها.

الجماهير، وتمثل عنصرا جد ايجابى فى محاربة الامية. ويمكن أن يعتمد فى ذلك على مساعدة الجامعة ومعاهد التكوين الموجودة فى البلاد.

ان القاعدة الاساسية للتحويل الثقافى فى أى بلد تتمثل فى مكافحة الامية وتعميم التعليم.

ان محو الامية التى هى من مخلفات الاستعمار يجب أن يشمل كل المواطنين المعنيين، رجالا ونساء، ويساهم فى تعميم استعمال اللغة الوطنية.

وفى هذا الاطار ينبغى أن تتكفل هياكل التربية والتكوين بالانشغالات المتعلقة بمحو الامية، وتلبية رغبات الترقية التى يعبر عنها المواطنون الذين لا يترددون على المدارس وذلك بغية احداث نظام كامل يضمن الترقية المستمرة للكبار. ويتعين ادراج هذا المسعى فى مخططات التنمية. كما يجب أن تساهم وسائل الاعلام الوطنية فى عملية محو الامية والتكوين المستمر، وتقوم الهياكل المعنية للدولة باعداد برامج متدرجة وايجاد السبل، والمناهج الملائمة، وتكوين المعلمين والمنشطين الذين يتكفلون بمحو الامية. كما يتعين تنظيم التطوع، وتأطيره، وتوجيهه، تنظيميا يسهم اسهاما فعالا فى هذا النشاط.

وزيادة على ذلك، ينبغى السهر على الاستعمال الامثل للمنشآت الاساسية المدرسية والتكوينية باتصال مع الجماعات المحلية، والوحدات الاقتصادية، والمنظمات الجماهيرية، وذلك مع أجل تطوير التكوين المستمر، وتحسين مؤهلات الشباب والعمال والتنظيم الناجح لمحو الامية.

4 - البحث العلمى :

يتم تطوير البحث العلمى والتقنى، الذى قطع منذ نشوئه خطوات لا يستهان بها، على ضوء تطور سلك الاساتذة الجامعيين، وجزأته، وتقدم عملية تأطير فروع نشاطات البلاد فى مجموعها عن طريق تخطيط محكم يندرج ضمن انشغالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعبر تنظيم

المصرية، ينبغي أن تتواصل الامكانيات مع تعبئة كل الطاقات، التي تمكن الاعلام الوطنى من أداء رسالته الكاملة لتدعيم الثورة والدفاع عنها، حتى يكون قادرا على التصدى للغزو الثقافى والاعلامى ومواجهة التحديات.

ان الثورة العلمية والتكنولوجية التي أثرت فى وسائل الاتصال الجماهيرى، قد أحدثت تأثيرا عميقا فى قطاع الاعلام، وغيّرت كلياً الاشكالية القديمة فى هذا الشأن. فعدم التوازن الموجود على المستوى العالمى قد ازدادت حدته لذلك، وأصبحت أغلب دول العالم الثالث تعيش أوضاعا خطيرة من التبعية تشكل تهديدا خطيرا لسيادتها.

ان كل هذه الاعتبارات قد أدت الى بروز مشاكل الاعلام، وجعلتها فى مقدمة الانشغالات الكبرى للبلاد، وبناء على ذلك وتماشيا مع خط التقاليد المكتسبة أثناء الكفاح المسلح، يجب أن يودى الاعلام دورا هاما فى المرحلة الحالية للتشديد الوطنى بوصفه وسيلة مثلى لنشر ايدولوجية حزب جبهة التحرير الوطنى، ولربط علاقات وطيدة بين القيادة السياسية للبلاد والجماهير الشعبية.

وينبغى أن يستجيب الاعلام لحق أساسى من حقوق المواطن، وهو حقه فى اعلام موضوعى كامل. ولا شك أن تجسيد هذا الحق يتطلب توفير كل وسائل الاعلام، وجعلها فى متناول جميع الفئات الاجتماعية، وتعميمها على جميع مناطق البلاد.

ومن جهة أخرى، فإن الدفاع عن مصالح الثورة، والتعريف بانجازاتها ومكتسباتها، والتصدى لمحاولات تشويهها، تتطلب كلها اعلاما مسؤولا فى الداخل، وحضورا اعلاميا ملائما فى الخارج.

ولكن هذا الدور مرهون بالتزام العاملين فى حقل الاعلام بايدولوجية الثورة ووعيهم الكامل لمبادئها وأهدافها واختياراتها الأساسية المتصلة بخدمة الجماهير الشعبية.

كما أن بروز مجموعة علمية ديناميكية تتوسع باستمرار يضمن للبلاد اعداد المستقبل ويمكنها من أن تصبح عضوا عاملا ونشطاً فى المجموعة الدولية.

وعليه، لابد من العناية الكاملة بالباحثين والتكفل بتوفير احتياجاتهم حتى يتمكنوا من ممارسة أعمالهم فى أحسن الظروف.

ثالثا - الاعلام :

ان الاعلام قطاع استراتيجى يتصل اتصالا وثيقا بالسيادة الوطنية، فهو يتجاوز مجرد سرد الوقائع وملاحقة الاخبار وتغطية الاحداث الوطنية والدولية، ليؤدى دورا أساسيا فى معركة التنمية الوطنية، والدفاع عن الثورة، وتحقيق التعبئة، وشحن اليقظة، وتعميق الوعي. فالاعلام، بهذا المفهوم، أصبح أداة رئيسية فى تشكيل المحيط، واعداد النظرة الى الاشياء، وصياغة المفاهيم والتصورات، كما أصبح من مستلزمات النشاط السياسى والايدولوجى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والعلمى. اذن فهو وسيلة أساسية من وسائل الثورة، يعبر عن أهدافها، ويعمل على تعميقها، ويدافع عنها فى الداخل، ويتصدى للذود عنها والتعريف بمنجزاتها فى الخارج.

ولقد تعاظمت أهميته بفعل ما تتمتع به وسائله من قوة احياء وجاذبية، وخاصة منها الوسائل السمعية البصرية التي أصبحت تحتل مكانة مرموقة فى حياة المواطنين. فالامر يتعلق هنا بظاهرة اجتماعية جديدة ذات أهمية بالغة، سواء بالنسبة للأفاق الجديدة التي تفتحها أو للآثار العديدة التي تترتب عليها.

ومن هنا فإن الجهود المبذولة فى هذا الميدان التي استهدفت النهوض بهذا القطاع خاصة فيما يتعلق بتوسيع شبكة البث الاذاعى والارسال التليفزيونى وتقويتها، بغية تطويرها والزيادة فى فعاليتها بما يتماشى والمتطلبات الاعلامية

وهناك وظائف أخرى يتعين على الاعلام أن ويتكفل بها، زيادة على تلك المهام الحيوية. ذلك أن الاثر البالغ الذي تحدثه الوسائل، التي يستعملها، يجعل وسيلة لا نظير لها في ميادين التربية، والتكوين، والتنشيط الثقافي، وتربية الذوق الجمالي، والفنون، وتنظيم مجالات تسلية سليمة ونافعة وجذابة بالنسبة الى غالبية المواطنين. كما أن وجود اعلام مسؤول من شأنه أن يساهم أيضا في دعم ممارسة الرقابة بكشف الاخطاء، والمواقف السلبية والتجاوزات، والاهمال، والتبذير، وكل أشكال الانحراف.

ومن البديهي أن هذه الاهداف لا يمكن تحقيقها الا عبر اعلام وطني قوى، وجيد التنظيم، مسؤول وملتزم، يتمتع بالمصداقية، ويستجيب للحاجات المتنوعة والعديدة للجماهير، ويعبر عن طموحاتها. بهذا فقط يمكن الاعلام أن يحظى بثقة الرأي العام، ويؤدي مهامه على أحسن وجه.

ان التكفل بتحسين نوعية الانتاج في هذا المجال، وضمن الاستجابة لمطالب مواطنين أصبحت احتياجاتهم الاعلامية أكثر تشددا وتنوعا بفعل ارتفاع مستوى التعليم، والقيام باسهام فعال في تطوير الثقافة ودعم الهوية الجماعية، هي التي تمكن الاعلام من استقطاب جمهور واسع، ومن تنمية قدراته النقدية، وتعزيز صموده، وتصديه لغزو الوسائل الاعلامية الاجنبية.

ان الجزائر، في الوقت الذي تكافح فيه داخل المحافل الدولية، من أجل اقامة نظام اعلامي دولي جديد وعادل، تعتبر أن بذل جهود معتبرة لتحسين قدراتها الخاصة هو وحده الكفيل بمواجهة التغلغل الاجنبي في هذا المجال للحد من آثاره السلبية. غير أن هذا المسعى لا يتنافى مع قيام تعاون مفيد وتبادل منظم بين كل الاطراف. ذلك أن الاعلام بكل دعائمه يشكل وسائل لا تعوز لنشر المعرفة والتفهم والتعاون بين الشعوب وترقية ثقافتها.

وبالرغم من النجاح المسجل يبقى علينا بذل مجهودات أخرى نظرا لما يتطلبه هذا القطاع، وللسياق الوطني والدولي الذي يتحكم في تطوره. ذلك أن الامر يتعلق قبل كل شيء باعطاء تجهيز مختلف الوسائل الاعلامية والهياكل الضرورية أهمية خاصة، لتحسين الانتاج، وتوزيع الصحافة الوطنية، والوسائل السمعية البصرية، والاذاعة، عبر مجموع التراب الوطني. وينبغي القيام بعمل ضروري للتقدم في هذا المجال، سواء من حيث التخطيط أو التنظيم أو التنسيق بين القطاعات وخاصة في مجال الاختيار التكنولوجي والمنشآت.

ان التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الاعلام والاتصال يجعل من الضروري تطبيق برنامج تكوين يهدف الى رفع مستوى كفاءة العاملين في الاعلام، وضمن التحكم في التقنيات الجديدة.

رابعاً - العمل والتشغيل والأجور :

1 - العمل والتشغيل :

ان العمل، باعتباره المصدر الرئيسي لكل تقدم اقتصادي واجتماعي، والعنصر الاساسي للتراكم، ليس حقا فحسب، بل هو أيضا واجب وشرف وميزة اخلاقية تساهم في تكوين شخصية الانسان، وتحفظ كرامته.

ان رقي البلاد، وتقدمها الاقتصادي، وترقية المواطن، ترتبط كلها، بالعمل لكونه الوسيلة الوحيدة الكفيلة بضمن تحقيق الاهداف المسطرة في مخططات التنمية.

وبما أن المجتمع الاشتراكي يقوم على اساس العمل والكرامة، فانه يقضى جذريا على التطفل والفراغ اللذين يجعلان الانسان عالة على الامة، ولا يضمن الحق في العمل لكل الجزائريين فحسب، بل يسعى أيضا ليصبح كل مواطن في المستقبل مدركا أن العمل فرض "عليه لتشييد البلاد، وضمن الانتاج. وان وجود مواطن قادر على الشغل وعاطل عن أي نشاط يعد خسارة للاقتصاد الوطني.

التعجيل بتجهيز المنظومة التربوية والتكوينية بما يلزم من وسائل وكفاءات حتى يمكنها أن تحقق، رغم ضخامة المطلب وتعقده، التحسين السريع للتأهيل والتأطير في كل مستويات هذا الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، وتسهيل مهمة تكيف العامل مع الشغل الذي يمارسه.

ان نمو البلاد يؤدي في هذا السياق الى ظهور نمط جديد للشغل يتطلب معرفة تقنية وفكرية تسمح باحداث مناصب مناسبة للاجيال التي نشأت بعد الاستقلال. ونظرا لما تلقت هذه الاجيال من تعليم وتكوين، فانها لا تستطيع أن تكتفى بأشغال تقليدية فقط، بل تشترط أنواعا من العمل أحسن اعدادا تتوفر خاصة في قطاعات الانتاج الصناعي، وفي الانماط الحديثة للفلاحة، وفي الخدمات التابعة لهذه وتلك. على أن هذه الديناميكية تتطلب أيضا احكام استعمال أداة الانتاج وضمان مردوده، عن طريق اعتماد الشغل المنتج وتنميته وتقليص المناصب غير المنتجة الى حدها الأدنى. كما تتطلب أن يتم، في ضوء التجربة التي عاشتها البلاد، تحديد الاختيارات في مستوى الحصول على أحسن نسبة من الشغل والقضاء على العوائق التي تعترض صلاحية وحدة الانتاج وتطويرها. وعليه يجب ضمان نسب هامة لتقليص تكاليف النقل المادي للتشغيل من منطقة الى أخرى وضمان الترقية للشغل الأكثر تأهيلا بفضل التكوين المكمل، الذي يتلقاه العامل خلال قيامه بعمله.

وعلاوة على ذلك، فإن التنمية تختلف حتما من جهة الى أخرى، ولهذا تتطلب تنقل الاطارات والعمال المؤهلين من الجهات التي فيها فائض في التشغيل الى الجهات التي تعاني عجزا في هذا الميدان. ويمكن أن تكون هذه الحركة المهنية والجغرافية مصدر حيوية للاقتصاد الوطني، لذلك يعد التحكم فيها عاملا قويا من عوامل ترقية الفرد ورفع مردودية الجهاز الانتاجي.

ان الفلاحة تشكل جزءا من القطاع الانتاجي الذي يشغل قسما كبيرا من المواطنين، ولهذا

ولهذا يظل احداث مناصب العمل هدفا أساسيا للثورة حتى يمكن تشغيل جميع المواطنين القادرين على العمل.

ان التشغيل المكثف لكل المواطنين العاملين يطرح قضية تشغيل المرأة. وإذا كانت النساء يشكلن نصف عدد المواطنين القادرين على العمل فإن بقاء المرأة خارج حقل الانتاج يعنى ضعفا في الاقتصاد الوطني، وتأخرا في التطور الاجتماعي، وتثبيتا للفكر المتخلف.

ورغم أن البحث عن التشغيل الكامل يعنى انتهاج سياسة متواصلة لاحداث مناصب العمل وتكوين العمال، فإن المطلوب ليس توفير العمل للافواج الجديدة من العمال توفيراً يتطابق مع النمو الديموغرافي، ولا تأهيلهم للقيام بمهامهم في الانتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة لمقتضيات الانتاجية التي يؤدي ارتفاعها الى توفير فائض من قوى العمل يجب أن يعاد تشغيله بكيفية أنجع. وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، ذلك أن الامر لا يتعلق باحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل، لان مناصب العمل غير المنتجة لا تصلح في أي نظام في العالم، وبالأحرى في بلادنا المتأثرة بارتفاع التكاليف الاجتماعية.

وإذا كانت ديناميكية التشغيل في المستقبل تتوقف أساسا على التوسع المنتظم في القاعدة المادية للاقتصاد وعلى فعاليته العامة، مع اعتبار ضرورة امتصاص سوء التشغيل والقضاء على البطالة، فانها لا يمكن أن تتحقق على حساب الفعالية الاقتصادية والاجتماعية أو حسب شروط تؤدي الى رهن المستقبل.

وبما ان هذه الديناميكية مرتبطة بنجاح سياسة التكوين، وتحديد التأطير وتوزيعه، وتطوير التنظيم، وتحسين التحكم والزيادة المستمرة في نتائج الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، فانها تفرض

لضمان حماية الامومة، وتماسك الاسرة، وضبط التكيف اللازم للاعمال التي تمارسها المرأة، وايجاد الظروف الضرورية لتوسيع مجال أعمالها. غير أن ادخال المرأة الجزائرية فى حقول الانتاج يجب أن تراعى فيه الاحوال المترتبة على دورها اما، زوجة، حرصا على صيانة الاسرة ودعمها لكونها الخلية الاساسية التى تنبنى عليها الامة.

2- الأجور :

ان سياسة الاجور فى اقتصاد اشتراكى المنهج، يجب، لكى تتسم بالعدل والفعالية، أن تكون مستمدة من المبادئ التالية :

«التساوى فى العمل يستلزم التساوى فى الاجر».

«كل حسب مقدرته ولكل حسب عمله».

ان انسجام الاجور ينبغى أن يركز خاصة على مواصلة التصنيف الوطنى الشامل لمناصب العمل، بعيدا عن كل جمود بيروقراطى، حتى يمكن تطبيق المبدأ القاضى بتساوى الاجر عند تساوى العمل.

وترتكز سياسة الاجور على مبدأ الحد الأدنى للاجر المضمون يراعى فى تحديده كلفة المعيشة وتطور الانتاج الوطنى، وعلى مكافأة اضافية تتطور نسبتها تبعا لانتاجية العمل ونتائج المؤسسة.

يجب أن يكافأ العامل حسب حجم العمل الذى يقوم به وتبعا لنوعيته، وهذا ما يسمح بمكافأة الجهد وحفز المبادرة وتشجيع الانتاج. فليس الاجر والمزايا المرتبطة به سوى مقابل للقيمة التى تترتب على العمل.

اذن، يجب دفع الاجر للعامل فى جميع الانشطة حسب ما يقوم به فعلا بناء على تقدير دقيق وواضح للعمل والتأهيل، ذلك ان الاشتراكية ترفض التساوى الشكلى البسيط الذى لا يأخذ بعين الاعتبار الكفاءة الشخصية والمهارة الفردية، لانه تشجيع على الخمول والكسل.

ينبغى أن تعبأ الوسائل الضرورية من أجل اعادة الاعتبار للعمل الفلاحى وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تمكن من المحافظة على تمركز اليد العاملة المؤهلة فى الارياف لفائدة الانشطة الزراعية، وتساعد على التحكم فى الهجرة مع الريف الى المدينة حتى يتقلص سوء التشغيل الى حده الأدنى.

ومن ناحية أخرى، فان السهر الدائم على توزيع الشغل وضبط هياكله سيسمح بتحقيق نوع من التوازن على الصعيدين الجهوى والمحلى بين مختلف فئات الشغل الفلاحى والصناعى والخدمات، ويضمن التجانس الاجتماعى المنشود عبر مجموع التراب الوطنى.

وهكذا، فان اقامة شبكة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة حول مراكز حضرية صغيرة تشجع انتشار الشغل على نطاق واسع يمتص فائض اليد العاملة.

وهناك محرك آخر هام يسهم فى مجهود احداث مناصب العمل، ويشارك تبعا لذلك فى اعادة توازن التوزيع السكانى، ويتمثل هذا المحرك فى انجاز مجموعات صناعية كبرى فى الهضاب العليا.

كما يسهم تشجيع الصناعة التقليدية بمختلف أشكالها فى احداث مناصب عمل. وبالإضافة الى ذلك، فان تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة العامة منها والخاصة، علاوة على تأثيرها فى تقويم الموارد المحلية والاندماج الصناعى والتوازن الجهوى، ستحظى بالدعم لتوفر مناصب عمل جديدة بأقل التكاليف.

ان القضاء على الفوارق الجمهورية يتطلب تحسين هياكل الشغل الجهوى تجنباً لانقسام الوطن الى جهات تتوفر على يد عاملة مؤهلة ذات تقنيات عالية، وجهات أخرى لا تملك الا يدا عاملة بسيطة.

وبما أن عمل المرأة أصبح اليوم حقيقة ملموسة، فيجب أن يقترن بقواعد صارمة تخصص

ينبغي أن تكون حماية الام والطفل مضمونة فى اطار السياسة الصحية الشاملة للوصول بالاسرة الى توازن يتمشى والنمو الديموغرافى الكفيل بالتحسين المنتظم لمستوى المعيشة.

ويتضح فى هذا المضمار أن معدل النمو الديموغرافى العالى يعرقل كل امكانيات التحسين الكمى المطلوب، اذ يجعل مشكلة توفر الحاجات الحالية والمستقبلية أكثر تعقيدا، ويحول دون التحسين النوعى الذى يعد مفتاح التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ان عدم التحكم فى هذا النمو الديموغرافى المفرط، عامل ضغط قوى يساعد على دعم تيار نزوح السكان، ويزيد فى الاختلالات الجهوية، ويضاعف الطلب الاجتماعى، ويؤدى الى رهق التنمية، واعادة النظر فى المجهودات التى تبذل من أجل رفع مستوى المعيشة وتحسين اطار الحياة.

لذلك يجب أن تتضافر الجهود الفردية والجهود الجماعية لحل هذه المشكلة. واذا كانت الدولة والجماعات المحلية مسؤولة فى هذا الميدان، فان المواطن يتحمل هو الآخر نصيبا من هذه المسؤولية، ولهذا يجب عليه أن يتحمل قسطه من الاعباء التى تفرضها هذه الوضعية.

وبما أن التحكم فى النمو الديموغرافى لا تظهر نتائجه الا على المدى البعيد، فالمشكلة اليوم مطروحة، وتستلزم التعجيل بايجاد الحلول الملائمة لها لئلا تبقى عبئا ثقيلا يرهق الاجيال القادمة.

ان التوازن الديموغرافى الاختيارى مطلب حتمى لتحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى للامة.

لهذا يجب الالاحاح على ضرورة اعتماد سياسة للأسرة تتحدد فى اطار القيم الوطنية، وتجسدها برامج عمل مناسبة تستهدف تخطيط النمو الديموغرافى.

وفعلا، فليس هناك ما يدفع الى الكسل ويقتل الابداع مثل التساوى الابله، والثراء الذى ليس له مقابل انتاجى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للامة.

ان الاعتبارات الاجتماعية التى تلبى بعض الاحتياجات دون مقابل انتاجى لا يمكن احترامها وتأمينها الا مع خلال انتاج ينمو كما وكيفا، لانه لا توجد أية معجزة تسمح بتوزيع ما لم يتم انتاجه بعد.

ان ربح معركة الانتاج، وضمان رفع مستوى الانتاجية، وتوسيع مكاسب الثورة وتعميقها، تتطلب كلها احداث حوافز مادية ومعنوية ترتبط بمقاييس عملية ثابتة، تعزز التعبئة الشاملة للعمال وتضاعف الجهود التى يبذلونها فى التنمية، كما تشكل فى الوقت نفسه وسيلة لتوزيع الدخل الوطنى توزيعا عادلا.

وتستهدف العملية الجارية لتمكين سياسة الجباية من توزيع أحسن للدخل، تعديل الجباية على أساس ضبط معكم للدخل غير الاجر حتى يحقق فعالية أكبر فى عملية تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب من دفعها.

ومن الواضح أن المصالح الادارية مدعوة فى قيامها بهذه المهمة الى الحرص على عدم جعل سياسة الجباية وسيلة بيروقراطية لتحصيل الضرائب بكيفية تقضى على مصادرها، وتؤدى الى الغاء الهدف المراد تحقيقه منها. لكن يتعين على دافعى الضرائب فى مقابل ذلك أن ينظروا الى السياسة الجبائية على أنها وسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعى، وأن يعتبروها واجبا يؤدونه نحو مجتمعهم ودولتهم التى تقدم لهم خدمات كثيرة لولاها لما حققوا ما حققوه من ثروات وأموال.

خامسا - سياسة الأسرة والنمو الديموغرافى :

تمثل الاسرة، بالنسبة الى الاطفال، المدرسة الاولى التى تعدهم للاندماج فى المجتمع. ولهذا

ان الحماية الاجتماعية للعمال فى القطاع الخاص، مضمونة عن طريق تطبيق الاجراءات القانونية للعمل وخاصة فى مجال الوقاية الصحية والامن.

أما الخدمات الاجتماعية فى المؤسسات ومختلف الهيئات الوطنية فتتخذ فى شأنها اجراءات مكملية لتنظيم تسييرها واقامة تضامن بين مختلف فئات عمالها.

لكن التدخل لفائدة المعوقين والاطفال الذين يعانون صعوبات، والاشخاص المسنين، واجب وطنى، ينبغى أن تنهض به الدولة والمجتمع.

ولا بد أن يتواصل بذل الجهود لحماية المجاهدين وذوى الحقوق حماية كاملة عن طريق التكفل بمشكلاتهم الاجتماعية والاعتناء بالمصابين ومعطوبى الحرب منهم عناية خاصة. وان الاهمية المتزايدة للأعباء الاجتماعية، مع خلال الميزانية الاجتماعية، تتطلب سن أحكام تنسجم مع التخطيط الاجتماعى. لان هذا التخطيط يستهدف تسيير هذه الموارد تسييرا أفضل، وتحقيق توزيع اجتماعى تتحسن نوعيته باستمرار.

سابعاً - العمل لصالح الشباب :

يشكل الشباب أهم ثروة اجتماعية، ويمثل طاقة حيوية لتحقيق التقدم والتغيير نحو الافضل، عليه تركز بالدرجة الاولى، استمرارية الثورة وتشبيد الاشتراكية.

لكنه لا يستطيع أن يرتفع الى مستوى المسؤوليات التى تنتظره الا اذا تشبع بعظمة المهام التى يجب عليه أن يضطلع بها، وأعد فى اطار قيمنا الوطنية اعدادا يجعله يستطيع أن يتسلم المشعل ممن سبقه بروح المسؤولية.

غير أن اعداد الشباب لمسؤولياتهم الاجتماعية، يتطلب مجهودات متناسقة ومتطابقة فى مجالات الصحة، والتربية، والتكوين، والتعبئة السياسية،

ويجب أن تحمل هذه السياسة الاسرة مسؤولية متنامية تجاه المجتمع تقوم على احترام أكبر للام والطفل، وعلى مشاركة كاملة وواعية وارادية للجميع، حتى يساهموا فى تحقيق التناسق بين الزيادة الديمغرافية والنسبة المتزايدة للتطور المتوخى.

لكن تطبيق هذه السياسة يتطلب توفير الوسائل البشرية والمادية والمالية الضرورية لانجاز البرنامج الوطنى الخاص بتنظيم الولادات، فى اطار حماية الام والطفل معا.

ومع الضرورى أيضا تجديد وسائل الاعلام، والمؤسسات الثقافية المختصة، والمساجد والمنظمات الجماهيرية، والاتحادات المهنية، والعلمية، والثقافية، للقيام بالتوعية المستمرة لقضايا الاسرة وأهمية رسالتها فى بناء مجتمع متطور داخل بلد مزدهر.

سادساً - الحماية الاجتماعية :

ان الحماية الاجتماعية للمواطنين مكسب مهم مكاسب الثورة الاشتراكية يجب دعمه باستمرار تبعاً للانجازات المحققة فى مجال التنمية الاقتصادية. ومع هنا تعمل السياسة الاجتماعية للثورة من أجل توزيع عادل وملائم لتكاليف التنمية وثمارها من خلال السهر على جعل الفئات الاجتماعية، التى ما زالت محرومة تستفيد من خيرات هذه التنمية.

وتسهر الدولة على ضمان مستوى معيشى لجميع العمال وعائلاتهم، يجعلهم فى مأمن من المشكلات المادية عن طريق تقاعد محترم، ومن خلال الحماية الكاملة من حوادث العمل ونوائب الدهر، كما تولى اهتماما خاصاً لقضايا المسنين المعوزين.

يجب تعزيز الظروف المتعلقة بالتنظيم الافضل للوقاية الصحية والتأمين، وطب العمل مع التركيز على تنظيم الوقاية فى مجال مكافحة الامراض المهنية خاصة.

والتحولات الاجتماعية التي تعيشها البلاد، قد أدت الى ارتفاع عدد الاطفال والشباب الذين يتعرضون لبعض الامراض الاجتماعية، أو الذين هم فى طريق الجنوح. ولذا يتعين، فى هذا الميدان بذل مجهودات كبيرة لضمان حمايتهم وادماجهم فى المجتمع، تجنباً لظاهرة التهميش الخطيرة.

يجب أن تركز سياسة الشباب الشاملة والمنسجمة على الاستراتيجيات القطاعية التى حددت فى مجال التربية، والتعليم، والتكوين، والصحة والحماية الاجتماعية، والثقافة، والتسلية. ونظراً لضخامة الجهود اللازم بذلها وأوجه النقص التى يجب تداركها فانه يمكن تطبيق هذه السياسة تدريجياً مع ادراجها فى مخططات التنمية الوطنية المقبلة التى ينبغى أن تأخذ بعين الاعتبار، الجانب الشامل لكل الاعمال المقررة فى هذا المجال والتنسيق اللازم فيما بينها.

ويجب أن تكون المؤسسات التربوية، بمفهومها الواسع، المحور الاساسى لتنمية سياسة اندماجية للشباب، وتشكل المدارس، والثانويات، والجامعات ومراكز التكوين، ونوادي الشباب، مراكز الاندماج المفضلة للاعمال التى وقع الشروع فيها قصد جعلها أكثر فعالية. فالنشاط الثقافى، والرياضى، والتسلية والتبادل، والتنظيم والتعبئة السياسية، عناصر مكملية ضرورية للتعليم والتكوين فى اطار التربية الشاملة التى تقوم بها هذه المؤسسات.

ولا يحق للشباب المثقف على الخصوص أن ينقطع عن الجماهير التى ينبع منها، وينبغى للاطارات الشابة أن لا تنسى ما بذلته الثورة من أجلهم، ولهذا عليهم أن يلتزموا بالعمل فى المشاريع الوطنية باعتبارهم أبناء هذه الثورة. وتمثل الخدمة المدنية الوسيلة الملائمة لهم ليساهموا فى حل المشاكل التى تواجه البلاد.

ويجب أن يؤدى تطبيق هذه السياسة الى ضمان تعبئة واسعة للشباب فى اطار منظماتهم لكى

وتنظيم وسائل التسلية، والتنشيط الثقافى والرياضى.

واذا كان جيل نوفمبر 1954 قد حرر البلاد وأرسى دعائم الاشتراكية فانه يتطلع اليوم أن يجد فى الجيل الجديد من أهل حمل هذا التراث بأمانة، وفهم مغزاه التاريخى بصدق.

ان القيادة السياسية، وعيا منها بأهمية هذا التحدى الذى يتحكم الى حد كبير فى تنمية البلاد ومستقبل الثورة، قد أعطت منذ الاستقلال، بعض قطاعات الشباب الاولوية، لاسيما قطاع التربية والتعليم، والتكوين، الذى عرف وما يزال يعرف تطوراً معتبراً يتحقق به تدريجياً اصلاح الجذرى المنشود لبناء نظام حقيقى للتربية والتكوين التام يكون متناسقاً ومفتوحاً، يتكامل فيه التكوين العام والتكوين المهنى.

ويستطيع الشباب أن يستفيد من التكوينين معاً، لكى يتم اعداده اعداداً جيداً لتحمل مسؤولياته كمواطن مسؤول وعامل فعال.

ويعتبر، فى هذا المجال، التقدم الكمى الهائل الذى سجل فى ميدان التربية والتكوين، منذ الاستقلال الى اليوم، أحسن تعبير عن العناية الكبرى والاولوية الدائمة اللتين حظى بهما قطاع الشباب، زيادة على المجهودات التى بذلت لجعل المنظومة التربوية تتماشى وديناميكية التقدم الاقتصادى والاجتماعى ومسيرة الثورة نفسها، وبغية النهوض بقطاع التكوين المهنى حتى يستوعب فئات الشباب المتزايدة الراغبة فى التكوين والتأهيل.

وان الخدمة الوطنية تعتبر مكسباً آخر من مكاسب الشباب، اذ تساهم فى تكوينه فى مختلف الميادين العسكرية، والثقافية، والمهنية، كما تعمل على اذكاء حسه الوطنى وتنمية شعوره بعظمة المسؤولية التى تنتظره لخدمة الثورة، والمساهمة فى التشييد الوطنى.

ومن الجدير بالذكر أن زيادة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن ديناميكية التنمية

يشاركوا في انجاح أى مشروع يكونون في طليعة المستفيدين منه. وفعلًا، لا يمكن أن تجد السياسة الخاصة بالشباب أهميتها الحقيقية وكل أبعادها، إلا إذا شاركوا في إعدادها وتنفيذها.

فمشاركتهم ضرورية لضمان نجاح الإجراءات المقررة خاصة في ميدان النشاط الثقافي والرياضي، وفي التطوع للمهام الثقافية والانجازات الحقيقية التي تتطلب التزام الشباب التزاما نضاليا وحماسيا.

ولكى تقوم تعبئة الشباب على قواعد سليمة وصلبة تضمن استمرارها، ينبغي أن تشمل الشباب والاطفال من خلال دفع جديد وشامل لحركة الكشف التي لا تكمل النشاط التربوي للمدرسة فحسب، بل هي كذلك بوتقة للتكوين المدني والوطني كما أثبتت ذلك في إطار الحركة الوطنية عشية انطلاق ثورة أول نوفمبر 1954.

ومن الواضح أنه إذا كان العمل في سبيل مصلحة الشباب يكتسى مظاهر مختلفة ويشمل هيئات الحزب ومنظمة الشبيبة والأجهزة الإدارية والجماعات المحلية، فإنه يقتضى من العائلة أن تتحمل نصيبها من المسؤوليات الملقاة على عاتقها. ويتطلب تطبيق ذلك عملا مستمرا في مجال التنسيق والتخطيط والتوجيه والتنشيط والمتابعة لكي يضمن لهذه العملية طابع المسيرة الشاملة المنسجمة.

إن تحقيق هذه السياسة ونجاحها يكتسيان في المراحل القادمة أهمية معتبرة لأنها تتناول مجالا استراتيجيا حاسما في تنمية البلاد ومستقبل الثورة واستمرارية اختياراتها الأساسية.

ثامنا - الجاليات الجزائرية في الخارج :

إن الاغتراب ظاهرة أفرزها الواقع الاستعماري، وهو من أخطر المشاكل الموروثة عن الاستعمار.

وعلى الرغم من كون الجاليات الجزائرية موجودة في عدد من البلدان، إلا أن أعلى نسبة منها تقيم بفرنسا. ويمثلي أفراد هذه الجاليات،

بالإضافة الى معنة الغربة، أنواع التمييز العنصري وما يصحبه من اضرار، وعدم أمن، وفقدان استقرار، ومس بالكرامة بفعل بعض التيارات المتطرفة.

ومن أجل ذلك، تسمى القيادة السياسية لكى يعطى كل أبناء الجاليات الجزائرية، حيثما وجدوا، يالاهتمام الدائم والعناية البالغة. وهى تبذل جهدا خاصا لمواجهة الاوضاع المؤلمة التي يعيشها الجزائريون في بعض البلدان الاوروبية، وفي فرنسا خاصة.

وتضطلع الامة بواجباتها نحو الجالية المغتربة التي قامت بدور حاسم خلال فترة الكفاح المسلح بفضل ما قدمته من تضحيات جسام، ويظل الدفاع عن حقوقها وأمنها وسلامتها أحد الاهتمامات الوطنية الرئيسية. كما تستمر الجهود المبذولة اللازمة لتقوية الشخصية الوطنية للجاليات الجزائرية المغتربة وصيانتها في البلدان المضيفة.

وفي هذا المجال، تتخذ أجهزة الدولة جميع الاجراءات اللازمة التي تدعم المجهود الوطني الرامى الى تسهيل عودة المغتربين الارادية واعادة ادماجهم في الحياة الوطنية، وتنشئ الهياكل المناسبة لتحقيق هذا الغرض كلما دعت الحاجة الى ذلك، ولا تدخر وسعا في الحرص على حل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن ادماجهم في الحياة الوطنية.

وينبغي أن لا ننسى بأن عودة المغتربين الى أرض الوطن تتوقف قبل كل شيء على القرار الذي يتخذونه بأنفسهم، ومن ثمة، عليهم أن يجعلوا رجوعهم الى أرض الوطن والتزامهم بالكفاح من أجل تشييد صرحه أحد أهدافهم الأساسية.

تاسعا - الصحة :

تتكفل الدولة برعاية صحة المواطنين وتحسينها، لذلك يجب أن يساهم نشاط الصحة العمومية في رقى الانسان واعداده للمعيش في عالم دائم التحول.

- اعداد تخطيط داخل المخطط التنموى العام فى البلاد لضمان تغطية صحية ناجعة متوازنة تعطى ديمقراطية العلاج مفهومها الحقيقى.

ويقوم هذا التخطيط على دعامة تتمثل فى ضرورة تكييف تكوين عمال الصحة مع حاجات السكان وتوزيعهم على مختلف مناطق البلاد، وتوفير الظروف الملائمة لحياتهم وعملهم. ففى مجال التكوين يتمين العمل على تحسين النوعية من خلال التكييف المستمر مع التقدم العلمى وتنمية البحث الطبى.

وتدعم الاستثمارات الهامة التى تحققت فى مجال الصحة بالتحكم الاكبر فى تسيير مجالات الادوية والتجهيزات الطبية، على مستوى الاستيراد أو التوزيع من جهة، أو فى مجال الصيانة والمنشآت الصحية من جهة أخرى. وان المكانة الاستراتيجية للادوية تدعو الى انشاء صناعة أدوية تأخذ فى الاعتبار حاجتنا وامكانياتنا الحقيقية.

عاشرا - السكن :

تعد قضية السكن وستبقى، من اهم انشغالات القيادة السياسية والامة، ويتطلب حلها تضافر جهود الدولة والجماعات والمؤسسات والمواطنين. وتتخذ الدولة الاجراءات اللازمة لمواصلة ودعم العمل الرامى الى تمكين العمال وفئات المواطنين الاكثر حرمانا فى المدن والقرى من الحصول على سكن، فى اطار برامج تعد لهذا الغرض، وتدمج ذلك فى مخططات التنمية، وتقرب هؤلاء العمال من أماكن عملهم، وتفسح لهم المجال لامتلاك مساكنهم.

ويكمل عمل الدولة فى هذا المجال، تعبئة وسائل الجماعات المحلية والمؤسسات التى يجب عليها أن تدرج عملها ضمن هذا المنظور الرامى الى تحقيق الاهداف المرسومة.

ونظرا لاهمية الاهداف المنشودة واستكمال الجهود التى يبذلها القطاع العام تشجع الدولة مساهمة استثمار القطاع الوطنى الخاص فى مجال الترقية العقارية.

واذا كانت التنمية بجميع أبعادها تساهم مساهمة شاملة فى تحسين صحة الجماهير الشعبية، فان صحة المواطن أحد الشروط الأساسية لانجاح عملية التنمية الشاملة.

وعلى هذا الاساس يعتبر الطب المجانى مكسبا ثوريا وقاعدة لنشاط الصحة العمومية وتعبيرا عمليا عن التضامن الوطنى، ووسيلة تجسد حق المواطن فى العلاج.

وعلى هذا الاساس يجب أيضا السهر على دعم المنظومة الصحية الوطنية بالاجراءات التالية :

- رفع مردودية الهياكل الموجودة والتى ستنشأ فيما بعد، وبذل مجهود خاص لدعم الهياكل القاعدية المكلفة بتقديم العلاج الصحى الاول قصد تخفيف الضغط على المراكز الجامعية والمستشفيات الكبرى المتخصصة.

- العمل المنسق مع كل القطاعات المعنية لمحاربة الآفات المتولدة من المحيط.

- اعتماد سياسة نشيطة فى مجال الوقاية والتربية الصحية، تكون أحسن وسيلة لرفع مردودية الهياكل العلاجية، لان قيمة المنظومة الصحية لا تقتصر على العلاج المقدم فقط، بل تمتد، خصوصا، الى القدرة على ضمان وقاية فعالة بواسطة برامج صحية توجه الى المواطنين المهددين بالاعطال، - مواصلة حماية الامومة، والطفولة، والرقابة الصحية فى المدارس والانشطة المتعلقة بالتغذية وطب العمل، ومكافحة الآفات الاجتماعية بكيفية تعطى الصحة العمومية مضمونا اجتماعيا بارزا،

- اقامة هياكل مختصة لها علاقة بالمشاكل الجديدة الناجمة عن التنمية (حوادث العمل والامراض المهنية)،

- توحيد جميع الاعمال الصحية مهما يكن نوعها (علاجية ووقائية) أو طبيعة الهياكل (عمومية أو خاصة) التى تقوم بها، تبعا للمطالب الحقيقية للسكان،

ممكّن، مع أخذ الخصائص الجهوية بعين الاعتبار والبحث عن مواد محلية جديدة واستعمالها.

ومهما يكن فإن السكن يظل قضية الجميع سواء فى ذلك تنميته أو المحافظة على صيانتها وظافته. وعلى هذا يجب أن تتضافر جهود جميع المواطنين فردية كانت أو جماعية وجهود الدولة والمؤسسات التابعة لها.

الحادى عشر - التربية البدنية والرياضة :

التربية البدنية شرط ضرورى لصيانة الصحة، وتعزيز طاقة العمل، ورفع القدرة الدفاعية لدى الامة. وتعتبرها قيمنا الوطنية ذات منفعة لا تقل عن منفعة التعليم، وتربطها بالشباب اعتمادا على قاعدة «العقل السليم فى الجسم السليم». والرياضة، فضلا، على المزايا التى توفرها للفرد، تشجع وتطور خصالا معنوية هامة مثل الروح الجماعية والاخوة وحسن التضامن والتعود على العلاقات الاجتماعية. ولهذا لا تعتبر مجرد تسلية، بل تتأكد فى نطاق مفاهيم العصر على أنها أحد الفروع الاساسية فى كل سياسة تحرص على تكوين الانسان.

وهى، زيادة على كونها عامل توازن نفسى وبدنى، تعد وسيلة لتعبئة الشباب فى الاعمال الوطنية النافعة، وتساعد على تجنب الانحرافات التى يؤدى اليها الفراغ.

غير ان الاهتمام بها والتدخل بحاجاتها ينبغى أن لا يقتصر على السلطات المركزية وحدها، بل يجب أن تتضافر جهودها وجهود البلديات والمؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية، والمبادرات الخاصة، الجماعية والفردية، لاسيما أن ميدان الرياضة بالذات، يمثل أحد الميادين التى يجب أن تجسد فيها اللامركزية.

ولهذه الاسباب كلها. يصبح تنظيم الانشطة الرياضية جزءا أساسيا من العمل لتكوين الشباب ورعاية صحته.

وهكذا، فإن الدولة تواصل مساعدتها لكل مواطن يرغب فى بناء سكن عائلى، سواء كان ذلك فى إطار فردى أو جماعى، مع خلال تشجيع التوفير خاصة.

ولا يمكن تنمية بناء المساكن بكيفية منسجمة ومتتابة، الا فى إطار سياسة عامة للتهيئة الحضرية قادرة على استعمال المساحات استعمالا رشيدا مع المحافظة على الاراضى الفلاحية.

ويتعين الحد من توسيع المدن الكبرى والتحكم فى توسع المدن الصغيرة والمتوسطة عن طريق تنظيم تنميتها.

ويعتبر انشاء مدن جديدة وسيلة مثلى لاستغلال المجال الجغرافى استفلا لا رشيدا ومتوازنا، خاصة فى الهضاب العليا والجنوب، كما هو الشأن بالنسبة لانشاء مراكز حياة ملائمة فى المناطق الريفية.

ويجب أن تدمج المباني الجديدة فى مجموعات مهياة تحتوى، بالاضافة الى المساكن، على التجهيزات الاجتماعية والتربوية والخدمات والتجهيزات المرافقة لتوفير الحاجات اليومية للعائلات، وفقا لتصورات عمرانية عصرية تستجيب لمتطلبات محيط يقوم على الاهتمام بتحسين نمط الحياة.

ان هذا المفهوم الخاص بالمجموعات السكنية المتكاملة يتطلب برمجة دقيقة وواقعية تمس سائر الاستثمارات القطاعية المترتبة على احتياجات سبق احصاؤها فى الوسط الحضرى والريفى.

وعلاوة على ذلك، ينبغى أن تستمر عمليات تجديد التجمعات الحضرية والريفية لحل المشاكل المتولدة عن القدم الذى تعانيه بعض المباني والقضاء على تدهور المحيط وادماج المرافق الاجتماعية والثقافية الضرورية.

كما ينبغى أن يعاد الاعتبار لمواد البناء التقليدية المحلية، وان تستعمل أوسع استعمال

ولتحقيق هذا، ينبغي اعتماد سياسة تعليمية تمكن التلاميذ والطلبة من ممارسة مختلف أنواع الرياضة، كما ينبغي تجهيز مؤسسات التعليم بالتجهيزات المناسبة تدريجيا. وزيادة على ذلك يتعين على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والجماعات المحلية أن تطور الأنشطة الرياضية فى اطار تنظيم وسائل التسلية لمستخدميها، وتنشيط الاحياء والقرى فى الارياف لفائدة الشبان.

وبهذه الكيفية يندمج شباننا فى حركة رياضية حقيقية تشمل كامل الوطن وتتخذ الرياضة طابع نشاط جماهيرى يفيد الفرد والجماعة.

الثانى عشر - السياحة والترفيه :

تتمتع الجزائر فى هذا المجال بامكانيات سياحية متعددة يمكن أن يؤدى استثمارها الى ميلاد صناعة سياحية واسعة. وتتمثل هذه الامكانيات فى جمال معالمها الطبيعية وتنوعها وغناها التاريخي والثقافي والفني، وفى مراكز المياه المعدنية ذات الخاصيات المتعددة التى تستغل فى العلاج الطبى أو الراحة والاستجمام.

وبالاضافة الى هذا فان هناك عوامل اقتصادية كثيرة تدعو الى الاسراع بالاستثمار الشامل للامكانيات السياحية، لاسيما بعد أن برزت حاجات اجتماعية برونزا واضحا فى مجال الاستجمام والتسلية. فالراحة ضرورية للمواطنين الذين يعملون فى حقل الانتاج، ويشعرون بالحاجة الى العطلة التى تعد حقا تساوى درجته درجة المكتسبات الاجتماعية الاخرى.

لقد أصبح وجود منشآت متنوعة فى مختلف أنحاء التراب الوطنى ضروريا لكى يجد المواطنون الراغبون فى اكتشاف بلادهم والتعرف عليها، هياكل استقبال ملائمة. وهكذا يسهل تشجيع التعارف بين السكان فى مختلف المناطق، وترقية التراث، وتعريف الشبان، خصوصا، بالمعالم التى تمجد حرب التحرير الوطنى.

يجب أن يعكس تنظيم حركة النشاط الرياضى الوطنى أولوية تنمية الرياضة الجماهيرية من خلال ديمقراطية حقيقية فى ممارسة الرياضة وتعميمها. وهذا العمل هو وحده الكفيل باقامة القاعدة الصلبة لترقية رياضة النخبة التى تتطلب انشاء جهاز فعال للانتقاء، وبالتحسين المستمر للمحتويات، والاشكال وطرق التطبيق، اعتمادا على العلوم والتقنيات المطبقة فى الرياضة.

وتفرض التنمية المنسجمة الشاملة على فروع النشاط الرياضى الوطنى أن تبذل جهود خاصة فى مجال تكوين الاطارات لتوفير الأنشطة الرياضية والتأطير اللازم لجميع الفئات. كما تفرض اعتماد العقل فى تصور التجهيزات والمعدات الرياضية حتى تتطابق مع متطلبات مختلف أنواع الممارسة الرياضية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ينبغي أن تسهر الهياكل الرياضية الاساسية الهامة التى تتوفر فى البلاد على صيانة المنشآت والتجهيزات صيانة مستمرة .

بيد أن ضخامة الطلب فى هذا المجال تستدعى التعجيل بترقية الصناعة الوطنية التى توفر ما يحتاج اليه الشبان فى مجال الرياضة والراحة والتسلية.

بيد أن ضخامة الطلب فى هذا المجال تستدعى التعجيل بترقية الصناعة الوطنية التى توفر ما يحتاج اليه الشبان فى مجال الرياضة والراحة والتسلية.

بيد أن ضخامة الطلب فى هذا المجال تستدعى التعجيل بترقية الصناعة الوطنية التى توفر ما يحتاج اليه الشبان فى مجال الرياضة والراحة والتسلية.

الاجتماعية، وعنصرا هاما يسهم فى تحقيق جودة اطار الحياة.

لقد أصبح من الضرورى تكييف المنشآت وملاءمتها مع نمط حياة المائلة الجزائرية وخصائص الموقع المختار وضرورة حماية التراث والمحيط. ويمكن القطاع الوطنى الخاص، مع خلال وحدات سياحية متوسطة الحجم، أن يؤدى دورا على جانب كبير من الاهمية فى تحقيق ترقية سياحية سليمة تستجيب لاحتياجات الاسرة الجزائرية بتوفير شروط الاستقبال والاقامة الجيدة. وهناك جهود تكميلية أخرى ضرورية فى مجال التكوين والتنظيم والتسيير لتحسين نوعية الخدمة السياحية.

وفى مجال الاستثمارات والتسيير، يجب تدعيم الدور الذى تقوم به المؤسسات الاشتراكية والهيئات الوطنية والجماعات المحلية، بانجاز هياكل بسيطة ذات طابع تكرارى وبتكاليف منخفضة.

وهكذا تجتمع كل الظروف التى تسمح لهذا القطاع أن يتوسع، تماشيا مع حاجات السياحة الجماهيرية لصالح المواطنين، ثم مع الطلب الخارجى، بما يعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطنى.

الثالث عشر - مستوى المعيشة :

ان السعى لتحسين جميع مظاهر الحياة الاجتماعية سيزل أحد الاهتمامات الرئيسية للسياسة الاقتصادية والوطنية والاستراتيجية التنموية. لان تحسين اطار حياة المواطن يشكل استثمارا مع أكثر الاستثمارات مردودية لتدعيم التماسك الاجتماعى وبناء الاشتراكية.

ان تعميق المحتوى الاجتماعى للثورة يقتضى العمل باستمرار على تحويل ظروف التنمية وتوجيه المقدرة الانتاجية نحو المردودية الاقتصادية.

ولهذا يتعين التأكيد الفعلى، فى المستقبل وبمزيد من الوضوح، على التداخل الموجود بين

وزيادة على ذلك، فان التوسع الاقتصادى الذى تعيشه الجزائر قد ترتبت عليه فى مستوى مجموع التراب الوطنى، حركة أعمال جد مكثفة خلقت بدورها وفى جميع الاماكن احتياجا كبيرا الى المرافق الفندقية الضرورية لايواء كل هؤلاء الذين يتنقلون فى اطار أعمالهم.

فالسياحة، اذن، تتوجه وتتطور لسد الحاجات الوطنية قبل كل شىء، وتشكل فى مجال التبادل مع الخارج وسيلة تفتح على العالم، وأداة اتصال بالشعوب الاخرى. واذا كان للسياحة الدولية طابع ثانوى ومكمل للسياحة الداخلية فمن الواجب تطويرها تطويرا يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الخاصة بها وضرورة وقاية المجتمع الجزائرى مع الآثار السلبية التى قد تنجم عن تدفق أفواج كبيرة من السياح.

ان السياحة الدولية لفائدة المواطنين يجب أن توجه أولويا نحو البلدان الشقيقة والصديقة فى اطار صيغ تبادل جماعية منظمة على نحو يفيد كل الاطراف.

وقد شرعت الدولة فى تطبيق برنامج واسع بنية انجاز منشآت سياحية وفندقية عبر التراب الوطنى. وان الجهود المبذولة متجهة قبل كل شىء لتأمين تنمية سياحية جماهيرية داخلية تستهدف، فى الدرجة الاولى، سد احتياجات المواطنين وأسرهم واحتياجات الشباب، وجعل هذه السياحة فى متناولهم.

وأصبح الآن مع الضرورى ايجاد صيغ متميزة كفيلة بتطوير السياحة تطويرا يستجيب أحسن استجابة للاحتياجات المتعددة والمختلفة المعبر عنها فى هذا المجال.

ان توسيع وظائف السياحة، بفضل تنشيط سليم التصور، يشكل نوعا من أنواع ترقية الثقافة والصناعة التقليدية المحلية والتراث الوطنى، بشكل عام، ويمعد وسيلة للتربية ومكافحة الآفات

سياسة استهلاك تتكيف حسب القدرات العالية للانتاج وامكانيات المستقبل الاقتصادية، وتأخذ في الاعتبار الضغوط الاقتصادية الخارجية.

لذلك، يتعين إعادة توجيه النموذج الاستهلاكي بصورة تتماشى مع القدرات الحقيقية للانتاج الوطنى، ومع متطلبات اقتصاد اشتراكي مخطط، كما يجب، فى إطار سياسة تصنيف دقيقة، ترتيب الاحتياجات التى تأتى فى المقام الاول مع الاولويات، والتى تأتى فى المقام الثانى بعدها.

ان الامة تحتاج الى أن تراقب استعمال مواردها حتى توزعها حسب متطلبات تنميتها، وان تخصصها بالدرجة الاولى لما يحقق لها شروط التقدم والرقى، ولذلك تتأكد ضرورة الاستثمار فى استبعاد المصاريف غير المفيدة، والتمسك باعطاء الاولوية لتحقيق الاهداف التى ترفع مستوى معيشة المواطنين.

على هذا الاساس، تمثل مضاعفة الانتاج والتحكم فى تطور الاسعار وفى التضخم، الوسيلة المفضلة لحماية القدرة الشرائية لدى السكان.

وسوف تتخذ الاجراءات الملائمة، كلما اقتضت الضرورة وكلما كان ذلك ممكنا، لتوفير منتجات المواد الضرورية لاستهلاك الجماهير، حتى تكون فى متناولها بصورة تضمن حماية قدرتها الشرائية، وتتماشى مع مطلب التحسين المستمر لمستوى معيشتها.

وينبغى أن يتحلى هذا المسعى الشمولى الذى يوجه السياسة الاقتصادية والاجتماعية للثورة، بمزيد من اليقظة فى مواجهة الصعاب والعقبات التى يفرزها المحيط الدولى، والتى يجب التكفل بها عند تحديد هذه السياسة وتنظيمها.

ومن ثم فان البلاد لا تملك الا العمل على تعبئة جميع طاقاتها البشرية ومواردها المادية حتى

السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، لان وحدتهما تشكل الشرط الاول لمصادقية الخط التنموى وللتحكم فى التوازنات الاقتصادية.

ذلك أن اغفال هذه القاعدة يؤدى الى أخطار التبذير، والامانى المثالية، سواء بالنسبة لتحديد الاهداف أو بالنسبة للوسائل المستعملة من أجل تحقيقها. واذا كان هناك ميدان يتطلب لغة سياسية واضحة مدروسة ومفهومة، فهو الميدان الذى يتصل بظروف حياة المواطن.

ان هذا المفهوم للتنمية مبنى على دعم الاستقلال الوطنى، ويهدف أساسا الى تحقيق ترقية الجماهير الشعبية بحصولها على ثمار التقدم فى المستوى المادى والاجتماعى والثقافى حتى يتخلص المجتمع من مظاهر التخلف.

ولتحقيق هذا الغرض، يجب السهر على تدعيم المكاسب والحفاظ عليها، وضمان العدالة فى توزيع ثمار العمل والرفاهية والثقافة، عبر برامج منسقة تتمحور وتنسجم مع وسائل السياسة الاقتصادية، وتعتمد على مشاركة الجماعة والفرد، بصورة تضمن التكفل الفعلى بالمسؤولية.

ذلك أن احدى المميزات الاساسية للمرحلة القادمة، وقد تكون الميزة الوحيدة الجديدة بالاعتبار، تتمثل فى تعميم مبدأ الاعتماد على النفس، وتوسيعه بالنسبة للفرد والجماعة على حد سواء، وصولا للقضاء على عقلية التواكل التى تجعل المرء عالة، عديم الاعتبار، فاقد كرامته كإنسان.

من هنا يجب أن يرتبط النمط الاستهلاكي فى الجزائر بالانتاج الوطنى والنموذج الشعبى فى الحياة، وهذا يقتضى العمل فى الوقت نفسه على اشباع الحاجة الى المنتجات الضرورية وتوفيرها بأسعار معقولة ونوعية مرضية، فى إطار

يحظى بتنمية متزنة، وبذلك تصبح شروط العيش المتكافىء للجميع حقيقة ملموسة فى كل أنحاء البلاد.

وفى هذا المنظور، ينبغى أن تضح عملية التخطيط الانسجام بين الاهداف الوطنية ومتطلبات التنمية الجهوية.

ذلك أن تجسيد هذا الهدف الرئيسى، الذى يعد أنبل تعبير عن التضامن الوطنى، يجب أن يتم بالعمل المنتج، فى اطار اجتماعى وثقافى ملائم لترقية الانسان وتفتح شخصيته.

فالامر، اذن، يتعلق بايجاد شروط التنمية الدائمة التى تمكن، من خلال مسعى شامل منسجم فى تصوره، مدعوم فى تطبيقه، من انجاز مجال جغرافى منظم يتسنى فيه التكوين الاقصى للموارد والتوزيع العقلانى للسكان.

وينبغى أن يستند انتهاج هذه السياسة الى التقدير الدقيق لطبيعة الاختلالات الموجودة، والاتجاهات التى نشأت أساسا عن أساليب الاستغلال الاستعماري.

والواقع، ان الاحتلال الاستعماري لم يفرز سوى اقتصاد مختل قائم على أساس استغلال المواد الاولية متوجه نحو تصدير المواد الخام، متميز بانعدام الانشطة الصناعية.

لقد أدت كل هذه الظروف الى تمركز التجمعات البشرية فى المدن المرفئية والسهول الساحلية، والى تهميش مناطق سكانية كاملة، أرغمتها على انتهاج اقتصاد الكفاف، وجعلتها عرضة لليؤس والامية والنزوح.

أما غداة استرجاع الاستقلال، فقد أفضت الضرورة الملحة المتمثلة فى استرجاع الموارد الطبيعية وتقويمها، ونتيجة للضغوط الناجمة عن شكل الهياكل القاعدية التى أقامها الاستعمار، الى انشاء مراكز استقطاب صناعية ساحلية، مما زاد

تضخم الاستقلال الاقتصادى، مع أجل اشباع الحاجات الاساسية، فى اطار تشييد اقتصاد اشتراكى.

الفصل الخامس

التهيئة العمرانية وتطوير المنشآت القاعدية

أولا - الاسس والاهداف :

ترمى الثورة الجزائرية الى بناء صرح مجتمع اشتراكى يضمن رقى الانسان والمساواة بين المواطنين. وتمنح الجميع فرصا متساوية لبلوغ التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ولكونها المعبر الصادق عن التطلعات الشعبية التى تستمد منها قوتها وحيويتها، فانها تستهدف كذلك التوزيع المنصف لنتائج التنمية وثمارها.

وانطلاقا من هذا الواقع، فان الاهتمام بالتهيئة العمرانية والتوازن الجهوى، كان دوما أحد ثوابت الثورة الجزائرية، خصوصا، وقد سطرت لنفسها من بين الاهداف الاولية، تدعيم استقلال البلاد على الصعيد الاستراتيجى والاقتصادى والثقافى، ومن ثمة، لا يمكن أن تقبل بأى تفاوت تنموى بين مناطق البلاد، ذلك التفاوت الذى قد يجبر جزءا من السكان على النزوح للبحث فى مناطق أخرى عن التعليم والعمل ووسائل العيش التى يفتقرون اليها.

ذلك أن التوزيع المتفاوت للنشاطات ولمناصب العمل والمداخيل قد يكون مصدر اختلالات متعددة ومتنوعة. وعليه فان وجود مناطق حضرية مكتظة بالسكان والنشاطات، من جهة، ومناطق شاسعة محدودة السكان، قليلة التنظيم، ضعيفة التجهيز، مع جهة أخرى، يفرض ضرورة تدارك التفاوت، ويبرر الاهمية التى يكتسيها تطبيق سياسة التهيئة العمرانية التى تبدو هى الاداة الضرورية الوحيدة لتشييد مجتمع عادل

مناطق الهضاب العليا وجنوب البلاد والمناطق الجبلية والجهات المتاخمة للحدود.

ان أنشطة التهيئة العمرانية، اذ تنطلق من المنظور الشامل المنسجم البعيد المدى للتوزيع العقلاني للسكان والانشطة الاقتصادية عبر التراب الوطنى، الذى سيمثل الاطار الاستدلالي للمخططات الانمائية، الوطنية منها والمحلية، لا بد أن تنجز تدريجيا وبقدرة تتماشى والطابع العلمى الديمقراطى الحتمى الذى يتميز به التخطيط الوطنى.

وسيستند تحديد الاطار الاستدلالي للتهيئة العمرانية الذى يتميز بطابع العلمى الى التعرف الموضوعى على مختلف التجمعات الجهوية قصد تحديد البرامج المدمجة للتهيئة والتنمية التى تختلف اختلاف الامكانات والموارد المحلية، المنسجمة فيما بينها، وتعتمد على أساس الاولويات المسطرة على المدى البعيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وسيتم اعداد هذا الاطار الاستدلالي للتهيئة العمرانية على أساس ديمقراطى، وبالتشاور والمشاركة النشيطة للمواطنين والهيئات المنتخبة، علما أن هذه المشاركة وهذا التشاور أثناء اعداد البرامج الجهوية والمحلية هما أحسن ضمان للتطبيق الملائم الفعال لهذه البرامج.

وان التطبيق التدريجى لهذا التصور على المدى البعيد، الذى يكتسى طابعا محليا، سيدرج على المدى المتوسط ضمن المخططات الوطنية والمحلية التى ستمعمل على تحديد الاهداف والمراحل المتتالية التى تمكن متابعة انجازها.

كما ينبغى بذل عناية خاصة بالعمليات الكفيلة بتشجيع روح المبادرة قصد تمكين الهيئات والجماعات اللامركزية من التكفل الفعلى بالتنمية الجهوية والمحلية.

في حدة الميول الى التركز الحضري السريع، ثم الى احتكار الموارد المائية والاراضى ذات القيمة الزراعية العالية.

وكان مع الممكن أن يؤدي استمرار هذا الوضع الى استقرار نصف السكان فى المناطق المنخفضة والسهول الشمالية التى تمثل نسبة 2٪ من التراب الوطنى، ومع ثمة الى افراغ الهضاب العليا من سكانها وتفاقم الوضعية الهشة للمجالات الحيوية التى تشكلها المناطق الجنوبية والجبلية والحدودية.

ومع هنا، فان مواصلة التحكم فى هذه الاتجاهات السلبية وتغييرها يعتبران حتميين، وينبغى أن يتبلورا فى التطبيق المتسم باليقظة والصرامة الدائمة من خلال أعمال التهيئة العمرانية، التى يجب أن تكون طبيعتها، ومداهها ومدتها ووتيرة تنفيذها فى مستوى الرهان الحاسم بالنسبة الى مستقبل البلاد.

وفى هذا المضمار، يتعين السعى، أولا وقبل كل شىء، الى تدعيم الاعمال التى شرع فى انجازها والمتعلقة بتعزيز الهياكل القاعدية واعادة توزيع النشاطات، وتحسين الظروف الحياتية، وتنمية العالم الريفى.

كما يتعلق الامر بتشجيع الاعمال المسطرة فى المخططات الانمائية المقبلة، والجهود الرامية الى ضمان التغطية المتزنة، عبر التراب الوطنى، للنشاطات المنتجة، التى يجب أن تكون مدعومة ببنية حضرية ملائمة وشبكات مناسبة للمواصلات والاتصالات.

وستتمحور اعادة هيكلة المجال الجغرافى حول الاولويات التى سطرتهها البلاد، لاسيما التنمية الريفية والتكامل الاقتصادى، لأن هذه الاولويات هى المحاور التى ينبغى أن تدور حولها الاختيارات الجهوية الرئيسية للتهيئة العمرانية، ولا سيما المتعلقة منها بمنح الاولوية لتنمية

كما يتعين، خلال كل مرحلة من مراحل التنمية، تدقيق التحليل لتدعيم الديناميكية المنطلقة وتحسين تناسب الاهداف مع الوسائل المعتمدة.

ومن جهة أخرى، يتعين على سياسة التهيئة العمرانية إيلاء عناية خاصة للاستثمارات الاجتماعية لتوفير نفس الظروف الحياتية لجميع المواطنين. وفلا، فإن الجوانب الاجتماعية لهذه السياسة تعطىها مدلولها الكامل وتجعلها تتعدى ابعاد الجوانب المادية، بحيث تعطى الانسان قيمته وكرامته.

فمن هذا المفهوم ونتيجة للوعى بأهمية هذا المشكل وضرورة مرافقة التنمية الاقتصادية بسياسة اجتماعية متناسقة، ينبغى تدعيم العمليات المقررة لاسيما بالنسبة الى المناطق المحرومة.

ان توفير شروط الازدهار الاجتماعى والثقافى لكل المواطنين بالاستعمال الامثل للموارد وبلاستخدام العقلانى للاراضى، هو المفزى العميق المتوخى من سياسة التهيئة العمرانية.

ويتعلق الامر هنا بعملية طويلة المدى، تستطيع أن تكون فى مستوى طموحات الثورة الجزائرية، شريطة تحقيق التلاحم النضالى بين الاجيال الصاعدة، التى يتعين العمل على توعيتها بالتحديات القائمة لضمان التزامها المطلق من أجل تطبيق اختيارات البلاد.

ثانيا - اختيارات التنمية الجهوية :

1 - الهضاب العليا :

ان تجسيد الاختيار الاساسى فى الهضاب العليا ينبغى أن يتمحور أساسا حول التنمية الريفية، خاصة بواسطة استصلاح المساحات الكبرى المسقية انطلاقا من الموارد المائية المحلية التى لا يستهان بها، وان لم تكف فباستعمال موارد مكملة صادرة عن المناطق الاخرى فى البلاد.

فعلى هذا الاساس، ينبغى التعجيل بتطبيق سياسة اللامركزية التى يخول محتواها الديمقراطية الجماعات المحلية صلاحيات ومسؤوليات جد واسعة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية.

ان سياسة التهيئة العمرانية تشكل فعلا اطارا مرجعيا الزاميا وضروريا للاقتصاد الوطنى، لانها تضمن تناسق الاهداف الوطنية والعمليات الجهوية والمعلية وتكاملها.

واذ تشجع المبادرات، وتحرر طاقات الابتكار، فانها تسمح كذلك بتقويم نسب المساهمة فى المخطط الوطنى، والتكفل الحقيقى بمقتضيات التنمية المحلية. وعليه فانها تدعم التوجيه الموحد للتنمية، وتجمع الجماعات المحلية، على وجه الخصوص، بمثابة الدعامة النشيطة لنشرها.

غير أن نجاعة مسار اللامركزية تقتضى حتما تكثيف الوسائل المبذولة من طرف الجماعات المحلية مع الاهداف والمهام المنوطة بها.

معنى ذلك أنه لابد من تكثيف استعمال الوسائل وبالدرجة الاولى : التاطير السياسى، والادارى، والتقنى تجاه الجماعات المحلية، مع مدها بالقدرات الاضافية للدراسات، والانجاز، والتسيير، وتوزيع منتوج المنظومة التكوينية باعتماد الصيغ الكفيلة بتشجيع الاختصاصات الملائمة وتعبئتها لفائدة المناطق والانشطة ذات الاولوية، بالنظر الى التأخر الواجب تداركه أو الدور المتميز الذى يجب أن تؤديه فى التنمية المتزنة للبلاد.

ومن الضرورى، كذلك، بذل عناية خاصة متميزة بالجوانب الثقافية، لان توسيع الانشطة الاقتصادية، عندما لا يكون مرفقا بتنمية ثقافية وعملية وتكنولوجية، يؤدى حتما الى استغلال المناطق المحرومة التى تبقى مجرد مصدر لليد العاملة غير المؤهلة.

المتمثلة فى تقويم التراب الوطنى وتغيير وجهه نحو الافضل.

على أن اقامة هذه الصناعات ينبغى أن تكون مسبقة بوضع المنشآت الاساسية الكفيلة بتعبئة الطاقات وتوفير المياه بما يضمن التلبية المتزنة لمختلف الحاجات، كما يجب أن تكون مرفقة بتهيئة الظروف المساعدة على العمل والحياة قرب المواقع الصناعية، وذلك بفضل الانجاز التدريجى للبنية الحضرية، الذى يتم عن طريق توسيع التجمعات السكنية الموجودة وتحديثها، أو بانشاء مراكز جديدة للحياة. كما ان هذه البنية الحضرية ستكون بمثابة الركيزة الاساسية للمبادلات الفلاحية الصناعية وللدعم الامدادى لكل الانشطة الانتاجية فى هذه المناطق.

غير أن تحقيق خيار الهضاب العليا لا يزال مرهونا بدعم وتوسيع شبكات المواصلات التى ينبغى أن تسهل التمرکزات الجديدة وتميز مشاركة المنطقة فى المسار التنموى الوطنى. وفى هذا المنظور يجب أن تعطى انجاز الخط الحديدى والتقاطعات الضرورية، الاسبقية، لاندماجها وتكاملها مع الشبكة الوطنية.

وهكذا، فان هذه المجموعة المتكاملة المتناسقة والمشكلة من أنشطة التنمية الريفية، والحزام الصناعى، والبنية الحضرية، وشبكة المنشآت الاساسية، ستكون بمثابة موازنة حاسمة بالنسبة للمناطق الساحلية الجذابة، وتسمح، بالتالى، بتقليص، ثم تحويل الاتجاهات العالية الرامية الى تمرکز النشاطات والسكان فى شمال البلاد.

2 - جنوب البلاد :

وتسهل هذه المجموعة المتكاملة القيام بنشاطات فى مجال التهيئة العمرانية والتنمية لفائدة المناطق الجنوبية، التى ستتمكن من توسيع رقعتها بوتيرة سريعة.

وأما تطوير الانشطة الرعوية، فيتمين التحكم فيها أكثر باستعمال الطرق الحديثة فى تربية المواشى، وبهذا ستتكفل الاشغال الفلاحية الرعوية كلية بمهمة المحافظة على ثروة السهوب والحلفاء واستثمارها ومكافحة آفة التصحر فيها.

وينبغى أن تجند، لمكافحة هذه الآفة وتدهور البساط النباتى، القدرات العلمية والتقنية المتخصصة. وبهذا الصدد تعد مواصلة الاشغال التى شرع فيها فى اطار الانجاز الضخم المتمثل فى السد الاخضر من الحتميات المطلقة. فمن الضرورى، اذن، توسيع تلك الاشغال، وتوجيهها، لاعادة تشكيل الغطاء النباتى المناسب والمتنوع القادر على توفير الشروط المواتية لازدهار أنشطة انتاجية متعددة ومتكاملة تمكن الانسان من التصدى لزحف آفة التصحر.

ومن جهة أخرى، فان تدعيم الانشطة الزراعية الرعوية والتحسين المستمر لمرافق الحياة المرتقب من عملية استصلاح الاراضى لفائدة السكان المعنيين، والمحافظة على ثروات السهوب والحلفاء واستثمارها، مما يساعد على احداث وحدات صناعية متفرعة عن المركبات الصناعية فى الشمال دون أن تكون لمثل هذا الانجاز انعكاسات تهز استقرار الاوساط الريفية الضعيفة.

وسيمكن تفادى مثل هذا الخطر بفضل الاختيار المناسب لانواع الصناعات الواجبة اقامتها وبتهيئة شروط التكامل بين هذه الصناعات والوسط الريفى الذى يجب أن يستفيد من التجهيزات الضرورية لترقية سكانه وازدهارهم.

ان انجاز الاشغال الكبرى للتهيئة الفلاحية والمائية، وكذا بناء محاور جديدة للسكة الحديدية والطرق، سيسمحان بانشاء مجموعات صناعية مهيكلت تكون هى الحزام الصناعى الجديد الذى يعد بمثابة العنصر الاساسى للعملية الثورية الكبرى

وبخطوات ثابتة نحو التكامل الجهوى الذى تتوق اليه شعوب المنطقة.

وفى هذا المنظور، ستستفيد مناطق الحدود بـ برامج تنموية منسجمة ومكيفة، طبقا لامكانياتها التى تتناسق مع الجهود التى تبذلها البلدان المجاورة.

4 - المناطق الجبلية :

ان تنمية المناطق الجبلية ستتمحور أساسا حول حماية الغابات وتوسيعها، واستغلالها الرشيد، واستصلاح الاراضى وفق الاساليب التقنية الملائمة، حتى تضمن هذه المناطق مساهمتها فى تغطية الحاجيات الغذائية وتوفير الشغل والمداخيل.

ومن هنا يجب استكمال هذه الجهود الانمائية فى مجالى الغابات والفلاحة وتعزيزها بأشغال فى ميدان الرى، وبترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة، والتقليدية، وتمارس هذه الاعمال داخل تجمعات بشرية مكيفة مع الوسط الجبلى.

وتكتسى أعمال فك العزلة عن هذه المناطق أهمية بالغة، لكونها لا تسمح باقامة مبادلات تساعد على التقدم والازدهار فقط، بل تضمن أيضا أحسن حماية للبيئة.

وعليه، فان مواصلة الجهود المبذولة وتكثيفها فى بناء الطرق والمسالك لفك العزلة عن هذه المناطق، ينبغى أن يأتيا فى مقدمة الاولويات الانمائية المسطرة فى اقتصاد الارياف.

ولقد تضررت الثروة النباتية والحيوانية فى هذه المناطق بفعل اغتداءات خطيرة أصبحت تهدد بانقراض بعض الشتائل والفصائل، لذلك سيندرج مجهود حماية هذه الثروة الجبلية وتطويرها المتنوع فى اطار صيانة الحضائر الوطنية المهمة حسب البرامج التى تتضمن أهدافا متعددة منها :

غير أن سياسة تنمية مناطق الجنوب يمكنها، بل يجب أن تتمحور، منذ الآن، حول الهدف القاضى بضمان استقرار السكان على طول خطوط المواصلات وداخل مناطق الحياة، وان تركز على برنامج عمل يهدف الى الحفاظ على الثروة المنجمية والطايقية، والى استثمارها الاقصى، والاعداد لتطوير أنشطة صناعية تحويلية والى استصلاح أراض جديدة على نطاق واسع باستغلال الموارد المائية التى يـزخر بها باطن هذه المناطق. ومع المفروض أن يشجع الاستغلال العقلانى لهذه الموارد المائية الباطنية على نمو فلاحية صحراوية ذات حجم معتبر.

ومن جهة أخرى، ينبغى الحفاظ على الثروة الطبيعية والمعالم التاريخية فى هذه المناطق، والسهر على تطوير قدراتها على الاستقبال، وعلى توسيع منشأتها السياحية.

وعليه، فان اتساع رقعة هذه المناطق ومميزاتها الطبيعية تقتضى مواصلة الجهد الخاص بتكثيف الطرقات، وذلك بفرض فك عزلتها وتنويع مبادلاتها، كما تقتضى استكمال وضع المنشآت الجوية الاساسية التى تساعد على تطوير النقل الجوى، وفضلا على ذلك، فان استعمال أنواع طايقية جديدة، ولاسيما الطاقة الشمسية المتوفرة والقابلة للاستعمال فى كل مكان، سيسمح لامحالة بتطبيق البرامج الرامية الى اعادة انتشار السكان داخل هذه المناطق وضمان استقرارهم.

3 - مناطق الحدود :

ان مناطق الحدود التى تأثرت بعمق من جراء التدابير الاستعمارية التى استهدفت، فى مرحلة الكفاح المسلح، عزل الشعب الجزائرى عن الشعوب الشقيقة المجاورة، تقاسى تأخرا ينبغى تداركه، حتى تصبح هذه الجهات مناطق مفضلة لاقامة مبادلات مزدهرة وتعاون واسع قصد توطيد أواصر الاخوة، وحسن الجوار، والسير تدريجيا

وللحفاظ على هذه الاراضى، ورفع مردوديتها، لسد حاجيات السكان الغذائية، وحتى لا يضيع الى الابد مورد ثمين، فانه يتحتم القيام بأشغال كبرى للتهيئة وصرف المياه بكيفية دورية ومنتظمة قصد القضاء نهائيا على عودة الاملاح التى تهدد بعض المناطق.

ومع الافضل أن تنجز النشاطات الصناعية التى لها ارتباط وثيق بمال هذه السهول على السفوح المجاورة، أو، اذا اقتضى الحال، داخل مناطق نشاطات صناعية وتجارية ذات الحجم الصغير، تكون محددة ومجهزة بصفة جيدة.

وسيسمح التطبيق المتزامن لمجموع هذه الانشطة بوضع حد فى أجل مسمى، لسوء استعمال هذه الاراضى بفعل البناء، ومن ثمة يمكن رفع الحواجز التى قد تعترض هذه المناطق فى مساهمتها الحاسمة لتحقيق هدف الامن الغذائى.

6 - الساحل والجرف القارى :

ان المنطقة الساحلية للبلاد بصفتها موقعا للتبادل مع بقية العالم ومقرا للترفيه والاستراحة، ستظل محط الانظار لما تتمتع به من مناظر متنوعة خلاصة. كما أنها تشكل دعامة لنشاطات الصيد البحرى التى هى مدعوة الى المساهمة بصفة أكثر فعالية فى تحقيق هدف التوازن الغذائى.

ومع هنا، تجب حماية السواحل والجرف القارى من كل تلوث قصد حماية المياه والثروة الحيوانية والنباتية وتفادى رهن امكانيات استثمار هذه الموارد الطبيعية، ويكون ذلك بفرض مراقبة دائمة على البيئة البحرية.

وستتجه الجهود نحو تطهير المياه المصروفة الى البحر، وانجاز تجهيزات سياحية وترفيهية مع تحاشى ازدحام المساحات المناسبة لهذه التهيئة العمرانية.

- توفير شروط الحياة وتحسينها لفائدة السكان،

- استثمار أقصى لمختلف الموارد الطبيعية،

- تشجيع البحث العلمى التطبيقى وتطوير النشاط الترفيهى.

5 - السهول الفلاحية والسفوح :

ان السفوح التى تعد الرابطة بين المرتفعات الجبلية والسهول ستؤدى فى المستقبل دورا هاما فى عملية التهيئة العمرانية، ولاسيما فى شمال البلاد. وفعلًا، فانه يمكنها استقبال التجهيزات والخدمات والمنشآت الاساسية الثقيلة التى من المفروض أن تركز عليها النشاطات الانمائية لاقتصاد الجبال، والاستغلال المكثف للاراضى ذات الخصوبة الفلاحية العالية فى السهول.

وسيتم التكفل فى المخططات بازياد السكان وتطوير نشاطات التجمعات السكنية، وذلك بفضل اعادة هيكلة النسيج الحضرى وتكثيفه المنسجم مما قد يؤدى الى تحويل بعض النشاطات نحو مدن السفوح.

أما فى الوسط الريفى، فان تحسين الاطار الحياتى يتحكم تحكما مطلقا فى تجديد اليد العاملة الفلاحية التى تشكل شيخوختها، اليوم، أحد العوائق الاساسية التى تقف حاجزا أمام الفلاحة. وقد يتجسد تحسين الاطار الحياتى المنشود مع خلال ايجاد صيغ للسكن تسمح فى ذات الوقت بتحقيق مختلف أشكال الرقى الاجتماعى، وبالحفاظ على متطلبات استغلال الطاقة الفلاحية.

ويتوقف تكثيف الفلاحة فى هذه السهول وتحسين اطار الحياة، أيضا، على تعبئة الموارد المائية السطحية والباطنية واستغلالها بصفة عقلانية وهى عملية تقتضى بذل المزيد من الجهود لضمان جمع أكبر كمية ممكنة من المياه الجارية واعادة توظيف المياه المستعملة.

7 - التجمعات الحضرية الكبرى :

ان وجود تجمعات سكنية كبرى ونموها القوى، في هذا الجزء من البلاد، قد أدّى الى استهلاك مفرط للأراضي ذات القيمة الفلاحية العالية.

وقد تطورت هذه الظاهرة الخطيرة بوتيرة سريعة، بينما يوجد أحيانا داخل النسيج الحضري احتياط معتبر من المساحات التي يمكن تجديدها أو تكثيقها، ومساحات أخرى يمكن استرجاعها عن طريق نقل النشاطات المضرة الى خارج الدائرة العمرانية.

وفضلا على ذلك، يكتسى تطبيق المقاييس المضادة للزلازل في البناء وتجديد المنشآت والتجهيزات العقارية أهمية خاصة، لاسيما في شمال البلاد الذي يتميز بدرجة عالية من القابلية لحدوث الزلازل.

وقد نتج عن النمو غير المضبوط والفوضوي للتجمعات السكنية الكبرى، ارتفاع كبير في التكاليف الاقتصادية، زيادة على تدهور الاطار الحياتي للمواطنين. وعليه، تجب برمجة سياسة تركز على اعادة هيكلة النسيج الحضري الحالي واعادة الاعتبار اليه وتجديده، وذلك بغرض توفير الظروف الملائمة لرفاهية السكان، بواسطة تحسين وسائل النقل الحضري والتزويد بالمياه الصالحة للشرب. غير أن هذه السياسة لا تعطى ثمارها الا اذا تم التحكم في وتيرة النمو الحضري. ومن شأن هذه السياسة أيضا تمكين التجمعات السكنية الكبرى من ممارسة اشعاع ثقافي وعلمي على الصعيد الوطني والجهوي.

ولقد أصبحت الجزائر العاصمة مدينة عملاقة، حيث يتمركز فيها ما يزيد على عشر السكان، وهي بذلك قد بلغت حدا مع الخطورة، قد يؤدي تجاوزه الى الاخلال بتوازن تنمية البلاد.

مع هنا، ينبغي تطبيق مخطط واسع قصد تجديد مدينة الجزائر وتطويرها، في اطار تهيئة تشمل كل التجمعات السكنية المجاورة، بل وجملة المنطقة المحيطة بها. وتتمحور الخطوط الرئيسية لهذا المخطط حول حماية موقع المدينة والمحافظة على الأراضي الزراعية، وانجاز شبكة واسعة للمواصلات، وأخيرا تشييد المباني والمجمعات الضرورية لايواء مؤسسات الدولة واستعمالها كمقر للنشاطات الضرورية للحياة داخل العاصمة، سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي. كما ينبغي تخصيص مكانة متميزة لمشاكل السكن التي ستم دراستها وتسويتها حسب توزيع مراكز النشاطات. وهكذا ستتجلى مدينة الجزائر بوجه مشرق لموقعها كعاصمة سياسية للجزائر الجديدة وعاصمة اقتصادية لبلد مصمم على تشييد صرح الاشتراكية.

هذا، وسينتج عن سياسة اللامركزية المطبقة في التنمية ظهور مراكز اقتصادية جديدة عين كل أرجاء التراب الوطني، مما سيسمح بخفض الضغط الممارس على العاصمة وبلوغ توازن أحسن في توزيع مراكز تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأخيرا، يجب أن تقوم التنمية الجهوية التي تمثل إحدى الانشغالات الأساسية للتهيئة العمرانية، على تخطيط ميداني للنشطة الاقتصادية وعلى المنشآت الكفيلة بتوفير كل الشروط الضرورية لتجسيدها.

ثالثا - الاتجاهات الأساسية لتطبيق سياسة التهيئة العمرانية :

ان انسجام البرامج الجهوية للتنمية ينبغي أن يتحقق عن طريق تكامل أنشطة التنمية والتسيير الخاصة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما يرجع بالاثار الحسن على التنمية الشاملة للبلاد ويسمح بتفادي

بواسطة خريطة وطنية للرى تدمج البرامج الجهوية التى يجب أن تكون منسجمة مع توجيهات التنمية الوطنية.

ان الموارد التى تمكن الاستفادة منها بواسطة السدود أو الاحواض التلية توجد أساسا فى المناطق الشمالية للبلاد.

وينبغى أن تسمح امكانيات الاستفادة منها بتوفير المياه لسكان هذه المناطق وسقى مساحات أوسع من الاراضى المسقية حاليا، وتوفير الحاجات الصناعية.

والواقع انه مع الممكن، بل يجب أن تحل هذه الموارد السطحية محل الطبقات المائية الباطنية الموجودة فى الشمال.

ان مقارنة الحاجات بالموارد على المدى البعيد ستسمح باكتشاف العجز والفائض الجهوى اللذين يحددان طبيعة التحويلات اللازمة وحجمها بين الجهات لضمان توزيع متزن للمياه عبر كل أرجاء التراب الوطنى يأخذ، بعين الاعتبار، اختيارات التهيئة العمرانية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتنمية الهضاب العليا.

وتتوفر بعض مناطق الهضاب العليا والجنوب على طبقات مائية هامة يمكن استعمالها كنقاط دعم لتنظيم تنمية جهوية معتبرة على الصعيدين الفلاحي والصناعى. وعليه، ينبغى العمل على الاستغلال العقلانى لهذه الطبقات المائية بما يتماشى مع الوتيرة التى تسمح بها أهمية الموارد المكتنزة. كما يتعين تكثيف الرى المتوسط وتوسيعه الى جانب انجاز هذه الاشغال الكبرى التى تتطلب تعبئة وسائل هامة فى الدراسات والانجاز، وأجالا طويلة، وكذلك يتعين تكثيف شبكة السدود الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها.

ولبلوغ هذه الاهداف، ينبغى الشروع فى هذه الاشغال وانجازها فى اطار أنشطة التجهيز

الاختلالات بين مختلف القطاعات والمناطق التى يتولد عنها ارتفاع التكاليف أثناء انجاز الاستثمارات وتوقف العمل والتأخر الضار بتلبية الحاجات الماسة المحلية والوطنية على حد سواء.

وهكذا، فان الاطار الوطنى المرجعى الذى يعكس بصدق النظرة الشاملة البعيدة الامد للتهيئة العمرانية، ينبغى أن يحدد، حسب كل قطاع المحاور الرئيسية للنشاط الذى يضمن، مع خلال التطبيق المنسجم المتناسق، تحقيق أهداف الاستعمال العقلانى للتراب بأقل كلفة اقتصادية واجتماعية وضمن آجال معقولة. كما ان المجهودات المبذولة بهذا الصدد، التى أدت الى اعداد الخرائط المدرسية، والجامعية والصحية والتكوين المهني، يجب تكثيفها لتمتد الى جميع القطاعات ولتصبح قدوة لتوجيه الأنشطة القطاعية بما يضمن نجاعتها وانسجامها.

هذا، وتتمحور التوجيهات الاساسية لهذه النشاطات القطاعية المساهمة فى تطبيق سياسة التهيئة العمرانية للتراب الوطنى، أولا وقبل كل شيء، حول انجاز مختلف المنشآت القاعدية، ومنشآت الرى، والنقل، والتخزين، والتوزيع، بالاضافة الى المواصلات السلكية واللاسلكية، والاعلام ضمن الآجال المخططة.

1 - المنشآت المائية :

يعد الماء عنصرا أساسيا وعاملا استراتيجيا فى عملية التهيئة العمرانية، لأن توزيع النشاطات الاقتصادية والسكان مرهون بتوفيره. وهكذا، يتضح أن اعتماد برمجة أكثر صرامة فى توزيع الموارد المائية على مستوى المناطق والقطاعات لا مفر منه، حتى لا يصبح نقص الماء عائقا يعترض تحقيق أية فكرة لتهيئة المجال الوطنى بكيفية منظمة.

لأجل ذلك ينبغى تطبيق التوزيع الارادى والمخطط للموارد المائية على المدى البعيد

مع ارادة اعادة ترتيب المركبات الصناعية الهيكلية فقط، بل كذلك مع الاهتمام بتوفير الخدمات الخاصة بالمقاولة الثانوية لهذه المركبات وللانشطة الصناعية القائمة فى المناطق المجاورة وتقديم الدعم الضرورى لتحديث الانشطة الزراعية.

وبهذا الصدد، ينبغى السهر بصفة خاصة على احترام توزيع الانشطة المنتجة عبر التراب الوطنى مع اتخاذ الاجراءات اللازمة، لاسيما الجبائية والمالية والعقارية الكفيلة بتشجيع تمركز المركبات وتسهيلها، طبقا لاختيارات التهيئة العمرانية.

3 - المنشآت الاساسية وأنشطة النقل :

ان الاهداف التى سطرته الثورة الجزائرية لنفسها، قصد بناء اقتصاد حديث مستقل ومزدهر، تستلزم انجاز برنامج هام للمنشآت القاعدية الضرورية لتوسيع كل أنواع النقل، الامر الذى يقتضى اقامة هياكل اساسية موزعة توزيعا منسجما عبر التراب الوطنى ومستهدفة على وجه الخصوص مواصلة عملية فك العزلة ورفع مستوى ادماج السكان فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ان التمرکز العقلانى للسكان عبر أنحاء التراب الوطنى، وتوسيع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية نحو الهضاب العليا، والجنوب، والمناطق الجبلية، والمناطق المتاخمة للحدود، وكذا تكثيف الجهود نحوها، كل ذلك سيفضى الى توسيع المبادلات ومضاعفتها.

وفى هذا المنظور، فان النقل بالسكة الحديدية مدعو، بلا شك، الى القيام بدور كبير، وسيتمحور تطوير هذا النقل حول العناصر التالية :

- تحديث قدرات الشبكة الموجودة وتدعيمها وتحويل السكك الضيقة الى سكك عادية.

المحلى وخاصة تلك التى تدخل فى تشكيل المخططات البلدية.

والفلاحون سيدعون ويشجعون على التكفل باستصلاح اراضيهم عن طريق عمليات الري الفردية أو الجماعية.

ونظرا للتأخر المتراكم، فان تعبئة الموارد المائية، وتوزيعها المتزن عبر التراب الوطنى، قد يشكلان، رغم الجهود المبذولة ولمدة طويلة، عائقا كبيرا أمام تطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية.

وعليه، ينبغى السهر على القيام بأعمال تهدف الى مضاعفة الموارد المائية المتوفرة والمتمثلة فيما يأتى :

- التحكم فى تسيير شبكات التوزيع.

- رسكلة المياه الصناعية واعادة استعمالها.

- معالجة المياه المستعملة، فى التجمعات السكنية واعادة استعمالها.

2 - النشاطات المنتجة :

ان اعادة توزيع النشاطات الفلاحية والصناعية عبر البلاد ينبغى أن يتمحور حول الاختيارات الجهوية للتهيئة العمرانية، وأن تصدر عن حتمية التكامل على صعيد مزدوج يتمثل فى :

- العلاقات بين مختلف نشاطات كل قطاع من هذه القطاعات.

- العلاقات بين هذه القطاعات.

وهكذا، فبالنسبة للقطاع الزراعى والرعى كان من المفروض أن تركز التنمية الموجهة للرعى فى المناطق السهلية على تنمية زراعة العلف فى الاراضى الزراعية التى تحد هذه المناطق من الشمال.

اما بالنسبة للقطاع الصناعى، فان وضع الحزام الصناعى فى الهضاب العليا ينبغى أن لا يأتى

لتصليح البواخر حتى تصبح قادرة على التكفل
التدريجي بهذا النشاط الهام.

وينبغي أن تستهدف عمليات تدعيم
شبكة المنشآت الأساسية الجوية وتوسيعها، تطوير
النقل الجوي بجنوب البلاد في الدرجة الأولى. وبهذا
الصدد يجب الاهتمام الدائم بأمن الملاحة الجوية
وتوفير كل أسباب المساعدة لها.

كما ينبغي التوصل الى التحكم في تطوير
المنشآت الأساسية الجوية والاسطول الجوي ضمن
الآجال المحددة، في اطار المخططات الانمائية
المتوسطة الامد.

واذا كان الرصد الجوي يشكل أداة ضرورية
لضمان أمن الملاحة الجوية فانه أيضا ذو أهمية
بالنسبة لقطاعات الفلاحة والرى والنقل البحري
والبناء والغابات والبيئة والحماية المدنية والطاقات
الجديدة. ومن ثمة ينبغي أن تخصص له كل
الوسائل الكفيلة بتحسين عملية جمع المعطيات
ومعالجتها.

4 - المنشآت الأساسية للمواصلات والاعلام :

انه لا يمكن تصور اقتصاد حي نشيط في بلد
متطور دون وجود وسائل مواصلات سريعة وجاهزة
للاستعمال في كل لحظة، تربطه في كل وقت،
بجميع أنحاء البلاد، وبالخارج.

ذلك هو الهدف المنشود الواجب تحقيقه
بواسطة امداد البلاد بشبكة عصرية في المواصلات
السلكية واللاسلكية، تقوم على التقنيات الأكثر
تطورا، وعلى تعميم استعمال الهاتف الآلي، وانشاء
ايصالات للاعلام الآلي.

ان الصناعة الحديثة للمواصلات السلكية
واللاسلكية تعد فرعا جد متقدما، حيث أن الجزائر
اكتسبت فيه تجربة تسمح لها بالشروع في انتاج
تجهيزات خاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية،

- توسيع هذه الشبكة بواسطة انجاز الخط
الحديدي العرضي في الهضاب العليا وخطوط
حديدية موصولة بالشبكة الموجودة في الشمال.

- تجديد الشبكات الحديدية القريبة من
المراسي بهدف استعمالها كوسيلة لفك اختناق
الموانئ.

- تدعيم المنشآت القاعدية وتجهيز السكك
الحديدية الخاصة بالضواحي لكي تساهم بقسط
أوفر في التكفل بالنقل الى أطراف المدن.

وسيوصل النقل البري مواجهة تلبية قسط
هام من الطلب، ومن ثمة سيستمر في الاستفادة
من أولوية نسبية سواء على مستوى تنمية شبكة
الطرق أو على صعيد تجديد الوسائل وتدعيمها،
وذلك بما يأتي :

- مواصلة التحديث ليكون في مستوى
متطلبات التنمية الوطنية وتوسيع الشبكة حتى
تصل الى كل مناطق الحياة والنشاط الاقتصادي.

- مواصلة المجهودات الرامية الى انجاز
شبكة من الطرق السريعة مع اعطاء الأولوية للطرق
الأكثر اختناقا والحفاظ على الاراضي الفلاحية.

- تكثيف شبكة الطرق في جنوب البلاد.

وفيما يتصل بالنقل البحري ينبغي توفير
وسائل مرفئية فعالة خدمة للاقتصاد الوطني ومنح
موانئ الصيد البحري الأولوية لضمان تغطية
كاملة وجيدة لكل الساحل.

وينبغي، كذلك، تعزيز الاسطول البحري
الذي يشكل دعما امداديا ضروريا لازدهار التجارة
الخارجية واستقلالها والذي ينبغي أن يسمح،
بفضل المساحلة بالتكفل بقسط هام من التنقلات
الداخلية.

والى جانب ذلك سيتم بذل عناية خاصة
بالمنشآت القاعدية والتجهيزات الضرورية

لتحسين قدرات تدخل القطاع العمومي فى مجال صيانة التجهيزات الصناعية والتجهيزات المنزلية خاصة.

هذا، ويتعين بذل عناية خاصة بانتاج الطاقة وتوزيعها، نظرا لاهمية الحاجات الطاقية التى ما انفكت ترتفع مع تقدم البلاد والنمو الديموغرافى. لذلك يتعين مواصلة تعميم الكهرباء ودعم فاعلية شبكات توزيعها عبر التراب الوطنى.

ويعد تحديث قدرات خزن المواد البترولية ووسائل نقلها وتكثيف عدد نقاط بيعها بمثابة الشروط الاساسية لضمان توزيعها المنظم.

6 - البنية الحضرية والتعمير :

ولتوفير اطار حياة يساعد على ازدهار المواطن، ينبغى أن تتماشى البنية الحضرية مع التصميمات الخاصة بتمركز الانشطة الانتاجية التى تجسد سياسة التهيئة العمرانية. وطبقا للاختيارات الجهوية، فانها ستتطور، بصفة أولية، على طول محور الهضاب العليا وعلى السفوح.

ويسكون ذلك بتوسيع التجمعات السكنية الموجودة، وهذا ما سيتم السعى لتحقيقه بالدرجة الاولى، فى اطار اعادة هيكلة البنية الحضرية الحالية، وتكثيفها بانشاء مراكز جديدة للحياة.

وسيعطى السكن الجماعى، فى التجمعات السكنية الكبرى بامتياز خاص بفضل تصميم متكامل تراعى فيه كل المرافق الاجتماعية والثقافية والتجارية الضرورية، من جهة، والشروط الكفيلة بانشاء جو يشجع المبادلات فيما بين السكان، ويفسح لهم مجال اتخاذ المبادرات، ويعزز تضامنهم داخل الاحياء نفسها، من جهة أخرى.

أما فى الهضاب العليا وجنوب البلاد، حيث تتوفر أراض ومواد كافية للبناء، فالاولى أن يشجع السكن شبه الجماعى والفردى.

مع ادماج أحدث التطورات التكنولوجية بصفة مستمرة.

ان المصالح البريدية تقوم بمهمة أساسية تجدر الاثر الحسنى عند المواطنين. انها تتحكم الى درجة لا يستهان بها، فى تسيير الاقتصاد والمصالح العمومية، وبذلك يتعين القيام بتحديث شبكة البريد وجعلها تصل الى مستوى كاف من التركيز.

وفى هذا المنظور، ينبغى تدارك التأخر المسجل فى الجنوب وفى المناطق الريفية والمراكز الحضرية الهامة فى أقرب الآجال.

ان اطلاق المواطنين، أينما كانت اقامتهم، على الاحداث الوطنية والدولية حق ومطلب، وستسمح ممارسة هذا الحق بالتقدير الموضوعى للتطورات التى أحرزتها الثورة، والصعوبات الداخلية والخارجية التى تواجهها.

ومن ثمة، تعد تغطية التراب الوطنى بوسائل الاعلام الوطنية المكتوبة والمسموعة والمرئية من أولى الاولويات، وتنبنى اذن، اقامة أنظمة فعالة وسريعة لتوزيع الصحافة المكتوبة، بغية ايصالها بسرعة الى المناطق النائية.

5 - التخزين والتوزيع :

ان هياكل التخزين تؤدى مهمة استراتيجية فى ضبط امكانات التموين وضمانه، لكونها تربط بين الانشطة الانتاجية وأنشطة التوزيع. كما أن تطورها يجب أن يتم فى اطار سياسة شاملة منسجمة ترمى الى تغطية ملائمة لكل التراب الوطنى.

ان الخطوط الرئيسية التى تتمحور حولها أعمال القطاع التجارى، من حيث اقامة هياكل ملائمة للتوزيع، تقوم أساسا على سياسة تجهيز تجارى تحدد فيها، على وجه الخصوص، مقاييس انشاء المخازن ونقاط البيع وشروطها، وتضمن اعادة توزيع أنشطة الخدمات ودعمها وتأطيرها

وهكذا ستعكف أساسا مكاتب الدراسات ومؤسسات الانجاز ذات الاختصاص الوطنى على تنفيذ الاشغال الكبرى المعقدة، فتصبح عامل نشر وتعميم للتقنيات الجديدة فى البناء، لاسيما ما يتعلق منها بترقية استعمال المواد المحلية.

ومن ناحية أخرى ينبغى أن يحظى التأطير التقنى، وكفاءة العمال، وتنظيم التسيير، ووسائل الدراسات والانجاز، بتحسين متواصل، بغية مضاعفة مردودية انتاجيتها ورفع جودة خدماتها.

8 - البيئة :

ان تنفيذ التنمية السريعة فى مجمل قطاعات النشاط، التى تولدت عنها عملية متعددة الجوانب تمس مختلف أنحاء الوطن، تطرح مشكل حماية البيئة ومحاربة الظواهر الضارة، وخاصة منها تلك التى ترافق بروز مراكز حضرية ذات النشاط الصناعى. وبهذا الصدد، على الدولة، فى اطار التخطيط الوطنى، فرض الاجراءات اللازمة وتنظيم العمليات الكفيلة بالمحافظة على سلامة البيئة وتحقيق الوقاية، والقضاء على كل المظاهر الضارة بصحة المواطنين. وعليه، يتمثل على الجماعات المحلية وجميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد أن تؤدى الدور المنوط بها فى تنفيذ سياسة محاربة التلوث وحماية البيئة. ومن الضرورى ألا يفهم بأن تنفيذ هذه السياسة من صلاحية الدولة وحدها بل ينبغى أن يكون الشغل الشاغل لكل المواطنين.

وأما فى المناطق الجبلية فينبغى الابقاء على التجمعات السكنية داخل المساحات الصغيرة أو المتوسطة كما يمكن تشجيع البناء الفردى.

وبخصوص البناء الريفى المجمع أو المنتشر فإنه سيحظى، فى اطار برامج البناء، بعناية خاصة. ذلك أن نجاح عمليات التنمية الفلاحية يتوقف، الى حد كبير على نموه وتحسينه.

هذا، ويتمين تعزيز التجمعات السكنية المكونة للبنية الحضرية حسب حجمها وموقعها، بالمرافق الاجتماعية والثقافية التى تسمح للسكان بالتطلع الى عوامل الرقى والازدهار. وعليه، ينبغى التحكم أكثر فى مقاييس البناء مع الاحترام الصارم لقواعد التعمير والهندسة المعمارية وبذل جهد خاص لضمان جمال البناء، حرصا على التقاليد الوطنية والحاجيات الجهوية وأحياء التراث المعمارى والهندسى العربى الاسلامى.

ومن ثمة، فان ضرورة تدعيم الادوات الناجمة للتخطيط الحضرى تقتضى، من كل المصالح الوطنية منها والمحلية، ممارسة رقابة صارمة لكشف كل خرق للتصاميم والقواعد ومماقبة مرتكبيه.

7 - وسائل الانجاز :

ينبغى مواصلة تدعيم الجهود المبذولة لتنمية الامكانيات الوطنية للدراسات والانجاز وتحقيق لا مركزيتها، وتوجيهها نحو التكفل بانجاز المنشآت الاساسية والتجهيزات المبرمجة، على أن يتمشى توزيع القدرات الوطنية الخاصة بالدراسات والانجاز مع الاختيارات الجهوية للتهيئة العمرانية.

*

* *

الى تحميل بلدان العالم الثالث كل التبعات والاعباء بما يضمن الحفاظ على امتيازاتها.

ولا شك أن تصاعد الاحتياجات الاجتماعية في السنوات المقبلة نتيجة تضافر عامل النمو الديموغرافي مع ارتفاع المستوى الثقافي وتحسن المستوى المعيشي، سوف يطرح مطالب جديدة من شأنها أن تزيد الوضع الاقتصادي تعقدا في الوقت الذي تتقلص فيه الموارد الطاقية.

ومعنى هذا، ان نهاية القرن الحالي تحمل معها تحديات من نوع جديد، تتطلب مواجهتها التسليح باليقظة، والاعتماد على النفس، وتعبئة الطاقات الذاتية، وتحسين الانتاجية باستمرار، وإعادة الاعتبار للجهد الانساني.

فجميع المواطنين، اطارات ومسؤولين، مجاهدين وجنودا وشبابا، عمالا وفلاحين، نساء ورجالا، موظفين وطلبة، تجارا وحرفيين، مدعوون الى مضاعفة الجهد، وتوفير أفضل الشروط لتدخل الجزائر القرن القادم بقدّم ثابتة، وعزيمة وطيدة، وايمان راسخ، وحيوية متجددة. فعزتهم من عزتها، وغناها من غناها، وسمعتهم كأفراد، مرتبطّة بسمعتها كأمة، ومكانتها كدولة، وقيمتها كنزيرة.

ان هذه الوثيقة التي هي ثمرة جهود متواصلة قد تناولت بالدرس والتحليل مجموع القضايا المطروحة، بغية تقديم حلول واجتهادات تضمن تحقيق الطموحات الشعبية، اعتمادا على الامكانيات الذاتية. فهي حلقة جديدة في سلسلة النصوص الاساسية التي وضعتها الثورة، على مدى ثلاثة عقود، وقاعدة نظرية تبنى عليها البلاد توجيهااتها ومشاريعها المستقبلية، وتستعين بها لمواجهة تحديات السنوات القادمة.

لقد استطاعت الجزائر أن تواصل تطورها وتحافظ على وتيرة مشرقة لتنميتها، وتلبى الاحتياجات الاساسية للمواطنين، رغم تفاقم الازمة الاقتصادية الدولية وتأثيراتها السلبية في بلدان العالم الثالث. وقد تحققت هذه النتيجة بفضل السياسة التي أنتهجتها الجزائر، منذ المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني.

واذا كان العالم قد تأكد الآن أن النظام الاقتصادي العالمي القائم أصبح مصدر أزمة دائمة، وعامل فوضى مستمرة، فان بعض الدول الصناعية المتمسكة بالنظام الجائر الراهن، تسعى

فهرس

صفحة

I62	ثانيا - الاسلام والمشروع الثقافى
I63	ثالثا - تحديات تجب مواجهتها ...
I65	الفصل الثانى - بناء المجتمع الاشتراكي
I66	أولا - مع الثورة الديمقراطية الشعبية الى بناء الاشتراكية
I67	ثانيا - الاهداف الاساسية لبناء الاشتراكية
I67	1 - القضاء على استغلال الانسان للانسان
I68	2 - تغيير العلاقات الاجتماعية. ثالثا - الاولوية لتلبية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية
I68	رابعا - تحرير الفرد وترقيته باعتباراه مواطنا مسؤولا .
I69	خامسا - القوى الاجتماعية للثورة
I70	الفصل الثالث - المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية
I71	أولا - مهام الثورة الجزائرية فى المجال الثقافى
I72	1 - اللغة الوطنية
I73	2 - التربية الوطنية
I74	3 - التكوين العلمى والتكنولوجى
I74	4 - مكافحة الانحرافات والمظاهر السلبية فى المجتمع
I74	5 - التكوين السياسى
I75	ثانيا - مهام الثورة فى المجال الزراعى
I77	ثالثا - مهام الثورة فى المجال الصناعى
I80	الفصل الرابع - الدفاع الوطنى

صفحة

I48	تمهيلة
I49	الاسس التاريخية للمجتمع الجزائرى
I49	1 - الدولة النوميديية
I50	2 - المقاومة المسلحة
I50	3 - الصمود الثقافى والثورة الاجتماعية
I51	4 - ظهور الاسلام
I51	5 - الدولة الرستمىية
I51	6 - الدولة الزيرىية - الحمادىية ..
I51	7 - الموحدون وبناء المغرب العربى
I52	8 - الدولة الزيانية
I52	9 - الدولة الجزائرىية فى العهد العثمانى
I53	10 - تطور الاطماع الاوروبىية
I53	11 - الاحتلال الفرنسى
I53	12 - المقاومة الشعبىية ودولة الامير عبد القادر
I54	13 - الصمود الثقافى
I54	14 - مشروع الاستعمار للقضاء على الشخصية الوطنىية
I55	15 - المشروع الوطنى
I56	16 - ثورة أول نوفمبر 1954 ...
I57	17 - المنجزات الاساسىية للثورة المسلحة
I58	18 - تحديات مرحلة البناء
I61	الباب الاول
I62	المنطلقات الايديولوجىية
I62	الفصل الأول - الاسلام ومتطلبات العصر
I62	أولا - البعد الاسلامى للثورة الجزائرىية

صفحة

198	5 - الاتحاد الوطنى للشبيبة الجزائرية
199	6 - التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية
199	الفصل الثانى - الدولة
199	أولا - مفهوم الدولة
199	ثانيا - الدولة والبناء الاشتراكي ..
200	ثالثا - الدولة والديمقراطية
200	رابعا - الدولة والمواطن
201	خامسا - الدولة واللامركزية
202	سادسا - الدولة والقضاء
202	سابعا - الدولة والمجالس المنتخبة ..
203	1 - المجلس الشعبى الوطنى
203	2 - المجالس الشعبية الولائية ..
204	3 - المجالس الشعبية البلدية
204	4 - مجالس العمال فى المؤسسات الاشتراكية
204	الفصل الثالث - الرقابة
205	أولا - الرقابة السياسية
205	ثانيا - الرقابة الشعبية
206	ثالثا - الرقابة الادارية

الباب الثالث

التنمية الشاملة

الفصل الأول - المبادئ العامة لتنظيم

207	الاقتصاد الوطنى ..
208	أولا - التخطيط
208	1 - التخطيط أداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية
208	2 - يجب أن ينطبق التخطيط على كل مستويات الاقتصاد ويتخذ صيغة ديمقراطية ولا مركزية جلية ويصبغ قضية الامة بأكملها

صفحة

182	الفصل الخامس - سياسة الجزائر الخارجية
182	أولا - الاسس والمبادئ
187	ثانيا - الكفاح من أجل نظام دولى جديد والتعاون جنوب - جنوب
184	ثالثا - الجزائر والوطن العربى ..
186	رابعا - الجزائر والمغرب العربى ..
187	خامسا - الجزائر وافريقيا
188	سادسا - سياسة الجزائر فى حوض البحر الابيض المتوسط ..
189	سابعا - الجزائر ودول آسيا وأمريكا اللاتينية
189	ثامنا - علاقات الجزائر بالبلدان الاشتراكية
189	تاسعا - الجزائر والدول الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
190	عاشرا - الجزائر ومنظمة الامم المتحدة
191	الباب الثانى
191	المؤسسات الوطنية
191	الفصل الأول - الحزب
192	أولا - دوره القيادى
193	ثانيا - النضال الايديولوجى
194	ثالثا - المناضلون
195	رابعا - الاطارات
196	خامسا - المنظمات الجماهيرية ..
196	1 - المنظمة الوطنية للمجاهدين
196	2 - الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين
197	3 - الاتحاد العام للعمال الجزائريين
197	4 - الاتحاد الوطنى للنساء الجزائريات

صفحة		صفحة	
	9 - البحث العلمى الاساسى	209	3 - تكفل التخطيط بنشاطات القطاع الوطنى الخاص...
222	والتطبيقات		4 - يجب أن يعتمد التخطيط على الفنيات والمناهج العلمية..
222	10 - تنظيم وسائل دعم التنمية الريفية	210	
223	11 - سياسة الاسعار	211	ثانيا - اللامركزية
223	رابعاً - الاطار القانونى	212	ثالثاً - وسائل تنظيم الاقتصاد وأساليب التسيير
	خامساً - التعبئة الواسعة الدائمة للمبادرات المحلية	212	1 - أساليب التسيير
223	والهيكل اللامركزية ..	214	2 - النظام المالى
	سادساً - العلاقة بين الفلاحة والصناعة	214	3 - التقشف
224		215	4 - النظام الجبائى
224	الفصل الثالث - التنمية الصناعية	215	5 - الاستقلال المالى
	أولاً - محتوى التنمية الصناعية..	215	6 - احتكار الدولة للتجارة الخارجية
225	1 - التحديات	216	7 - تجنيد العمال
226	2 - الضغوط	216	8 - نظام الاسعار
226	ثانياً - أهداف التنمية الصناعية.	216	9 - تنظيم الاعمال التجارية ..
	1 - تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة	217	10 - النظام التعاقدى
227	1.1 - مواصلة تنمية الصناعات الاساسية ..	217	الفصل الثانى - التنمية الريفية
227	2.1 - تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسى		أولاً - الاهداف السياسية والاجتماعية للتنمية الفلاحية
	3.1 - مواصلة اضعاء القيمة على المواد الاولية	217	ثانياً - تحديد تصور شامل للتنمية الفلاحية
228	والمنتجات الوسيطة ..	218	ثالثاً - المحاور الكبرى لسياسة التنمية الريفية
	2 - تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى	218	1 - الاكتفاء الغذائى
229	1.2 - الصناعة فى خدمة الاقتصاد	218	2 - الاستخدام الاقصى للتربة والمحافظة عليها
	2.2 - الصناعة فى خدمة الفلاحة	219	3 - تهيئة المناطق السهبية واستصلاحها
229	3.2 الصناعة والتهيئة العمرانية	220	4 - استصلاح الاراضى فى الجنوب
		220	5 - الثروة الحيوانية
		221	6 - تحديث تقنيات الانتاج
		221	7 - تعبئة الموارد المائية
229		221	8 - تكوين الرجال

صفحة

244	سابعا - العمل لصالح الشباب ...
	ثامنا - الجاليات الجزائرية في
246	الخارج
246	تاسعا - الصحة
247	عاشرا - السكك
	الحادى عشر - التربية البدنية
248	والرياضة
249	الثانى عشر - السياحة والترفيه
250	الثالث عشر - مستوى المعيشة ...
	الفصل الخامس - التهيئة العمرانية
	وتطوير المنشآت
252	القاعدية
252	أولا - الاسس والاهداف
254	ثانيا - اختيارات التنمية الجهوية
254	I - الهضاب العليا
255	2 - جنوب البلاد
256	3 - مناطق الحدود
256	4 - المناطق الجبلية
257	5 - السهول الفلاحية والسفوح
257	6 - الساحل والجرف القارى ..
258	7 - التجمعات الحضرية الكبرى
	ثالثا - الاتجاهات الاساسية
	لتطبيق سياسة التهيئة
258	العمرانية
259	I - المنشآت المائية
260	2 - النشاطات المنتجة
	3 - المنشآت الاساسية وأنشطة
260	النقل
	4 - المنشآت الاساسية للمواصلات
261	والاعلام
262	5 - التخزين والتوزيع
262	6 - البنية الحضرية والتعمير
263	7 - وسائل الانجاز
263	8 - البيئة

صفحة

230	3 - تدعيم صناعة متنوعة
	وتطويرها
231	4 - ترقية الصناعات التى تضمن
	بلوغ التقدم التكنولوجى
	5 - ترقية الصناعة الصغيرة
	والمتوسطة وتنشيط
231	الصناعات التقليدية
231	ثالثا - مسار التنمية الصناعية ..
	رابعا - تعبئة وسائل التحكم فى
232	التكنولوجيا وتطويرها ...
232	I - التحكم فى الصيانة
	2 - توفير الشروط الضرورية
	لجمل الصناعة، عدا قطاع
	المحروقات، مصدرا دائما
233	وصالها للتراكم
	الفصل الرابع - التنمية الثقافية
	والاجتماعية
233	أولا - الثقافة الوطنية
233	I - التراث التاريخى
234	2 - التراث الثقافى
234	3 - العمل الثقافى
235	ثانيا - التربية والتكوين
235	I - الاهداف
235	2 - منظومة التربية والتكوين
	3 - التعليم التحضيرى للمدرسة
	- التكوين المستمر ومحو
237	الامية
238	4 - البحث العلمى
239	ثالثا - الاعلام
240	رابعا - العمل والتشغيل والاجور
240	I - العمل والتشغيل
242	2 - الاجور
	خامسا - سياسة الاسرة والنمو
243	الديموغرافى
244	سادسا - الحماية الاجتماعية